

الكتب القانونية

جُرْمُ الْبَلَاغِ الْكَاذِبِ

في ضوء القضاء والفقه

جريمة البلاغ الكاذب : اوجه الاختلاف بين البلاغ
الكاذب والقذف - أركان البلاغ الكاذب - تسيب
الاحكام - الجرائم المتعلقة بالبلاغ الكاذب
شهادة الزور - اليمين الكاذبة - افشاء الاسرار

حسنى مصطفى
رئيس محكمة



الناشر // منقاه اف الاسكندرية
جلال حذى وشركاه

جَمْعُ مَنَالِ الْبَلَاغِ الْكَارِئِ

فِي ضَوْءِ الْقَضَاءِ وَالْفَقْهِ

حَسَنِي مصطفى
رئيس محكمة

الناشر // مطبعة دار الفكر
بجبال حزمي وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

إلى من بذلت كل ماملكت من فكر وجهد وقت ومال في سبيل اسعادى
إلى روحها الطاهرة ، إلى ذكراها العاطرة ، إلى ثراها النادرة

إلى أمى رحمها الله

امدى بحتى هذا

القسم الأول
جريمة البلاغ الكاذب

الفصل الأول

أوجه الاختلاف بين البلاغ الكاذب والقذف :

بعد أن بين قانون العقوبات أحكام القذف في المادتين ٣٠٢ و ٣٠٣ انتقل إلى بيان أحكام البلاغ الكاذب ومهد لها ببيان حكم التبليغ الذى يصدر عن حسن نية ، فنص المادة ٣٠٤ على أنه : « لا يحكم بهذا العقاب — عقاب القذف — على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعلة » ، ثم أتبع ذلك بالنص فى المادة ٣٠٥ على التبليغ الذى يعد جريمة فى نظر القانون بقوله : « وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه إشاعة غير الإخبار المذكور ولم تقم دعوى بما أخبر به » .

وسوق أحكام البلاغ الكاذب على هذا الوجه يشعر بأنه يرتبط بالقذف ارتباطا وثيقا مع أن الجريمتين تختلفان عن بعضهما اختلافا جوهريا ، فالقذف تشترط فيه العلانية وليست كذلك جريمة البلاغ الكاذب بدليل قول الشارع فى المادة ٣٠٥ « ولو لم يحصل منه إشاعة غير الإخبار المذكور » ، ثم إن جريمة القذف تم بنشر الوقائع المسندة أو إذاعتها بين الجمهور بإحدى طرق العلانية أما البلاغ الكاذب فلا يتم إلا بالبلاغ الوقائع المسندة الى الحكام الإداريين أو القضائيين ، ويضاف إلى ذلك أن القذف يعاقب عليه سواء أكانت الوقائع المسندة صحيحة أم كاذبة أما البلاغ الكاذب فمن أركانه أن يحصل التبليغ عن أمر مكنوب . وأخيرا لابد فى البلاغ الكاذب أن يحصل التبليغ عن أمر مستوجب لعقوبة فاعله جنائيا أو تأديبيا بينما يكفى فى إحدى صورق القذف أن تكون الوقائع المسندة مستوجبة لاحتقار الجنى عليه .

وقد تكون الواقعة قذفا وبلاغا كاذبا إذا توافرت شروط البلاغ الكاذب وحصل التبليغ علنا . وقد يحصل التبليغ علنا ويفقد الكاذب شرطا من شروطه

وعندئذ قد تكون الواقعة قنفا ، وعلى العكس من ذلك قد تتوفر جريمة البلاغ الكاذب دون القذف لعدم توافر العلانية .

أركان البلاغ الكاذب :

الأصل في التبليغ ، كما سبق القول ، أنه من حقوق الأفراد لأنه يساعد على كشف الجرائم ويسهل معاقبة مرتكبيها بل قد يكون التبليغ واجبا في بعض الأحوال كما يستفاد من نص المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية . وتقرها هذه القاعدة وضع الشارع المصري نص المادة ٣٠٤ ع ليستثنى بها الإخبار بالصدق من حكم المادتين السابقتين عليها ، فلا عقاب على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الإداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله ولو حصل الإخبار في علانية^(١) . أما إذا حصل الإخبار بأمر كاذب مع سوء القصد كان الفاعل مرتكبا لجريمة البلاغ الكاذب (المادة ٣٠٥ ع) .

ويستفاد من نص المادتين ٣٠٤ و ٣٠٥ ع أن جريمة البلاغ الكاذب لا توجد إلا إذا توافرت أركان ثلاثة :

- ١ — بلاغ كاذب عن أمر مستوجب لعقوبة فاعله .
- ٢ — أن يكون هذا البلاغ قد رفع إلى الحكام القضائيين أو الإداريين .
- ٣ — أن يكون البلاغ قد رفع بسوء قصد .

(١) وهذا مستفاد من ورود المادة ٣٠٤ على سبيل الاستثناء من المادتين ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، فحصول الإخبار علنا لا يمنع من الاعفاء مالم قد حصل إلى الحكام الإداريين أو القضاة .

المبحث الأول

بلاغ كاذب عن أمر متعرج لعقوبة فاعلا

البلاغ :

لم يستعمل الشارح المصري لفظ « أبلغ » بل كلمة « أخبر » وقد جرى العرف القضائي على تسمية هذه الجريمة بالبلاغ الكاذب . ولم يشترط المشرع تقديم البلاغ من شخص معين ، كما لم يستلزم شكلا معينا في البلاغ ، فيصح تقديم البلاغ في صورة شكوى من المني عليه أو من موظف عمومي بمناسبة تباديه وظيفته . ولا يشترط القانون في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ مكتوبا ، فيعاقب المبلغ سواء أحصل التبليغ منه شفاهيا أو كتابيا ، وتطبيقا لذلك يحكم بأنه إذا تقدم المتهم إلى مخفر البوليس وأخبر الضابط بما أثبت في ملكه الأحوال فهذا بلاغ بالمعنى الذي يقصده القانون^(١) . وإذا حصل التبليغ بالكتابة فلا يشترط أن يكون محررا بمعرفة المبلغ أو موقعا منه عليه أو أن يكون قد أرسل بمعرفة إلى الجهة المختصة ، وبناء عليه قضى بأنه إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهمين — عمدة وابنه — صورا وقوع الحادثة موضوع البلاغ الكاذب ، ونسبا زورا وقوعها إلى المبلغ ضده قاصدين الإيقاع به ، فإن كلا منهما يكون مسئولا عن جريمة البلاغ الكاذب باعتباره فاعلا أصليا ، ولا يصح اعتبار العمدة مجرد شريك بحجة أن مباشرة إرسال البلاغ إلى المركز بعد أن قدمه إليه ابنه لم تكن إلا بحكم وظيفته ، مادام هو في الواقع المدير للمبلغ باتفاقه مع ابنه^(٢) . ولأهمية لشكل الكتابة ولا الصورة التي بلغت بها ، فيصح أن تكون بخط اليد أو مطبوعة ، ويصح تقديمها في خطاب موصى عليه أو في صورة عريضة دعوى جنحة مباشرة ، ومالي ذلك .

(١) نقض ١٠ يناير سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٨٥ ص ٢٧٥ ، وانظر أيضا ٣ نوفمبر سنة ١٩٤١ طوله رقم ٢٩٤ ص ٥٦٥ ، نقض ٣١ مارس سنة ١٩٤١ رقم ٢٣٩ ص ٤٣٤ .

(٢) نقض ٩ يونيو سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٧٥ ص ٥٤١ .

ولكن يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يقدم البلاغ بمحض إرادة المبلغ أى أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ وهو غير مطالب به ، وإلا فلا جريمة ولا عقاب^(١) ، فالشخص الذى يتهم بجريمة فيسندها أثناء التحقيق الى شخص آخر دفاعا عن نفسه لا يعد مرتكبا لجريمة البلاغ الكاذب ، وكذلك الشاهد الذى يدعى لأداء الشهادة أمام المحقق أو أمام المحكمة فيجيب على الأسئلة التى تلقى اليه بما يتضمن اتهام شخص يعلم أنه برىء ، لأنه لم يتقدم الى التبليغ والاتهام من تلقاء نفسه^(٢) . وبناء عليه حكم بأنه لا عقاب على المبلغ إذا كان مابلق به قد حصل منه أثناء استجوابه في تحقيق مادة سيق من أجلها الى مركز البوليس وسمعت أقواله فيها كمجنى عليه^(٣) . ولكن يشترط للإعفاء أن تكون للأقوال المكذوبة علاقة بالدعوى ، فإذا كان المتهم عند سؤاله أمام المحقق فى دعوى مشاجرة قد أقحم فى أقواله أن المدعى بالحق المدلى سب الحكومة ورئيسها والعمدة ، ولم يكن لهذا علاقة بموضوع التحقيق ، ثم ثبت أنه كان كاذبا فى هذا القول فاصدا الإضرار بالمدعى لضغينة بينهما ، فإن معاقبته على جريمة البلاغ الكاذب تكون صحيحة^(٤) .

(١) ومتى تحقق هذا الاختيار المضحى فهو وحده كاف لتوافر هذا الشرط ، وإلزام مع أن يكون الاختيار خاصة عن أمر مجهول للوى السلطة (نفض ٩ يناير سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٣٦٩ ص ٤١٧)

(٢) ولكن البلاغ الكاذب يكون متحققا إذا ألقى المتهم فعلا فى ظروف تدل على أنه قصد إيصال خبره الى السلطة المختصة لكي يتهم أمامها من أراد اتهامه بالإطال ، ولو لم يكن ذلك إلا بناء على سؤال من من المحقق ، فإذا كان الثابت أن المتهم بعد أن حيا المظاهر لجريمة واضطلع آثارا لها ، ودير أدلة عليها ، عمى بمحض اختياره على إيصال خبرها لرجال الحفظ وثائب العمدة بأنه استغاث حتى إذا هرع الناس اليه لتجسده أذاع خبرها بينهم ، ولما سأله شيخ الحفراء أصر على إبداء أقواله أمام النيابة ، فلما وصل وكيل النيابة ادعى أمامه وقوع الجريمة عليه عن اتهمه فيها ، ففى ذلك ما يوافر به التبليغ منه فى حق عريكه من الجريمة التى صورها (نفض ٣١ مارس سنة ١٩٤١) .

(٣) نفض ٢٢ مايو سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٤٤ ص ٣٨ . ولكن إذا تقدم الشاهد لأداء الشهادة تعززا لبلاغ كاذب سبق تقديمه من آخر ، وكان ذلك بناء على تدبير سابق بين المبلغ والشاهد صح اعتبار الشاهد شريكا بالاتفاق والمساعدة فى جريمة البلاغ الكاذب مع سوء النية التى ارتكبها المبلغ (نفض ٦ مارس سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٧ ص ٣) .

(٤) نفض ٣ نوفمبر سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٩٤ ص ٦٥٥ .

ويجب أن يكون البلاغ مقدما ضد شخص أو أشخاص معينين ، ولكن لا يشترط أن يكون البلاغ مصحرا فيه باسم المبلغ ضده ، بل يكفي أن يكون مافيه من البيان معينا بأية صورة للشخص الذى قصده المبلغ . وتطبيقا لذلك قضى بأنه إذا كان الثابت فى الحكم أن المبلغ أبلغ جهة البوليس عن سرقة ادعى حصولها وانهم فيها إنسانا ذكر عنه مالا يصدق إلا على شخص بعينه لم يذكر اسمه بالكامل لغاية فى نفسه ، وكان ذلك منه بقصد الإيقاع به ، فإن جميع العناصر القانونية لجريمة البلاغ الكاذب تكون متوافرة فى حقه^(١) . ويكفى لتكوين الجريمة أن يرشد المبلغ عن اسم المبلغ ضده أثناء التحقيق .

المطلب الأول

الأمر المبلغ عنه :

يجب أن يكون الإخبار بأمر مستوجب لعقوبة فاعله ، وهذا مستتبع من نص المادة ٣٠٤ ع ، ولكن لا يشترط للعقاب على جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الفعل الذى تضمنه البلاغ المقدم معاقبا عليه جنائيا ، بل يكفي أن يكون مستوجبا لعقوبة تأديبية ، وهذا مستفاد من النص على عقاب البلاغ الكاذب إذا قدم إلى الحكام الإداريين ، وليس كل هؤلاء من رجال الضبطية القضائية فتقديم البلاغ إلى من عدا هؤلاء من الحكام الإداريين يقصد به طلب توقيع الجزاء الإدارى . ومن هنا تجب التفرقة بين البلاغات الكاذبة التى تقدم ضد أفراد الناس وبين ما يقدم منها ضد الموظفين العموميين ، فالأولى لا يعاقب عليها إلا إذا تضمنت إسناد أمور لو صحت لأوجب عقاب من أسندت اليه طبقا لأحكام التشريع الجنائى ، لأن العقوبة الجنائية هى التى يمكن أن تحل وحدها بالأفراد . ويلزم بطبيعة الحال أن يسند المبلغ الى المبلغ ضده فعلا لو صح لكان جريمة مستوجبة العقاب ، كأن يسند اليه أنه اغتصب امرأة ثم يتبين ألا جريمة فى الأمر . ويكفى أن تكون الواقعة المبلغ عنها كذبا مستوجبة العقاب ولو كان وقع الدعوى عنها معلقا على شكوى أو إذن أو طلب ، كالتبليغ كذبا عن جريمة زنا أو سرقة بين

(١) تقضى ٥ أبريل سنة ١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ١٥٣ ص ٢٢٠ .

الأصول والفروع والأزواج . ولكن لا تقوم جريمة البلاغ الكاذب ، لفقدان هذا العنصر إذا كان الظاهر من صيغة البلاغ ألا جريمة في الأمر للمبلغ عنه أو أن هناك جريمة ولكنها لا تستوجب العقاب ، ومثل ذلك أن يبلغ شخص عن آخر كذبا أنه يعاشر خادمته البالغ ، أو أنه ارتكب سرقة انقضت الدعوى الجنائية عنها بالتقادم ، ولكن الإسناد يصح أن يكون جريمة القذف إذا حصل في علانية . أما البلاغ الكاذب الذى يقدم ضد موظف عمومى فلا يشترط فيه أن يتضمن إسناد فعل معاقب عليه جنائيا ، بل يكفي أن يكون قد تضمن إسناد أمر مستوجب للمواخذة التأديبية .

ومن هذا يتضح أن البلاغ الكاذب يختلف في هذا الشرط عن القذف ، فالقذف أوسع مدى إذ يكفي فيه أن يكون الأمر المسند مستوجبا لاحتقار المَقْذوف ، ولكن البلاغ الكاذب يتفق مع القذف والسب في أنه لا يشترط للعقاب عليه أن يكون الأمر المبلغ عنه قد أسند الى المبلغ ضده على سبيل التأكيد أو بناء على ما يعلمه المبلغ هو نفسه ، بل تقوم الجريمة ولو كان الأمر المذكور قد أسند الى المبلغ ضده في صيغة الإشاعة أو عن طريق الرواية عن الغير^(١) .

ومن تطبيقات هذا الشرط ماحكم به من أنه لما كان التعدى بالضرب مستوجبا لعقوبة فاعله فإن إسناد كذبا الى الغير يكون معاقبا عليه بعقوبة البلاغ الكاذب^(٢) ، وبأنه إذا كان البلاغ الذى قدمه المتهم في حق وكيل النيابة يتضمن أنه أخذ مبلغا من أحد المحامين لحفظ جنابة اختلاس باشر تحقيقها ، فهذا البلاغ فيه إسناد واقعة رشوة للمجنى عليه ، لأنه وإن كان لا يملك إصدار الأمر بالحفظ في الجنابة إلا أن له باعتباره محققا لها رأيا في التصرف الذى يتم فيها^(٣) ، وبأنه إذا حكمت المحكمة بإدانة عمدة لتبليغه كذبا ويسوء قصد مأمور المركز بلاغا ضد شخص نسب اليه أنه سىء السلوك فلا يصح الطعن في هذا الحكم يزعم أن مابلاغ به لا يقتضى معاقبة البالغ في حقه ، إذ من شأن هذا البلاغ — لو صح — أن يعرض المبلغ في حقه الى الإنذار كمشتبه فيه ، والإنذار عقوبة مأمور بها

(١) نقض ١٠ يناير سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٨٥ ص ٣٧٨

(٢) نقض ١٠ يناير سنة ١٩٤٤ والمشار اليه في الفاشى السابق .

(٣) نقض ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٠ السابق الإشارة اليه .

بقانون التشديد والمشتبه في أحوالهم ، ومثل هذه العقوبة كاف لتحقيق غرض القانون من اشتراط كون الأمر المبلغ به مستوجبا لعقاب المبلغ في حقه^(١) .

المطلب الثاني

كذب البلاغ :

يجب أن تكون الوقائع التي تضمنها البلاغ مكنوبة ، لأن التبليغ عن الوقائع التي تستوجب المؤاخضة الجنائية أو التأديبية حق للناس بل هو واجب مفروض عليهم فلا تصح معاقبتهم عليه إلا إذا كانوا قد كذبوا فيه وتعمدوا ذلك الكذب^(٢) ، فلا عقاب إذا كانت الوقائع التي تضمنها البلاغ صحيحة ولو كان المبلغ لم يقصد ببلاغه سوى النكاية والانتقام . ولكن لا يشترط للعقاب أن تكون الوقائع مكنوبة بمرتبها بل إن جريمة البلاغ الكاذب تتحقق ولو بثبوت كذب بعض الوقائع التي تضمنها البلاغ متى توافرت الأركان الأخرى للجريمة^(٣) ، كما يكفي أن تكون هذه الوقائع قد مسخت كلها أو بعضها مسخا من شأنه الإيقاع بالمبلغ ضده ، أو أن يكون المبلغ قد أضاف إلى الحقائق أمورا صيغتها جنائية أو أغفل ذكر بعض أمور يهم ذكرها . فإذا ادعى المبلغ في بلاغه أن المدعين بالحق المدنى سرقوا منه ثمانية جنيهات بالإكراه في الطريق العام ، وأن الإكراه ترك أثر جروح ، ثم ثبت أن واقعة السرقة بالإكراه مكنوبة بمرتبها وأن الواقعة لم تكن إلا تعديا بالضرب ، عد البلاغ كاذبا واستحق المبلغ العقاب^(٤) .

ولما كان كذب الواقعة المبلغ عنها ركنا في الجريمة فإنه يتعين للحكم بالإدانة أن

(١) نقض ٩ مايو سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٥٥ ص ٣٠٤ .

(٢) نقض ٢١ مايو سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥٧٩ ص ٧١٧ .

(٣) نقض ٢٨ فيفري سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٠٩ ص ٤١٤ .

(٤) نقض ١٩ يونية سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٤٠٩ ص ٥٧٧ ، نقض ١٥ يونية ١٩٣٦ ج ٣ رقم ٤٨٥ ص ٦١٠ . وقد جاء في هذا الحكم أيضا أن ركن كذب البلاغ لا يكون متوقفا إذا كانت الوقائع المبلغ عنها صحيحة وإن كانت قد وصفت بحسن نية بوصف شائن ، فلا يرتكب الجريمة من يبلغ إدلة التبليغ بأن مدرسة ما أقلت حفلة رقص في المدرسة ووصف هذا بأن المدرسة قد تحولت الى محل للفساد .

يثبت كذب البلاغ ، فإذا تشككت المحكمة في صدق البلاغ وجب عليها أن تقضي بالبراءة^(١) . والأمر في دعوى البلاغ الكاذب لا يخرج عن إحدى حالات أربع :

١ — فقد ترفع دعوى البلاغ الكاذب بعد صدور حكم نهائي من المحكمة المختصة ببراءة المبلغ ضده مما أسند إليه أو بعد صدور قرار نهائي من المحقق بأن لاوجه لإقامة الدعوى ، وفي هذه الحالة إذا كان الحكم أو القرار قد استظهر صراحة كذب البلاغ فإنه يكون له قوة الشيء المقضي به ويتعين على المحكمة التي رفعت إليها دعوى البلاغ الكاذب أن تقضي بالإدانة .

٢ — وقد ترفع دعوى البلاغ الكاذب بعد قرار حفظ صادر من النيابة لعدم الصحة ، وفي هذه الحالة لا يكون لقرار الحفظ تأثير على المحكمة فعلياً أن تستظهر بنفسها وجه الحق في الدعوى^(٢) .

٣ — وقد ترفع دعوى البلاغ الكاذب بعد تحريك الدعوى الجنائية الخاصة بموضوع الإخبار نفسه ، وعندئذ يكون الفصل في كذب البلاغ مسألة أولية يجب البت فيها أولاً بمعرفة الجهة المختصة ، فيتعين إيقاف الفصل في دعوى البلاغ حتى يفصل في موضوع الإخبار ، فإذا لم توقف المحكمة دعوى البلاغ الكاذب وفصلت فيها كان حكمها باطلاً مخالفاً مقتضى المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية^(٣) .

(١) تقضى ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥١٠ ص ٦٥٢ .

(٢) وقد حكم بأن الأمر الصادر من النيابة بحفظ أوراق التحقيق ضد متهم لا تنفيده به المحكمة عند نظرها في جريمة التبليغ كذباً في حق هذا المتهم ، وإذاً فإذا كانت المحكمة لم تعتمد في قضائها بكذب البلاغ إلا على الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى ادراياً فإن حكمها يكون معيباً لقصوره في بيان الأسباب التي أقيم عليها (تقضى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٠٩ ص ٥٨٧) .

(٣) تقضى هذه المادة بأنه إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف عز الفصل في الدعوى حثالة أخرى ، وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل في الثانية .

٤ — وقد ترفع دعوى البلاغ الكاذب قبل تحريك الدعوى عن الوقائع التي تضمنها البلاغ ، وعندئذ تكون دعوى البلاغ مقبولة^(١) ، ويتعين على محكمة الجناح أن تستمع للدفاع المتهم وأن تحقق الأمر المخبر به تحقيقاً تقتنع هي معه بكذب البلاغ في الواقعة أو عدم كذبه ، ولا يصح القول بأنه إذا عجز المبلغ عن الإثبات فإن بلاغه يعتبر كاذباً إذ العبرة في كذب البلاغ أو صحته هي بحقيقة الواقع ، والأحكام الجنائية إنما تبنى على الحقائق لأعلى الاعتبارات المجردة^(٢) . وعلى هذا يكون ثم فارق بين القذف في حق الموظفين العموميين والبلاغ الكاذب ، فالقانون في صدد الطعن على الموظفين قد جاء بنص صريح يوجب على من نشر المطاعن أن يقيم الدليل على صحتها ، وما ذلك إلا لما ارتآه الشارع ، للغرض السامى الذى قصد إلى تحقيقه ، من أن مصلحة الجماعة تقتضى بأن المطاعن لا يصح أن تساق علناً وجزافاً على موظفى الدولة ما لم يكن الطاعن تحت يده الدليل على صحتها ، وذلك على خلاف التبليغ عن الجرائم ، فإن الشارع لا يمكن أن يكون قد قصد منع التبليغ ما لم يكن المبلغ واقعاً من صحة البلاغ بناء على أدلة لديه ، إذ ذلك لو كان من قصده لكان من شأنه الإضرار بالمصلحة أى إضرار ، ومقتضى هذا أن عبء إثبات الوقائع المسندة للإلقى على عاتق المبلغ وحده وإنما على المحكمة أن تتحرى بنفسها عن وجه الحقيقة ولا تقضى بالإدانة إلا إذا اقتنعت بكذب تلك الوقائع^(٣) .

(١) نقض ١١ يونيو سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٦٠١ ص ٧٣٥ ، ٣٠ مايو سنة ١٩٢٩ ج ١ رقم ٢٧٢ ص ٣١٦ .

(٢) نقض ٢٦ فيفريو سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥١٠ ص ٦٥٢ ، ٨ يناير سنة ١٩٤٥ رقم ٤٤٨ ص ٥٨١ .

(٣) نقض ٨ يناير سنة ١٩٤٥ السابق الإشارة إليه ، وقد سبق غمكة النقض أن قضت بعكس ذلك في حكمها الصادر في ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٣ ص ١٥ ، وقد جاء في هذا الحكم ما يلى : « في مسائل القذف والبلاغ الكاذب يتعين على المبلغ لكي ينجح من العقاب أن يثبت حقيقة كل ما أسنده الى غيره لا أن يقتصر على تأكيده ، فيكون باطلاً بطلاناً جوهرياً بالحكم الذى يصدر براءة للمبلغ الذى عجز عن إثبات ما يبلغ به بحجة أن المبلغ ضده لم يقم من جانبها بالثبات عدم صحة التهمة المنسوبة إليه ، فغالبه هذا القول لكل المبادئ المقررة في مسائل الاتيات وعلى الاخص المبادئ المسلم بها دائماً في مسائل القذف والبلاغ الكاذب » .

وما ينبغي ملاحظته في هذا الصدد أن محكمة الجنح لا تتقيد بالقواعد الخاصة بتوزيع الاختصاص فلها أن تتعرض بالنظر للجنايات والتقارير بصحة وقائعها أو كذبها ، لذلك قضت محكمة النقض بأنه إذا حكمت محكمة الجنح بعدم قبول الدعوى العمومية لأن البلاغ الكاذب كان عن جريمة هي جناية لأشأن لقاضي الجنح بها كان حكمها باطلا واجبا نقضه^(١) .

(١) نقض ٣٠ مايو سنة ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٧٢ ص ٣١٦ .

المبحث الثالث

رفع البلاغ إلى المحاكم القضائية أو الإداريين

يشترط أن يرفع البلاغ إلى أحد موظفي السلطتين القضائية أو الإدارية ، فهاتان السلطتان هما اللتان تملكان حق العقاب والتأديب . ويدخل في هاتين السلطتين رجال الضبطية القضائية ذور الاختصاص العام وذور الاختصاص الخاص فيما يتعلق بالأعمال المنوطة بهم^(١) ، وأعضاء النيابة العمومية والقضاة والمدبرون ، وعلى العموم جميع الموظفين القضائيين أو الإداريين المختصين بإجراء التحريات والتحقيقات الجنائية أو الإدارية عن الوقائع المبلغ عنها أو تقرير العقوبات عند ثبوت صحة البلاغ .

ولا يشترط أن يقدم البلاغ إلى الرئيس المختص مباشرة بل يكفي أن يكون قصد المبلغ تقديم البلاغ إلى الرئيس المختص ولو من طريق غير مباشر ، ومن هذا القبيل رفع البلاغ عن طريق النشر في الصحف السيارة على صورة خطاب مفتوح إلى الرئيس المختص بتحقيق الوقائع التي يتضمنها البلاغ ، فمثل هذا البلاغ يعاقب عليه متى كان كاذبا وصادرا عن سوء قصد لأن الطريقة التي اتبعت في التبليغ كافية لإيصال البلاغ إلى علم الجهة المختصة ولو من طريق غير مباشر . ولم يتعرض القانون للبلاغ الكاذب الذي يرفع إلى السلطة التشريعية استنادا إلى المادة ٢٢ من الدستور ، ولانزع في أن البلاغ يعاقب عليه في هذه الحالة ، إذ البلاغات التي ترفع إلى البرلمان تبلغ إلى الجهات المختصة .

(١) وتطبيقا لذلك حكم بأن مفتش صحة للديوية يعتبر بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٢٦ يونيو ١٩٠٣ من مأموري الضبطية القضائية فيما يخص بالمخالفات التي تتعلق بالأعمال المنوطة به ، فإذا كانت الرقعة المبلغ عنها هي أن أسنخاها غير مرخص فم في اجراء عمليات لختان قد أجروا هذه العمليات مخالفين الأمر العالي الصادر في ٨ فبراير سنة ١٨٨٦ الذي هو مما يجب على مفتش الصحة تنفيذه فإن البلاغ يكون مقبلا - بة - بنص (نقض ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٣٠٩ ص ٤١٤) .

ولكن لاعتقاب على من يقدم بلاغا كاذبا إلى إحدى السلطات الأهلية فمن
يبلغ كذبا سيذا عن جريمة ارتكبا خادمه أو والدا عن جريمة ارتكبا ولده أو مدير
شركة أو بنك عن جريمة ارتكبا موظف فى الشركة أو فى البنك لا يكون مرتكبا
جريمة البلاغ الكاذب .

أحكام النقض

أركان الجريمة

الفرع الاول

بلاغ

توفر الجريمة ولو لم يكن التبليغ مكسبا .

ان القانون لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون التبليغ بالكتابة بل كل ما يتطلبه هو أن يكون قد حصل من تلقاء نفس المبلغ ، ويستوى في ذلك أن يكون قد تقدم خصيصا للدلاء به . أو أن يكون قد أدلى به أثناء التحقيق معه في أمر لاعلاقة له بموضوع البلاغ . فاذا كان التهم عند سؤاله امام المحقق في دعوى مشاجرة قد أقحم في أقواله ان المدعى بالحق المدنى سب الحكومة ورئيسها وعمدة البلد ولم يكن لهذا علاقة بموضوع التحقيق ثم ثبت أنه كان كاذبا في هذا القول قاصدا الاضرار بالمدعى لضغينة بينهما فان معاقبته على جريمة البلاغ الكاذب تكون صحيحة .

(طعن رقم ١٨٢٩ سنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/١١/٣)

تحقق الجريمة ولو لم يصرح المبلغ في بلاغه باسم المبلغ ضده صراحة بل يكفى أن يكون معينا بطريقة تدل عليه .

لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ مصرحا فيه باسم المبلغ ضده بل يكفى أن يكون مافيه من البيان معينا بأية صورة للشخص الذى قصده المبلغ ، واذن فاذا كان الثابت بالحكم أن المبلغ أبلغ جهة البوليس عن سرقة أذعى حصولها واتهم فيها انسانا ذكر عنه مالا يصدق الا على شخص بعينه لم يذكر اسمه

بالكامل لغاية في نفسه ، وكان ذلك منه بقصد الإيقاع به ، فان جميع العناصر القانونية لجريمة البلاغ الكاذب تكون متوافرة في حقه .

(طعن رقم ٧٦٥ سنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣/٤/٥)

تحقق الجريمة ولو لم يصرح المبلغ في بلاغه باسم المبلغ ضده صراحة

ان جريمة البلاغ الكاذب تتحقق وأن خلا البلاغ الكاذب من اتهام صريح الى شخص معين متى كان المبلغ قد أفصح أمام السلطة التي قدم اليها البلاغ عند سؤاله في التحقيق عن اسم المبلغ ضده .

(طعن رقم ٢٠٥٧ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٣/١٤)

توفر الجريمة ولو لم يكن التبليغ مكتوباً .

القانون لا يشترط لتوفر جريمة البلاغ الكاذب أن يكون التبليغ بالكتابة . بل يكفي أن يكون المبلغ قد أدلى ببلاغه شفاهة في أثناء التحقيق معه مادام الأدلاء به قد حصل على محضر أرادته ومن تلقاء نفسه .

(طعن رقم ١٠٦ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٥/١٠)

كفاية اسناد الأمر الى المبلغ ضده على وجه التشكيك أو الظن أو الاحتمال .

من المقرر انه لا يشترط للعقاب على البلاغ الكاذب أن يكون الامر المبلغ عنه قد اسند الى المبلغ ضده على سبيل التأكيد ، بل يعاقب المبلغ ولو أسند الأمر الى المبلغ ضده على سبيل الاشاعة أو على وجه التشكيك أو الظن أو الاحتمال .

(الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٣ جلسة ١٩٦٣/١١/٤ ص ١٤)

قيام جريمة البلاغ الكاذب ولو كان اسناد الامر المبلغ عنه الى المبلغ ضده على سبيل الاشاعة

لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد أسند الامر المبلغ عنه الى المبلغ ضده على سبيل التوكيد ، بل أنها تقوم ولو كان قد أسنده اليه على سبيل

الاشاعة أو على وجه التشكيك أو الظن أو الاحتمال متى توافرت سائر عناصر الجريمة .

(الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٢١ من ١٨ ص ٢٦٦)

جريمة البلاغ الكاذب تحققها ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة — شرط ذلك ؟

تتحقق جريمة البلاغ الكاذب ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة متى كان قد هياً المظاهر التي تدل على وقوعه بقصد إيصال خبرها الى السلطة المختصة ليتهم أمامها من أراد اتهامه بالباطل .

(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧١/١١/٨ من ٢٢ ص ٦١٥)

التبليغ في جريمة البلاغ الكاذب — متى يعتبر متوافراً ؟ .

ان التبليغ في جريمة البلاغ الكاذب يعتبر متوافراً ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة متى كان قد هياً المظاهر التي تدل على وقوع جريمة تعتمد إيصال خبرها الى السلطة العامة ليتهم أمامها من أراد اتهامه بالباطل ولا يؤثر في ذلك أنما أبدى أقواله بالتحقيقات بناء على سؤال وجهه اليه المحقق مادام هو تعتمد أن يجيء التبليغ على هذه الصورة ومفاد ذلك أنه يشترط لتوافر الجريمة أن يقوم المتهم بعد اخبار السلطة المختصة بتوجيه الاتهام لمن أراد اتهامه ، ولما كانت الطاعة لاجتداد فيما أورده الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضدها الاول لم تسأل بالتحقيقات وبالتالي لم توجه اليها اتهاماً فان ما انتهى اليه الحكم في هذا الخصوص يكون صحيحاً في القانون .

(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/١٧ من ٢٨ ص ٩٧)

الفرع الثاني أمر مستوجب لعقوبة فاعله

تحقق الجريمة ولو كان الفعل الذى تضمنه البلاغ المقدم فى حق أحد الموظفين مستوجبا لعقوبة تأديبية .

إذا كان البلاغ الذى قدمه المتهم فى حق وكيل النيابة يتضمن أنه أخذ مبلغا من أحد المحامين لحفظ جنابة أختلاس باشر تحقيقها فهذا البلاغ فيه اسناد واقعة رشوة للمجنى عليه ، لانه وأن كان لا يملك إصدار الأمر بالحفظ فى الجنابة الا أن باعتباره محققا لما أبا فى التصرف الذى يتم فيها . على أنه لا يشترط للعقاب على جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الفعل الذى تضمنه البلاغ المقدم فى حق أحد الموظفين معاقبا عليه جنائيا بل يكفى أن يكون مستوجبا لعقوبة تأديبية .

(طعن رقم ٦٨٢ سنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/٢/١٩)

أسناد واقعة الضرب كذبا الى الغير يكون معاقبا عليه بعقوبة البلاغ الكاذب .

أنه لما كان التعقدي بالضرب مستوجبا لعقوبة فاعله فان اسناده كذبا الى الغير يكون معاقبا عليه بعقوبة البلاغ الكاذب .

(طعن رقم ١٦ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١/١٠)

تحقق الجريمة ولو لم يسند المبلغ الواقعة الى المبلغ ضده على سبيل التأكيد .

لا يشترط للعقاب على البلاغ الكاذب أن يكون الأمر المبلغ عنه قد أسند الى المبلغ ضده على سبيل التأكيد أو بناء على ما يعلمه المبلغ هو نفسه ، بل يصح العقاب ولو كان الأمر المذكور . قد اسند الى المبلغ ضده فى صحيفة الاشاعة أو عن طريق الرواية عن الغير .

(طعن رقم ١٦ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١/١٠)

يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الأمر المخبر به مما يستوجب عقوبة فاعله .

من المقرر قانوناً أنه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالماً بكذبها ومتنبهاً بالسوء والاضرار بالجنى عليه وأن يكون الأمر المخبر به مما يستوجب عقوبة فاعله ولو لم تقم دعوى بما أخبره به .

(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٥ س ٢١ ص ٥١٤)

الفرع الثالث الجهة التى يقدم اليها البلاغ

ذكر الجهة التى قدم اليها الكاذب يتعين ذكره فى الحكم

ذكر الجهة التى قدم اليها البلاغ الكاذب ركن من أركان هذه الجريمة يتعين ذكره فى الحكم الذى يعاقب عليها فإذا أغفل الحكم ذكره كان معيبا .
(طعن رقم ٣٦٨ سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٥/١٢/٢٣)

تحقق الجريمة إذا أتى المتهم فعلا فى ظروف تدل على أنه قصد إيصال خبره إلى السلطة المختصة لكى يتم أمامها من أراد اتهامه بالباطل

البلاغ الكاذب يكون متحققا إذا أتى المتهم فعلا فى ظروف تدل على أنه قصد إيصال خبره إلى السلطة المختصة لكى يتم أمامها من أراد اتهامه بالباطل ولو لم يكن ذلك إلا بناء على سؤال من المحقق . وأذن فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم بعد أن هيا المظاهر لجريمة ، واصطنع آثارا لها . ودير أدلة عليها ، عمل بمحض اختياره على إيصال خبرها لرجال الحفظ ونائب العمدة بأن استغاث حتى إذا هرع الناس لنجدته أذاع خبرها بينهم ، ولما سأله شيخ الخفراء أضر على ابداء اقواله أمام النيابة ، فلما وصل وكيل النيابة أدعى أمامه وقوع الجريمة عليه ممن اتهمه فيها ، ففى ذلك مايتوافر به التبليغ منه فى حق غريمه عن الجريمة التى صورها .

(طعن رقم ١٠٩٤ سنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٣/٣١)

البوليس من الجهات الحكومية المختصة بتلقى البلاغات عن الوقائع الجنائية .

ان القانون لايشترط فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ مكتوبا فيه قب المبلغ سواء أحصل التبليغ منه شفاهة أو بالكتابة . وأذن فإذا تقدم المتهم إلى محضر البوليس وأخبر الضابط بما أثبتته فى مذكرة الاحوال فهذا بلاغ بالمعنى الذى

يقصده القانون . أذ البوليس من الجهات الحكومية المختصة بتلقى البلاغات عن الوقائع الجنائية .

(طعن رقم ١٦ سنة ١٤ قى جلسة ١٩٤٤/١/١٠)

تحقق الجريمة أذا أتى التهم فعلا فى ظروف تدل على أنه قصد أوصول خبره الى السلطة المختصة لكى يتهم أمامها من أراد اتهامه بالباطل .

أن جريمة البلاغ الكاذب تتحقق ولو لم يحصل التبليغ من الجانى مباشرة متى كان قد هيا المظاهر التى تدل على وقوع جريمة بقصد أوصول خبرها الى السلطات المختصة ليتهم أمامها من أراد اتهامه بالباطل .

(طعن رقم ٧٣ سنة ٢٢ قى جلسة ١٩٥٢/٢/١٩)

كذب البلاغ

مايكفى للقول بكذب البلاغ

لايشترط لتوقيع العقاب فى جريمة البلاغ الكاذب أن تكون جميع الوقائع التى تضمنها البلاغ مكذوبة بروتها بل يكفى أن يكون المبلغ قد كذب فى بعضها أو شوه الحقائق أوأضاف اليها أمورا صفتها جنائية أو أغفل ذكر بعض أمور بهم ذكرها . فإذا أدعى المبلغ فى بلاغه أن الملعين بالحق الملقى سرقوا منه ثمانية جنيهات بالاكراه فى الطريق العام وأن الاكراه ترك أثر جروح به ثم ثبت أن واقعة السرقة بالاكراه مكذوبة بروتها وأن الواقعة لم تكن الا تعديا بالضرب عد البلاغ كاذبا واستحق المبلغ العقاب .

(طعن رقم ١٤٧٠ سنة ٦ قى جلسة ١٩٣٦/٦/١٥)

مايكفى للقول بكذب البلاغ

لايشترط للعقاب على جريمة البلاغ الكاذب أن يكون كل ماجاء فى البلاغ من وقائع كاذبا بل يكفى أن تكون هذه الوقائع قد مسخت كلها أو بعضها مسخا من شأنه الايقاع بالمبلغ ضده .

(طعن رقم ١٢٤٧ سنة ٩ قى جلسة ١٩٣٩/٦/١٩)

عدم اشتراط كذب الوقائع بروتها

أن جريمة البلاغ الكاذب تتحقق ولو بثبوت كذب بعض الوقائع التي تضمنها البلاغ متى توافرت الأركان الأخرى للجريمة .

(طعن رقم ٧٤٢ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٢/٢٨)

عدم اشتراط كذب الوقائع بروتها

لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ كله كاذباً بل يكفي أن تمسخ فيه الوقائع كلها أو بعضها مسخاً يؤدي إلى الإيقاع بالبلغ ضده .

(طعن رقم ١٢٠٣ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/١/٢٤)

عدم اشتراط صدور حكم بالبراءة أو أمر بالحفظ لثبوت كذب البلاغ

لا يشترط في ثبوت كذب البلاغ ضرورة صدور حكم بالبراءة أو أمر بالحفظ في موضوعه بل للمحكمة أن تقول بكذب البلاغ المرفوعة به الدعوى أمامها بناء على ماتستخلصه هي من التحقيقات المطروحة عليها أو التي أجرتها . وهي أذ تفعل بذلك وتورد الأسباب المؤدية إلى كذب البلاغ يكون حكمها صحيحاً .

(طعن رقم ٤٦٧ سنة ٨ ق جلسة ١٩٢٨/٦/٦)

عدم تقيد المحكمة عند نظر دعوى البلاغ الكاذب بأمر الحفظ ، الذي تصدره النيابة .

الأمر الذي تصدره النيابة بحفظ البلاغ قطعياً لعدم الصحة لا تكون له حجية على المحكمة عند نظرها الدعوى التي ترفع عن كذب البلاغ فلها أن تقول بصحة الواقعة التي صدر عنها الأمر إذا ما اقتضت هي بذلك .

(طعن رقم ١١٨ سنة ١١ ق جلسة ١٩٤٠/١٢/٢٢)

عدم تقيد المحكمة عند نظر دعوى البلاغ الكاذب بأمر الحفظ الذي

تصدره النيابة .

الأمر الصادر من النيابة بحفظ أوراق التحقيق ضد المتهم لا تنفيذه به المحكمة عند نظرها في جريمة التبليغ كذباً في حق هذا المتهم . وذلك لأن القانون يوجب

على المحكمة في هذه الجريمة أن تبحث الوقائع الثابتة لكذب البلاغ وتقدر كفايتها في الإثبات . واذن فإذا كانت المحكمة لم تعتمد في قضائها بكذب البلاغ الا على الامر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى اذائها فإن حكمها يكون معيبا لقصوره في بيان الاسباب التي أقيم عليها .

(طعن رقم ٤٢ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤١/١١/٢٤)

عدم تقيد المحكمة عند نظر دعوى البلاغ الكاذب بأمر الحفظ الذى تصدره النيابة .

أن المحكمة في نظرها دعوى البلاغ الكاذب لانتقيد بأمر الحفظ الصادر لعدم معرفة الفاعل بل أن عليها أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما يتبى اليه تحقيقها لها .

(طعن رقم ٧٣ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١٩)

عجز المبلغ عن اثبات الوقائع المبلغ عنها لايقطع بكذبها .

أن القول في جريمة البلاغ الكاذب بأن عجز المبلغ عن اثبات الوقائع المبلغ عنها يؤخذ دليلا على كذبها ليس صحيحا على اطلاقه . لان التبليغ عن الجرائم من الحقوق المخولة للأفراد بل هو من الواجبات المفروضة عليهم وقد نصت المادة ٣٠٤ ع على أنه لا يحكم بعقوبة ما على من يخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الاداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله . وتحقيق البلاغات والبحث عن صحتها وكذبها من شأن السلطة الموكول بها اجراء التحقيقات الجنائية . وقد نصت المادة ٢٩ من قانون تحقيق الجنايات على أنه « إذا رأت النيابة العمومية من بلاغ قدم لها أو محضر محرر بمعرفة أحد رجال الضبط أو من أى أخبار وصل بها وقوع جريمة فعليا أن تشرع في اجراءات التحقيق التي ترى لزوما لها لظهور الحقيقة بناء على أوامر تصدرها اليهم بذلك ... » وتلك السلطة مقرر لها في سبيل التحقيق أن تفتش المنازل والأشخاص . وأن تعين الأسكنة وتجمع الأدلة المادية وتندب الخبراء ، وتستجوب المتهمين فتحصل منهم على أدلة لهم أو عليهم وتسأل الشهود ، سواء في ذلك من يقول عنهم مقدم البلاغ أو غيرهم . ان آخره مما مفاده بالبدهة أن مقدم البلاغ ليس هو وحده المطالب بالاثبات وأن كان لامنعه

من سؤاله أثناء عملية التحقيق عما يكون لديه من أدلة على صحة بلاغه حتى إذا قال بعبوله عنه أو أنه لا دليل لديه على صحته ، فإن النيابة تسير في اجراءاتها وتحقق الأدلة التي يوقفها عملها هي اليها ، فإن انتهى تحقيقها الى ثبوت صحة البلاغ بها والا عدت الواقعة التي قدم البلاغ عنها غير ثابتة ، لا على أساس أن المبلغ عجز عن إثبات بلاغه بل على أساس انها هي لم توفق الى الاثبات من واقع الأدلة التي حصلت عليها ، ومنها ما يمكن المبلغ أن يتقدم به . ولذلك فإن الشرائع الاخرى لا ترفع دعوى البلاغ الكاذب على المبلغ الا اذا ثبت عدم صحة البلاغ بقرار وحكم قضائي يصدر بناء على تحقيق أو دعوى في خصوص الجريمة لتبليغ عنها . وهذا القرار أو الحكم لا يمكن بداهة أن يكون أساسه عجز المبلغ عن إثبات بلاغه وإنما أساسه أن سلطة الاتهام لم يتوصل الى اثبات وقوع الواقعة من المتهم . وعلى هذا فان قياس من يقدم البلاغ عن الجريمة الى الاحكام المختصين بالتحقيق على من يقذف علنا في حق الموظفين العموميين يكون قياسا مع الفارق . لأن القانون في صدد الطعن على الموظفين قد جاء بنص صريح يوجب على من نشر المطاعن أن يقيم الدليل على صحتها ، وما ذلك الا لما آراه الشارع للفرض السامى الذى قصد الى تحقيقه من أن مصلحة الجماعة تقضى بأن المطاعن لا يصح أن تساق علنا وجزافا على موظفى الدولة ما لم يكن الطاعن تحت يده الدليل على صحتها ، وذلك على خلاف التبليغ عن الجرائم فان الشارع لا يمكن أن يكون قد قصد منع التبليغ ما لم يكن المبلغ واثقا من صحة البلاغ بناء على أدلة لديه أو ذلك لو كان من قصده لكل من شأنه الأضرار بالمصلحة أى أضرار . واذن فإن المحكمة اذا رأت من الأدلة القائمة في الدعوى والتي فصلتها في حكمها أنها لا تستطيع القطع بكذب الوقائع التي تضمنها البلاغ وأن عجز المبلغ عن إثباتها لا ينض دليلا على كذبها وبناء على ذلك برأته من تهمة البلاغ الكاذب فلا يصح أن ينعى عليها أى خطأ .

(طعن رقم ١٥٩٤ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٥/١/٨)

تشكك المحكمة في صحة البلاغ يكفى للبراءة

أن ثبوت كذب الواقعة المبلغ عنها ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب بحيث يجب للمحكم بالادانة أن يثبت كذب البلاغ . وأذن فمتى رأت المحكمة أن البلاغ

قد يكون صحيحا فإن حكمها بالبراءة يكون صحيحا . ولا يصح القول بأنه إذا عجز المبلغ عن الاثبات فإن بلاغه يعتبر كاذبا ، أذ العبرة في كذب البلاغ أو صحته هي بحقيقة الواقع ، والاحكام الجنائية إنما تبنى على الحقائق لا على الاعتبارات المجردة .

(طعن رقم ٥٩٦ سنة ١٥ ق جلسة ١٦/٢/١٩٤٥)

قبول دعوى البلاغ الكاذب ولو لم يحصل أى تحقيق قضائى بشأن الواقعة المبلغ عنها . . .

أن المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات تنص على أن من أخير بأمر كاذب مع سوء القصد يستحق العقوبة ولو لم تقم دعوى بما أخبر به . وهذا مفاده أن المحاكمة على جريمة البلاغ الكاذب لا تتوقف على اتخاذ عدم صحة البلاغ بحكم نهائى ببراءة المبلغ ضده أو بقرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى قبله أو بأمر حفظه ، بل تكون الدعوى مقبولة وبحكم يقها ولو لم يحصل أى تحقيق قضائى بشأن الامر المبلغ عنه .

(طعن رقم ١١٤٠ سنة ١٥ ق جلسة ١١/٦/١٩٤٥)

نقض الحكم المؤسس عليه حكم الادانة بجريمة البلاغ الكاذب — أثره .

أذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس أدانة المتهم بالبلاغ الكاذب على حكم قابل للطعن فيه ثم حكم بعد ذلك بنقضه ، فإنه يكون معنيا واجبا بنقضه .

(طعن رقم ٣٢٥ سنة ١٩ ق جلسة ٢٢/٣/١٩٤٩)

تفيد المحكمة التى تفصل فى دعوى البلاغ الكاذب بالحكم الجنائى الصادر عن الواقعة التى كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ وكذبه .

الحكم الجنائى الصادر فى جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التى تفصل فى الدعوى التى ترفع بالبلاغ الكاذب عن الواقعة التى كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ أو كذبه .

(طعن رقم ٥١٩ سنة ١٩ ق جلسة ٢/٥/١٩٤٩)

تشكك المحكمة في عمة السرقة — لايقطع في صحة أو كذب البلاغ المقدم عنها .

أن تشكك المحكمة في تمة السرقة لايقطع بصحة البلاغ المقدم عنها أو بكذبه . ولذا فإنه لاينع المحكمة المطروحة أمامها تمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التمة طليقة من كل قيد .

(طعن رقم ١٢٠٣ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٠٣/١/٢٤)

كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك موكل الى المحكمة تفصل فيه حسبما يتكون به اقتاعها .

أن البحث في كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك أمر موكل الى المحكمة تفصل فيه حسبما يتكون به اقتاعها .

(طعن رقم ٢٠٥٧ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥/٣/١٤)

تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع .

تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر في دعوى البلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد أتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها ، وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه ليعلم أن كان من الأمور التي يرتب القانون عقوبة على التبليغ عنها كذبا أم لا .

(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٣٠ ص ٩)

تقدير صحة التبليغ من كذبه — أمر موكل الى محكمة الموضوع — شرط ذلك .

من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد أتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه ليعلم أن كان من الأمور التي يرتب القانون عقوبة التبليغ عنها كذبا أم لا .

(الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/١٣ ص ١٥)

تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع — علم تقيدها بقرار الحفظ الذى تصدره النيابة العامة أو الهيئات الأخرى — عليها أن تفصل فى الواقعة المطروحة أمامها حسبما يتبى إليه تحقيقها لها .

تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التى تنظر دعوى البلاغ الكاذب ، وهى لا تتقيد فى هذا البلاغ بقرار الحفظ الذى تصدره النيابة العامة أو الهيئات الأخرى بل عليها أن تفصل فى الواقعة المطروحة أمامها حسبما يتبى إليه تحقيقها لها .

(الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١١ من ١٥ ص ٣٤٣)

تقدير صحة التبليغ من كذبه — موضوعى .

من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التى تنظر دعوى البلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد أتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها وأن تذكر فى حكمها الأمر المبلغ عنه ليعلم أن كان من الأمور التى يرتب القانون عقوبة التبليغ عنها كذبا أم لا .

(الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣ من ١٦ ص ٢٧١)

جريمة البلاغ الكاذب — أركانها .

من المقرر قانونا أنه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجانى عالما بكذبها ومتوينا للسوء والأضرار بالمجنى عليه ، وأن يكون الأمر المخبر به مما يستوجب عقوبة فاعله ولو لم تقم دعوى بما أخبر به .

(الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٧ من ١٧ ص ٢٣٦)

الحكم الصادر فى جريمة من الجرائم — تقييده المحكمة التى تفصل فى دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التى كانت محل الجريمة من حيث ماسبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه .

الحكم الجنائى الصادر فى جريمة من الجرائم إنما يقيد المحكمة التى تفصل فى

دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث بامسبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه .

(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٥ س ٢١ ص ٥١٤)
تقدير صحة التبليغ من كذبه من اختصاص محكمة الموضوع .

من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه للمعلم أن كان من الأمور التي يرتب القانون عقوبة التبليغ عنها كذبا أم لا .

(الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢١ س ٢٢ ص ٢٥٥)

تقدير صحة التبليغ من كذبه — من شأن محكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب — شرط ذلك .

من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لمحكمة الموضوع التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب متى كانت قد اتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها وأن تذكر في حكمها الأمر المبلغ عنه ليعلم أن كان من الأمور التي يرتب القانون عقوبة على التبليغ عنها كذبا أم لا .

(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٨ س ٢٢ ص ٦١٥)

أركان جريمة البلاغ الكاذب .

يشترط القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجاني عالما بكذبها ومتوينا سوء والأضرار بالجنى عليه .

(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/١ س ٢٥ ص ٣٥٥)

ثبوت تهمة البلاغ الكاذب — مثال .

أن القضاء بالبراءة في تهمة التبيد لتشكك المحكمة في أدلة الثبوت فيها لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها أو بكذبه ، ولذا فإنه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد ، ومن ثم

فلا محل للنعي على الحكم المطعون فيه أنه لم يتقيد بالحكم الذى قضى ببراءة الطاعن من تهمة التبديد طالما أنه لم يقطع بكذب بلاغ المطعون ضدها .

(الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٣ من ٢٦ ص ١٣٢)

كذب البلاغ أو صحته — بحث موضوعى .

من المقرر أن البحث فى كذب البلاغ أو صحته أمر موكول الى محكمة الموضوع تفصل فيه حسبما يتكون به اقتناعها .

(الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٣ من ٢٦ ص ١٣٢)

بلاغ كاذب — التزام المحكمة بالحكم الخاص بالواقعة التى كانت محلا للبلاغ — مدى هذا الالتزام .

من المقرر أن الحكم الصادر فى جريمة من الجرائم إنما يقيد المحكمة التى تفصل فى دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التى كانت محل الجريمة من حيث ماسبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه . ولما كان الثابت من الاطلاع على الحكم الصادر فى اللجنة رقم ... أنه قد أسس براءة الطاعنة على الشك فى الادلة المطروحة فى الدعوى دون عدم صحة الاتهام المسند اليها بما يغاير ما ذهبت اليه الطاعنة فى هذا الصدد فإن معنى الطاعنة فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٧ من ٢٨ ص ٩٧)

المبحث الثالث القصد الجنائي

عناصر القصد :

يشترط طبقاً للقواعد العامة لتوافر القصد أن يكون الجنائي قد أقدم على التبليغ وهو يعلم بكذب الوقائع المبلغ عنها وأن الشخص المبلغ في حقه برىء مما نسب إليه . على أن القانون لا يكتفى بهذا القصد العام وإنما يشترط فوق ذلك قصداً خاصاً ، عبر عنه بعبارة « مع سوء القصد » وهذا يعني أن المبلغ يجب أن يكون قد أقدم على البلاغ بنية الإضرار بمن بلغ ضده . وليس في قيام أحد العنصرين ما يفيد حكماً قاطعاً ، ولهذا يجب أن يعني الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ببيان القصد بعنصره ، فيكون مشوباً بالقصور إذا اقتصر على بيان ما يفيد علم المبلغ بكذب الوقائع المبلغ عنها دون أن يعرض للعنصر الآخر وهو الغرض السيئ الذي رمي إلى تحقيقه من وراء البلاغ أى إرادة إيقاع العقاب بالمبلغ في حقه^(١) . وكذلك الشأن إذا اكتفى الحكم بإثبات نية الإضرار لدى المبلغ دون أن يعني بإثبات أن المبلغ كان يعلم وقت التبليغ أن ما شتمل عليه بلاغه من الوقائع مكذوب^(٢) . على أن العلم بكذب البلاغ يتضمن عادة نية الإضرار ، ولذلك فإن ثبوت علم المبلغ بكذب ما جاء في بلاغه ينهض قرينة قوية على سوء القصد ولكنها قرينة قابلة لإثبات العكس^(٣) .

(١) نقض ٦ مارس سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٣٥٥ ص ٤٧٨ ، ٢٨ مايو سنة

١٩٤٥ ج ٦ رقم ٥٨١ ص ٧١٨ .

(٢) نقض أول مايو سنة ١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٣٨٣ ص ٥٤٣ ، ٨ يناير سنة

١٩٤٠ ج ٥ رقم ٤٤ ص ٦٦ ، ٢٤ مارس سنة ١٩٤١ رقم ٢٣٣ ص ٤٢٦ ، ٨ مايو سنة

١٩٤٤ ج ٦ رقم ٣٥٠ ص ٤٨٣ .

(٣) وغنى عن القول إن عدم توافر عنصرى القصد وإن كان يمنع من قيام المسؤولية الجنائية فإنه لا يمنع من

قيام المسؤولية المدنية ، فيصح القضاء بالتعويض إذا ثبت أن الفاعل قد أقدم على التبليغ باسماً برىء
عن تسرع وعلم ترو (نقض ٢١ مايو سنة ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية) .

ومنى توافر القصد الجنائى بمنصره فلا حصة بالباحث على الجهة أو الأعراض التى يتوخاها الجنائى منها ، فيرتكب الجريمة الولد الذى يبلغ كذبا بأن المحدث سىء السلوك ومازقا من سلطته ليتوصل بذلك إلى إدخاله مدرسة إصلاحية يتعلم حرقة فيها . ومن هذا القبيل أيضا ماقتضى به من أنه متى ثبت لإرادة إيقاع العقاب بالمبلغ فى حقه فلا يقبل الطعن من مبلغ كذبا بأنه لم يقصد من بلاغه إلا تأييد حقوقه فى دعوى مدنية مقامة بينه وبين المجنى عليه ، لأن الأعراض المشروعة لا يجوز تأييدها بالمفتريات والباحث على العمل الجنائى لا أهمية له متى استوفت الجريمة أركانها .

القصد الجنائى

منى يحقق القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب .

يجب لتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد قدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التى يبلغ عنها مكتوبة وأن الشخص المبلغ فى حقه برئ مما نسب إليه وأن يكون ذلك بنية الإصرار بالمبلغ ضده ، وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التى لها الحق المطلق فى استظهاره من الوقائع المبروزة عليها .

(طعن رقم ١٣٩٣ سنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٦/١١)

منى يحقق القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب .

القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب يتطلب أمرين : علم المبلغ وقت التبليغ بكذب بلاغه ، وتعمله الحاق الضرر بالمبلغ ضده .

(طعن رقم ١٠٥٩ سنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٢٤)

منى يحقق القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب .

يشترط لتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عاذا بكذب الوقائع التى أبلغ عنها وأن يكون متتها الكيد للمبلغ ضده ومن ثم فإن مجرد تقصير المتهم فى أقامة الدليل عن صحة البلاغ وتسرع فيه لا يؤدى فى العقل

والمنطق الى ثبوت علم المتهم بكذب البلاغ ولا يدل على أنه قصد الكيد بالمبلغ ضده والأضرار به .

(طعن رقم ٣٣ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٣/٢٢)

مايشترط لصحة تسيب الحكم بالادانة بتهمة البلاغ الكاذب .

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتكون من عنصرين هما علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها وانتواؤه الاضرار بمن بلغ في حقه . وليس في قيام أحد هذين العنصرين مايفيد قيام الآخر حتما . فإذا اكتفى الحكم بإثبات توافر نية الإضرار لدى المبلغ فهذا لا يكفي في اثبات قيام القصد الجنائي لديه ، بل لابد من أن يعنى الحكم أيضا بإثبات أن المبلغ كان يعلم وقت التبليغ أن ماأشتمل عليه بلاغه من الوقائع مكذوب والا كان الحكم مشوبا بالقصور ووجب نقضه .

(طعن رقم ١٠٠٨ سنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/٥/١)

تعتمد تلتيق التهمة — بلاغ كاذب .

يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالما بكذب الوقائع التي أسندها في بلاغه الى المبلغ ضده وأن يكون قد قصد ببلاغه الاضرار به . فإذا كان الحكم قد ذكر أن المتهم إنما قصد الاساءة الى المجنى عليه بتلتيق التهمة ضده كى يناله عقابها فان ذلك يكون كافيا في بيان هذا القصد .

(طعن رقم ٨ سنة ١٠ ق جلسة ١٩٣٩/١٠/٢٥)

تعتمد الاضرار بالمبلغ عنه — ما يكفي للتدليل عليه .

أن القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتكون من عنصرين : هما علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها ، وانتواؤه الاضرار بمن بلغ في حقه . فإذا كان الحكم قد استخلص توافر هذا القصد من ارسال المتهم العرائض السابقة الاشارة اليها الى عدة جهات قائلًا أنه لو لم تكن لديه نية الاضرار به لسلك الطريق التي رسمها القانون لرد القضاة ، فإنه يكون قد استخلصه استخلاصا سائغا من وقائع مؤدية اليه .

(طعن رقم ١٠٢٤ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٥/٨)

عدم تحدث الحكم عن علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها ولا عن قصده من التبليغ في حق المبلغ ضده - قصور .

التبليغ عن الجرائم حتى بل واجب على الناس كافة ، فلا يجوز العقاب عليه إلا إذا كان مقرونا بالكذب وسوء النية ، أو إذا كان المقصود منه جعله علنيا لمجرد التشهير بالمبلغ في حقه فإذا كان الحكم قد أدان المتهم بالكذب في حق المجنى عليه وعائلته في بلاغ نسب اليه فيه أنه يدير منزلا للدعارة السرية وأن زوجته مشبوهة ، مستندا في ذلك الى أن الشاهد الذي سئل بالبوليس في هذا البلاغ كذب مقدمه فحفظ البلاغ ، وإلى أن التحقيق الذي يحصل أمام البوليس وتسمع فيه شهود يعتبر علنيا ، فإنه يكون قاصرا لعدم استظهاره أن المتهم إنما كان يقصد ببلاغه مجرد التشهير بالمبلغ في حقه .

(طعن رقم ١٦٩٩ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/١١/٨)

عدم تحدث الحكم عن علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها ولا عن قصده من التبليغ في حق المبلغ ضده - قصور .

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب لا يتحقق الا بثبوت علم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وانتوائه السوء بالمجنى عليه والاضرار به ، فإذا لم يكن الحكم ببيان القصد الجنائي على تلك الصورة ولم يقم الدليل عليه فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه .

(طعن رقم ١٣١٣ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/١٢/١١)

عدم تحدث الحكم عن علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها ولا عن قصده من التبليغ في حق المبلغ ضده - قصور .

يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالما بكذب الوقائع التي بلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم بلاغه متتويا للسوء والاضرار بمن بلغ في حقه . وهذا يتعين معه أن يعني الحكم القاضي بالادانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصريه . فإذا كان مأورده الحكم لايين منه أن

المتهم كان يعلم بكذب البلاغ عندما أقدم على تقديمه فإن هذا الحكم يكون قاصرا ويصون نقضه .

(طعن رقم ١٨٧٣ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٥١/٣/٢٠)

مايكفى لثبوت القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب .

يكفى لبيان ثبوت القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الحكم قد قال : « سوء قصد المتهم الأول وعلمه بكذب بلاغه ثابتان ثبوتا لاشك فيه من القضايا الجزئية القائمة بين المائلتين والتي أثبتت المحكمة عنصر التلقيق فيها من جانب عائلة المتهم الأول وبالاخص الجنحة التي أشار إليها هذا المتهم في بلاغه ضد المدعين ومن اتفاق المتهمين على الكيد للمدعين ، فان مقالته الحكم من ذلك صريح في أن الطاعن أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي بلغ عنها مكنوبة وأنه أنتوى الكيد لهما .

(طعن رقم ١٤١٦ سنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣/١٢/١)

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب - توافره متى كان المبلغ عالما بكذب الوقائع متبوا الكيد والاضرار بالمبلغ ضده .

يتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب كما هو معروف في القانون متى كان المبلغ عالما بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وكان متبوا الكيد والاضرار بالمبلغ ضده .

(الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٩ من ٨ ص ٣٧٨)

(والطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/١٨ من ٨ ص ٩١٠)

بلاغ كاذب - قصد جنائي - حكم - تسبب معيب .

يشترط في القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالما بكذبها ومتبوا السوء والاضرار بالجاني عليه . ولما كان يبين من الحكم المضبوط فيه أنه أورد الأدلة التي استند إليها في ثبوت كذب البلاغ ، وأذ تحدث عن توافر القصد الجنائي لدى الجاني قصر قوله على أن المتهم قد أصر على اتهام المدعية بالحق المدني كذبا مع سوء القصد

بسرقة . وهذا القول لا يدل في الفعل والمنطق على أن الطاعن قصد من التبليغ الكيد للمدعية بالحق المدنى والاضرار بها . لما كان ذلك فان الحكم يكون قد قصر في اثبات القصد الجنائى لدى الطاعن بما يشوبه بالقصور ويستوجب نقضه بالنسبة الى الطاعن وإلى المتهمتين الأخرتين اللتين لم تطعنا في الحكم لوحدة الواقعة .

(الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/١٤ س ١٤ ص ٢٠)
بلاغ كاذب — قصد جنائى — شروطه .

يجب لتوافر القصد الجنائى في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التى أبلغ عنها مكنوبة وأن الشخص المبلغ في حقه برىء مما نسب اليه وأن يكون ذلك بنية الاضرار به ، وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التى لها الحق المطلق في استظهاره من الوقائع المعروضة عليها .

(الطعن ١٠٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٣١ س ١٤ ص ١٠٣٣)
مايشترط لتوافر القصد الجنائى في البلاغ الكاذب .

يشترط لتوافر القصد الجنائى في جريمة البلاغ الكاذب كما هو معرف به في القانون ، أن يكون المبلغ عالما بكذب الوقائع التى أبلغ عنها وأن يكون متويا الكيد والاضرار بالمبلغ ضده ، وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التى لها مطلق الحق في استظهاره من الوقائع المعروضة عليها .

(الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣ س ١٦ ص ٢٧١)
عدم تقيد المحكمة في دعوى البلاغ الكاذب بأمر الحفظ الصادر من النيابة لعدم معرفة الفاعل .

من المقرر في دعوى البلاغ الكاذب أن تقدير صحة التبليغ من كذبه وتوافر القصد الجنائى أمر متروك لمحكمة الموضوع ، ولها مطلق الحرية في تكوين اقتناعها من الوقائع المعروضة عليها غير مقيدة في ذلك بأمر الحفظ الصادر من النيابة العامة لعدم معرفة الفاعل .

(الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ س ١٨ ص ٢٦٦)

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب — توافره يعلم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأتواته الكيد والاضرار بالمبلغ ضده .

يتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يكون المبلغ عالما بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون متتويا الكيد والاضرار بالمبلغ ضده ، وتقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحق في استظهارها من الوقائع المطروحة . ومتى كان الحكم قد عرض لقصد الطاعنين من فعلتهم فأثبت أنهم لم يبلغوا ضد المطعون ضده الا بقصد الإيقاع به جنائيا والاضرار بمصالحه بطلب وضع أمواله تحت الحراسة واصرارهم الثابت بمحاضر الجلسات على مازعموه على الرغم من التحقيقات التي أجريت في مواجهتهم ، وكان هذا الذي خلص اليه الحكم في صدر تقدير سوء نية الطاعنين هو مما يكفي ويسوغ به الاستدلال عليها ، فان الطعن يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٧ س ٢٠ ص ٤٥٨)

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب — ماهيته .

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب كما هو معرف به في القانون هو أن يكون المبلغ عالما بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون متتويا الكيد والاضرار بالمبلغ ضده — وهو مالم يخطيء الحكم تقديره — ولا يهتد بعدئذ بما يشييه الطاعن من أنه حين أقدم على التبليغ ضد المدعي بالحقوق المدنية كان على حق فيما أبلغ به ، وذلك بأن هذا القول من جانبه لا يخلو أن يكون دفاعا موضوعيا وقد أبدى الحكم عدم ثقته مما لا يجوز المجادلة فيه وآثاره أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ ص ١٢٦٣)

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب — توافره — ثبوته .

يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب ، أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي أبلغ عنها مكنوبة ، وأن الشخص المبلغ عنه يرى مما أسند اليه ، وأن يكون ذلك بنية الاضرار بالمبلغ ضده ، وثبوت توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التي لها الحق في استظهاره من الوقائع المطروحة

عليها ، كما أن البحث في كذب البلاغ أو صحته أمر موكول إليها تفصل فيه حسبما يتكون به اقتناعها .

(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢ س ٢٢ ص ٣٨٤)

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب — تعريفه .

أن القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب كما هو معرف به في القانون ، هو أن يكون المبلغ عالما بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون متتويا للكيد والأضرار بالمبلغ ضده .

(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٨ س ٢٢ ص ٦١٥)

تقدير توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب .

من المقرر أن تقدير توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحرية في استظهاره من الوقائع المعروضة عليها .

(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٨ س ٢٢ ص ٦١٥)

الركن الأساسي في جريمة البلاغ الكاذب — وهو تعمد الكذب في التبليغ — مقتضاه .

من المقرر أن الركن الأساسي في جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب في التبليغ وهذا يقتضي أن يكون المبلغ عالما علما يقينيا لايدخله أى شك في أن الواقعة التي أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده يرى منها . كما أنه يلزم لصحة الحكم بكذب البلاغ أن يثبت للمحكمة بطريق الجزم توافر هذا العلم اليقيني وأن تستظهر ذلك في حكمها بدليل يتجه عقلا .

(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٤ س ٢٣ ص ٦٩١)

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب — يشترط لتوافره أن يكون الجنائي عالما بكذب الوقائع التي بلغ عنها — وأن يكون متتويا من الأبلاغ السوء والأضرار

بالمبلغ ضده - وجوب تبيان الحكم الصادر بالأدانة في جريمة البلاغ الكاذب هذا القصد بعنصره .

من المقرر أنه يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالما بكذب الوقائع التي بلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ متنبهاً للسوء والأضرار بمن بلغ في حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضي بالأدانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ تحدث عن توافر القصد الجنائي لدى الطاعنين اقتصر على مجرد قوله بكذب بلاغ الطاعنين وعلمهما بهذا الكذب وهو مالا يكفي للتدليل على أنهما كانا يتنبهان السوء بالمبلغ في حقه والأضرار به ، فإنه يكون قد قصر في إثبات القصد الجنائي في الجريمة التي دان لها الطاعنين بها .

(الطعن رقم ٩٣٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠ س ٢٣ ص ١٢٥٥)

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب - توافره .

يتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يعلم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وانتوائه الكيد والأضرار بالمبلغ ضده ، وتقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحق في استظهارها من الوقائع المطروحة عليها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد برر قضاؤه بالبراءة بقوله أن التحقيقات لايبين منها أن انفصام العلاقة الزوجية بين ابنة الطاعن وبين المطعون ضده كان لها أثرها في دفع الأخير الى إبلاغ السلطات العامة بأن الطاعن (المدعى بالحقوق المدنية) قد أغفل ذكر بعض ممتلكاته في أقرار الذمة المالية ، وأن الأوراق لاحتوى على مايقطع وتطمئن اليه المحكمة بأن المطعون ضده انتوى ببلاغه سوء القصد والكيد للمدعى بالحقوق المدنية (الطاعن) ، وأذ كان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى التهم لكي يقضى له بالبراءة . أذ مرجع الأمر في ذلك الى مايقضن اليه في تقدير السنين ماذنم الظاهر أن المحكمة حاصت بالدعوى وللت بظروفها عن بصر وبصيرة ، فإن كل مايقضو الطاعن في هذا الشأن لايعدر أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن

عناصر المدعى واستيلائه معتقداتها وهو مالا يجوز اثباته أمام محكمة النقض .
(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٢٧ ص ٢٤ من ٦٥٣)

تحقيق القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب — يعلم الجنائي بكذب الوقائع التي أبلغ عنها — واقدامه على ذلك متبها الاضرار بالجاني عليه — يان هذا القصد بعنصره — واجب في حالة الادانة — والا كان الحكم معيا .

يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجنائي عالما بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ متبها السوء والاضرار بمن أبلغ في حقه ، مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضي في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي لاسبابه بالحكم المطعون فيه أذ تحدث عن توافر القصد الجنائي لدى الطاعة قد اقتصر على قوله « أن مجرد العلم بكذب بعض ما أبلغت عنه الطاعة يكفي لتوافر القصد الجنائي لدى المبلغ أى يكفي القصد العام ، فإن هذا الذى أورده الحكم لا يكفي للتدليل على أن الطاعة كانت تعلم علما يقينا لادخاله أى شك في الواقعة التي أبلغت بها كاذبة وأن المبلغ ضده برىء منها وأن انتوت السوء والاضرار به . ويكون الحكم بذلك قد قصر في اثبات القصد الجنائي في الجريمة التي دان الطاعة بها بما يعنيه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٨ ص ٢٥ من ٨٢٧)

الركن الأساسى في جريمة البلاغ الكاذب — ماهيته .

الركن الأساسى في جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب في التبليغ وهذا يقتضى أن يكون المبلغ عالما يقينيا لادخاله أى شك في أن الواقعة التي أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برىء منها كما يشترط لتوافر القصد الجنائي في تلك الجريمة أن يكون الجنائي قد أقدم على تقديم البلاغ متبها السوء والاضرار بمن أبلغ في حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضي بالادانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على مجرد قوله بكذب بلاغ الطاعنين وعلمهم بهذا الكذب دون أن يدلل على توافر هذا العلم

ويستظهر قصد الاضرار بالمبلغ في حقه بدليل ينتجه عقلا فانه يكون - فضلا عن خطئه في تطبيق القانون مشوبا بالقصور في البيان بما يعنيه ويوجب نقضه والأحالة .

(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٣ س ٢٦ ص ١٧٩)

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب - تقديره .

من المقرر أن تقدير توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب من شأن محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٣ س ٢٦ ص ١٣٢)

بلاغ كاذب - طلب المتهم ضم قضايا بها مستندات للتدليل على انتفاء القصد الجنائي لديه - طلب جوهري - أغفاله - أخلل بحق الدفاع - لايفنى عنه وجود صور رسمية من الأحكام الصادرة في تلك القضايا .

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد رفض ضم القضايا التي طلب المتهم ضمها اكتفاء بوجود صورة رسمية من الحكم الصادر في القضية رقم ٨٦٩ لسنة ١٩٦٧ مدني تلا ، وهو مالايفنى عن ضم مفردات القضايا مما تحويه من أوراق ومستندات استند اليها الطاعن أثباتا لحسن نيته وتحقيقا لدفاعه بأنثناء توافر القصد الجنائي لجريمة البلاغ الكاذب في حقه ، كما أن الحكم المطعون فيه لم يواجه كلية ضم قضيتي الاصلاح الزراعي الذي تمسك به الطاعن أمام محكمة ثائي درجة تحقيقا لهذا الدفاع . وكان هذا الطلب يعد دفاعا جوهريا في الدعوى لتعلقه بتوافر أو انتفاء ركن القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب التي دين بها فضلا عن تأثيره في مصير جريمة الشهادة الزور المتعلقة بالواقعة ذاتها والتي دأته الحكم بها أيضا . لما كان ماتقدم ، فإن الحكم المطعون فيه أذ لم يستجب الى طلب ضم القضايا السالف الاشارة اليها ولم يرد عليه بما يفنده ، يكون فضلا عن أخلاله بحق الدفاع قد شأبه قصور في التسيب

(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٦ س ٢٨ ص ٦٣)

مايكفى للتدليل على توافر القصد الجنائي بمنصره .

لما كان المطمون فيه قد تحدث عن ركن القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب بقوله : « أن الثابت من التحقيقات ومن أقوال المتهم التي تتسم بروح التحدى والدعاء الذى ليس له مايرره أنه كان يعلم يكذبه عندما أبلغ السيد وزير العدل أنه ... ومن هذا يظهر بوضوح ويثبت بما لايدع مجالا للشك أن المتهم تعتمد الاساءة الى شخص المجنى عليه ، فان هذا الذى أورده الحكم يكفى للتدليل على توافر القصد الجنائي بمنصره لدى الطاعن وهما العلم بكذب الوقائع وقصد الاساءة الى المجنى عليه .

(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١١ من ٢٩ ص ٥٨٧)

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب — قوامه : توافر العلم بكذب الوقائع المبلغ عنها وأنتواء الكيد والأضرار بالمبلغ ضده — تقديره — موضوعى مثال .

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتوافر بعلم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأنتوائه الكيد والأضرار بالمبلغ ضده وتقدير هذه الامور من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحق في استظهارها من الوقائع المطروحة عليها . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطمون فيه قد برر قضاءه بالبراءة بقوله وحيث أنه يشترط لقيام جريمة البلاغ الكاذب فضلا عن القصد العام أن يكون الجاني قد أقدم على التبليغ وهو يعلم بكذب الوقائع المبلغ عنها وأن المبلغ في حقه قد أقدم على التبليغ وهو يعلم بكذب الوقائع المبلغ عنها وأن المبلغ في حقه برىء مما نسب اليه ، ويشترط القانون أيضا قصدا خاصا وهو أن يكون المبلغ قد أقدم على الابلاغ بنية الاضرار بمن أبلغ ضده ، وأذ كان الثابت من مطالعة الشكوى المشار اليها سلفا أن المتهمه وهى شقيقة المدعى بالحق المدنى أبلغت ضده لنزاع بسبب الخلف على الميراث وأنها كانت تبغى الا يتازعها في الشقة التي تقيم بها ويرد اليها نقودها دون أن تنصرف نيتها الى الاضرار به والزج به في جريمة . ومن ثم ترى المحكمة أن جريمة البلاغ الكاذب غير متوافرة الاركان في حقها ويتعين القضاء ببراعتها منها ، كما أن ركن العلانية في جريمة القذف المنسوبة لها لا يمكن اعتباره متوافرا لانها لم تقصد أذاعة ماأبلغت به ضد شقيقها أو التشهير به بل كل

مارمت اليه هو ابلاغ جهة الشرطة للعمل على استرداد تفويضها وحتى لا ينافيها الإقامة أو يطردها من الشقة ويوقف اعتدائه عليها ، لما كان ذلك فان مانسب الى التهمة يكون غير متكامل الاركان ويتعين من ثم القضاء ببراءتها منه ، ثم عرض الحكم للدعوى المدنية وأسس قضاءه برفضها على قوله « وحيث أن الدعوى المدنية تتحد في ركن الخطأ مع الدعوى الجنائية التي قضى ببراءة التهمة فيها ، ومن ثم تكون الدعوى المدنية هي الأخرى غير متكاملة الاركان ويعني القضاء برفضها » . فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحي معنى الطاعن ولا عمل له .

(الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٥ س ٣٠ ص ٤٨١)

الفصل الثالث

تسيب الأحكام وبيان أركان الجريمة :

على المحكمة أن تعنى فى الحكم الصادر الصادر بالإدانة ببيان الواقعة بأركانها القانونية ، فيجب أن تبين حصول التبليغ والأمر الذى تضمنه وكذب الوقائع والجهة التى حصل التبليغ إليها وتوافر سوء القصد ، فإذا قصرت فى بيان شئ من ذلك كان حكمها قابلاً للنقض . وأغلب التطبيقات فى هذا الخصوص ترد بشأن بيان القصد ، وقد حكم بأنه يكفى فى بيانه أن يذكر الحكم أن المتهم إنما قصد الإساءة الى المجنى عليه بتلفيق التهمة ضده كى يناله عقابها ، ولكن لا يكفى فى بيانه أن يذكر الحكم أن سوء القصد ثابت من الضغائن المعترف بها بين المتهم وبين المبلغ فى حقه ، بل يجب أن يبين ماهية تلك الضغائن ودلائلها على توافر سوء القصد لدى المبلغ . وحكم بأنه لا يكفى فى بيان القصد الخاص قول المحكمة إن المتهم « عمد بسوء قصد منه ، مرجعه النزاع الشرعى والأهلى بينهما ، الى رفع الجنحة المباشرة ضده » . وحكم بأنه إذا كان كل ما قاله الحكم لإثبات القصد الجنائى لدى المتهم هو قوله « إن سوء القصد ونية الإضرار متوافران لدى المتهم من إقدامه على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التى بلغ عنها مكنوبة ومن شأنها لو صحت أن توجب معاقبته » ، فإنه يكون قد قصر فى إثبات القصد الجنائى بشرطه .

احكام النقض

تسيب الاحكام

مالايكفى في معرض التدليل على سوء قصد المبلغ

لايكفى في معرض التدليل على سوء قصد المبلغ أن يذكر الحكم أن سوء القصد ثابت ، من الضغائن المعترف بها بين المتهم وبين المبلغ في حقه ، بل يجب أن يبين ماهية تلك الضغائن ودلائها على توفر سوء القصد لدى المبلغ .
(طعن رقم ٣٦٨ سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٥/١٢/٢٣)

مايكفى لبيان القصد الجنائي لدى المبلغ في جريمة البلاغ الكاذب .

يكفى في بيان القصد الجنائي لدى المبلغ في جريمة البلاغ الكاذب أن يذكر الحكم أن سوء القصد مستفاد من التبليغ عن الصورة التي قدم بها البلاغ ، ومن طلب المبلغ تفتيش المبلغ ضده وأصراره على هذا التفتيش مع علمه بأن لاسرقة (وهي موضوع البلاغ) ومع علمه بالدعوى المدنية التي كانت منظورة في ذلك الوقت بشأن الأشياء المدعى سرقتها ، ومع علمه بأن تلك الأشياء حتى لو أسفر التحقيق عن وجودها لدى المبلغ ضده فانها إنما سلمت اليه نتيجة اتفاق بينهما .
(طعن رقم ١٦٠٧ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٦/١)

عدم تحدث الحكم عن علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها ولا عن قصده من التبليغ في حق المبلغ ضده — قصور .

ان نص المادتين ٢٦٣ و ٢٦٤ من قانون العقوبات القديم المقابلتين المادتين ٣٠٤ و ٣٠٥ من قانون العقوبات الحالي صريح في أنه يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجنائي سعى القصد عالما بكذب الوقائع التي بلغ عنها . وأن يكون أيضا قد أقدم على تقديم البلاغ متنبيا لسوء والاضرار بمن بلغ عنه . ولذلك يجب أن يعنى الحكم القاضي بالادانة في هذه

الجريمة يبين هذا القصد بعنصره المذكورين وبإيراد الوقائع التي استخلص منها توافره فإذا أقصر الحكم على بيان كذب الوقائع المبلغ بها ، وعلى ما ذكر يفيد علم المبلغ بكذب أحدها ، فهذا لا يكفي وحده لإثبات توافر القصد الجنائي كما عرفه القانون ، بل يجب أن يعرض الحكم أيضا لعنصر هام من عناصر هذا القصد وهو أثبات الغرض السيئ الذي رمى المبلغ الى تحقيقه من وراء البلاغ الكاذب الذي قدمه . وفي اغفال الحكم ذلك قصور يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٦٢٦ سنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/٣/٦)

عدم تحديث الحكم عن علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها ولا عن قصده من التبليغ في حق المبلغ ضده - قصور .

يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قدم التبليغ علما بكذب الوقائع التي بلغ عنها وقاصدا الأضرار بالمبلغ في حقه فان انعدم أحد هذين الشقين فلا جريمة . وأذن فإذا كان الحكم الصادر بالادانة لم يتحدث عن علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها ولا عن قصده من التبليغ في حق المبلغ ضده فهذا قصور فيه مستوجب لنقضه .

(طعن رقم ١٧٢٥ سنة ٩ ق جلسة ١٩٤٠/١/٨)

عدم تحديث الحكم صراحة عن توافر سوء قصد المتهم لايحيه إذا كانت الوقائع التي أثبتت تفيد ذلك .

أن الحكم لايحيه بما يستوجب نقضه عدم تحديثه صراحة عن توافر سوء قصد المتهم في جريمة البلاغ الكاذب إذا كانت الوقائع التي أثبتت تفيد ذلك .

(طعن رقم ٧٣٥ سنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٢/٢٤)

مثال لعدم توافر ثبوت القصد الجنائي في الحكم .

أنه طبقا لصريح نص القانون في المواد ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ ع ، يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني علما بكذب الوقائع التي بلغ عنها ، وأن يكون أيضا قد أقدم على تقديم البلاغ متويا السوء والأضرار بمن بلغ في حقه ولذلك فانه يجب أن يعنى الحكم القاضي بالادانة في هذه الجريمة

بيان هذا القصد بمنصره . فإذا كان مأورده الحكم في هذا الصدد . مع كفايته في بيان أن المتهم كان يعلم بكذب البلاغ ، ليس كافيا في بيان أنه كان ينوى السوء بالمبلغ في حقه والإضرار به ، أذ لم تؤكد فيه المحكمة ثبوت ذلك ، ولم تثبت فيه على القول الذي يحققه كما هو معرف به في القانون ، فإن هذا الحكم يكون قد قصر في اثبات توافر هذا المنصر . وبذلك لا يكون القصد الجنائي متوافرا الاثبات في الحكم .

(طعن رقم ٦٠٤ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٥/٢٨)

مالايكفي لتسبب قيام القصد الجنائي .

أذا كان الحكم قد قال في صدد بيان سوء قصد المتهم بتهمة البلاغ الكاذب أن « القصد الجنائي متوافر من كونه أراد التخلص من الاتصال الذي وقع عليه حتى اذا طالبه به المجنى عليه قال انه وقع عليه بالاكراه » فهذا لا يكفي في اثبات سوء القصد لدى المتهم لانه ليس فيه مايفيد أنه أنتوى ببلاغه الاضرار بالمجنى عليه .

(طعن رقم ١٨٣٢ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١٢/١٦)

مثال لتسبب معيب بالنسبة لركن القصد الجنائي .

أنه لما كان القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يستلزم فضلا عن علم المبلغ بكذب مايلعب عنه أن يكون قد أقدم على التبليغ متوينا السوء والاضرار بمن بلغ في حقه ، فإنه يجب أن يبين الحكم بالادانة في هذه الجريمة توافر القصد بمنصره على هذا النحو . وأذن فلا يكفي في بيان هذا القصد قول الحكم « أنه يتبين مما تقدم أن المتهم . رغم علمه بحقيقة الواقعة التي أبلغ بها المدعيان البوليس ، عمد بسوء قصد منه ، مرجعه النزاع الشرعي والاهلي بينهما ، الى رفع الجنحة المباشرة ضدّهما ، ومن ثم فالتهمة قبله ثابتة » .

(طعن رقم ٣٤١ سنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨/٥/١)

التزام الحكم بالادانة في جريمة البلاغ الكاذب أثبات كذب الواقعة المبلغ عنها .

يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة البلاغ الكاذب أن نذكر المحكمة في صدد بيان كذب البلاغ الادلة التي أستخلصت منها ذلك . فإذا كان الحكم الاستثنائي قد اعتمد في ثبوت كذب احدى الوقائع التي تضمنها البلاغ على ماورده الحكم الابتدائي عن التحقيق الذي جرى في هذه الواقعة من أنه ثبت من هذا التحقيق أنها غير صحيحة وأن البلاغ المقدم عنها حفظ . وماذكره هو عن خطاب من الجهة الحكومية التي تعمل بها المبلغ في حقه . وذلك دون أن يعنى ببيان الدليل المستمد من التحقيق المذكور ولا وجه دلالة هذا الخطاب على كذب الواقعة ودون أن يذكر دليلا على كذب الوقائع الأخرى ، فإنه يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١١٧١ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١١/١٠)

وجوب صدور الحكم عن عقيدة القاضى ولايصح أن يدخل في تكوين عقيدته حكما لسواه .

يجب أن يكون الحكم صادرا عن عقيدة للقاضى يحصلها هو بمن يجره من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لايشركه فيه غيره ، فلا يصح في القانون أن يدخل في تكوين عقيدته في صحة الواقعة التي أقام قضاءه عليها وعدم صحتها حكما لسواه . وأذن فإذا كانت المحكمة قد جعلت من عناصر اقتناعها بثبوت تهمة البلاغ الكاذب على التهم رأى ضابط البوليس في أن الشكوى المقدمة منه غير صحيحة وأنها كيدية القصد منها النكاية بالمجنى عليه ، فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٢٦٤ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١١/٨)

عدم تحدث الحكم عن علم المبلغ بكذب الوقائع التي بلغ عنها ولا عن قصده من التبليغ في حق المبلغ ضده - قصور .

لايكفى في توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالما

بكذب الوقائع التي بلغ عنها بل يجب أيضا أن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ قاصدا الأضرار بمن بلغ في حقه . فإذا كان كل ما قاله الحكم لاثبات القصد الجنائي لدى المتهم هو قوله (أن سوء القصد ونية الأضرار متوافران لدى المتهم من أقدامه على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي بلغ عنها مكشوفة ومن شأنها لو صحت أن توجب معاقبته الخ) فإنه يكون قد قصر في اثبات القصد الجنائي بشطريه ويتعين نقضه .

(طعن رقم ١٢٥٥ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٠)

الحكم الصادر بالبراءة في جريمة التهديد للشك في صحتها لا يكتسب حجية الشيء المحكوم فيه بالنسبة إلى دعوى البلاغ الكاذب المرفوعة ممن أسندت إليه تلك الجريمة على من بلغ عن التهديد .

إذا صدر حكم ببراءة المتهم في تهديد قرط بناء على ترجيح المحكمة بما دفعت به من أن تسلمها القرط كان تنفيذ العقد بيع العقد بينها وبين المبلغ ضدها ، وأنها دفعت بعض ثمنه معجلا وبقيت ذمتها مشغولة بباقي الثمن ، ثم رفعت هذه المتهمة دعوى مباشرة على المبلغ تهمه فيها بالتبليغ كذبا في حقها ، فقضت المحكمة ببراءته لعدم قيام الدليل لديها على ثبوت ركن كذب البلاغ ولا على ثبوت سوء القصد ، فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها المقررة لها بالقانون من حيث البحث في قيام أركان الجريمة وثبوت سوء القصد .

(طعن رقم ١٩٧ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠/٦/٦)

دفاع — أغفاله — قصور .

يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجنائي عالما بكذب الوقائع التي بلغ عنها وأن يكون متتويا للسوء والأضرار بمن بلغ في حقه . فإذا كان الحكم لم يمن بأقامة الدليل على ثبوت علم المتهم بكذب الوقائع ، وكان الطاعن قد أشار في دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية إلى المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات بناء على أن القذف والأخبار قد وقع في عريضة الدعوى مما يشمل حكم

المادة المذكورة فسكت الحكم عن التعرض لذلك ، فهذا يكون قصورا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٢٣ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/٥/٨)

تدليل الحكم على توافر القصد الجنائي لدى المتهم بتقصيره في إقامة الدليل على صحة البلاغ وتسره فيه قصور .

أن مجرد تقصير المتهم في إقامة الدليل على صحة البلاغ وتسره فيه لا يؤدي في العقل والمنطق الى ثبوت علم المتهم بكذب البلاغ ولا يدل على أنه قصد به الكيد للمبلغ ضده والاضرار به . وأذن فالحكم الذي يدل على وافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب بتقصير المتهم في إقامة الدليل على صحة البلاغ وتسره فيه يكون شابه قصور ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ٣٣ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٣/٢٢)

وقوع فعل من المتهم كون جرمي البلاغ الكاذب والقذف المرفوعة بهما الدعوى — أغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية في جريمة القذف وكفاية حكمها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عليها — لا عيب .

متى كان الفعل الذي وقع من المتهم كون جرمي البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه . وكانت العقوبة المقررة لكلا الجريمتين واحدة ، فإن أغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية في جريمة القذف لا يعيب حكمها مادامت أسبابه وافية لاقصود فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم عليها .

(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/١١ س ٧ ص ٨٦٥)

عدم تقييد المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب بأمر الحفظ عن الواقعة المبلغ عنها .

لا ينهض أمر الحفظ الذي تصدره النيابة بحفظ دعوى السرقة لعدم معرفة الفاعل دليلا على صحة الوقائع التي أبلغ بها المتهم ، ولذا فإنه لا يمنع المحكمة المطروحة

أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة من غير أن تتقيد به ،
وعليها أن تفصل في الواقعة المطروحة أمامها حسبما يتبى إليه تحقيقها .
(الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٩ ص ٨ ص ٣٨٧)
وجوب ذكر الأمر المبلغ عنه في الحكم — عدم جواز الاحالة على عريضة
الدعوى .

لايكفى في قيام الوقائع المسندة الى المتهم في دعوى البلاغ الكاذب مجرد الاحالة
على عريضة سبق تقديمها في هذا الشأن ، أذ يجب أن يبدو واضحا من الحكم
ذاته ماهي الواقعة التي حصل التبليغ عنها والتي أعتبرتها المحكمة واقعة مكنوبة
بسوء القصد من جانب المتهم .
(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٣٠ ص ٩ ص ١١٢٦)
كذب البلاغ أمر موضوعي — وجوب ذكر الأمر المبلغ عنه في الحكم .

تقدير صحة التبليغ من كذبه أمر متروك لحكمة الموضوع التي تنظر في
دعوى البلاغ الكاذب بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم
التبليغ بها وأحاطت بمضمونها ، وأن تذكر في حكما الأمر المبلغ عنه ليعلم أن كان
من الأمور التي يرتب القانون عقوبة على التبليغ عنها كذبا أم لا .
(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٣٠ ص ٩ ص ١١٢٦)
اشتراط القانون في البلاغ الكاذب أن يكون التبليغ من تلقاء نفس المبلغ —
يستوى في التبليغ التقدم خصيصا للادلاء به أو الادلاء به أثناء تحقيق أجرى مع
المبلغ فيما ليس له علاقة بموضوع البلاغ .

لايتطلب القانون في البلاغ الكاذب الا أن يكون التبليغ من تلقاء نفس
المبلغ ، يستوى في ذلك أن يكون قد تقدم خصيصا للادلاء به ، أو أن يكون قد
أدلى به في أثناء تحقيق أجرى معه في أمر لاعلاقة له بموضوع البلاغ — فإذا كان
يبين من الأوراق أن المتهم ذكر مفصلا الوقائع التي أوردتها أحكام التفتيش المؤيد
استثافيا لأسبابه . وأنه وأن كان قد قدم بلاغه الأصلي متظلسا من نقله من عمله

الى عمل آخر لم يرقه ، الا أنه أدلى في هذا التحقيق بأمور ثبت كذبها أسندتها الى المدعى بالحقوق المدنية ، وهى مما يستوجب عقابه ولإعلاقه لها بموضوع بلاغه — ولم يكن عند مامثل أمام المحقق متبها يدافع عن نفسه ، وأبما كان متظلمبا يشرح ظلامته ، فإن ماأنتهى اليه الحكم من أدانة المتهم بجرمة البلاغ الكاذب يكون صحيحا من ناحية القانون .

(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/١٩ من ١٠ ص ٥٥٠)

البراءة من تهمة البلاغ الكاذب — أثرها على المطالبة بالتعويض المدنى .

من المقرر أنه اذا بنيت براءة المبلغ على أنتفاء أى ركن من أركان البلاغ الكاذب فينبغى بحث مدى توافر الخطأ المدنى المستوجب التعويض من عدمه فى واقعة التبليغ ذاتها . فالتبليغ خطأ مدنى يستوجب التعويض اذا كان صادرا من قبيل التسرع فى الأتهام أو بقصد التعريض بالمبلغ والاساءة إلى سمعته أو فى القليل عن رعونة أو عدم تبصر . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ماأذا كان هناك خطأ مدنى ضار يستوجب مساءلة المطعون ضدهم بالتعويض عنه أو لا فإنه يكون معيبا بما يتعين معه نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١١ من ١٦ ص ٤٥)

الحكم الجنائى الصادر فى جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التى تفصل فى دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التى كانت محل الجريمة من حيث ماسبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه — مثال .

من المقرر أن الحكم الجنائى الصادر فى جريمة من الجرائم أبما يقيد المحكمة التى تفصل فى دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التى كانت محل الجريمة من حيث ماسبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه . ولما كان الحكم القاضى ببراءة المتهم من تهمة النصب لم يؤسس قضائه بالبراءة على كذب البلاغ وأبما أسسه على أن الواقعة كما رواها الجنى عليه لا يكون جريمة نصب لفقد أحد أركانها الا وهو الطرق الاحتيااليه مما يفيد تسليم الحكم المذكور بصحة الواقعة ضمنا ، وماأنتهى اليه الحكم المطعون فيه فيما تقدم حين أسست البراءة على رأى قانونى مبناه افتراض .

صحة الواقعة لإبدل بحال على أن المحكمة تعرضت لصحة الواقعة موضوع البلاغ أو كذبتها بالبحث والتحقيق الواجب لتكوين رأى فاصل فيها وأما يدل على أنها لم تجد نفسها بحاجة الى هذا البحث الموضوعي للفصل في تهمة التصب المعروضة عليها فسلمت بالواقعة المعروضة عليها وضمنت حكمها أنها يفرض صحتها لانكون جريمة . وإذا كان هذا الافتراض يحتمل الصحة كما يحتمل الكذب بالنسبة الى ماترض إذ هو قرين الظن لا القطع فإنه بذلك لايشكل رأيا فاصلا للمحكمة التي نظرت دعوى الواقعة موضوع البلاغ في شأن صحة هذه الواقعة أو كذبتها وبالتالي فما كان يصح لمحكمة دعوى البلاغ الكاذب أن تلتزم به من حيث الواقعة على نحو ماألتزمت به كل من المتعين عليها ألا تعترف له بحجية ما وأن تنصدي هي لواقعة البلاغ وتقدر بنفسها مدى صحة التبليغ عنها أو كذبه ، أما وهي لم تفعل فإن قضاءها يكون معيبا .

(الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٧ س ١٧ ص ٢٣٦)
مالا يعيب الحكم في نطاق التدليل .

لايعيب الحكم عدم تحدته صراحة وعلى استقلال عن توافر سوء قصد المتهم في جريمة البلاغ الكاذب اذا كانت الوقائع التي أثبتتها تفيدته في غير لبس أو أهام .
(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٤ س ١٨ ص ٤٩٦)

مايكفى لتسيب الحكم بالإدانة في جريمة البلاغ الكاذب .

لم يرسم القانون في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لتحير الأحكام شكلا خاصا يبنى البطلان على مخالفته . ولما كان ماأثبتته الحكم في مساقه واستدلالة واضح الدلالة بينها على توافر أركان جريمة البلاغ الكاذب كما هي معرفة في المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات من كذب بلاغ الطاعن في حق المطعون ضده من أنه يحرز مخدرا ، وعلمه بكذبه وأنتوائه السوء والأضرار بالمبلغ ضده أذ هو الذى دس عليه المخدر وأرشد عن مكانه وكون الأمر المبلغ عنه مما يستوجب عقوبة فاعله ولو لم تقم دعوى بما أخبر به ، فإن النعى على الحكم بالقصور في التسيب يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٤ س ١٨ ص ٤٩٦)

بلاغ كاذب — قذف — عقوبة .

من المقرر أنه متى كان الفعل الذى وقع من المتهم كون جرمى البلاغ الكاذب والقذف اللتين رفعت بهما الدعوى عليه . وكانت العقوبة المقررة ، لكلا الجريمتين واحدة فإن أغفال المحكمة التحدث عن ركن العلانية فى جريمة القذف لا يعيب حكمها مادامت أسبابه وافية ولا قصور فيها بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التى عوقب المتهم عنها ، ويكون لا محل لما ينهه الطاعن فى هذا الخصوص على الحكم .

(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١١ س ٢٩ ص ٥٨٧)

الفصل فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية لضرورة للتحدث فى الحكم عن توافر أركان الجريمة الجنائية .

لانتبيب على المحكمة أن هى لم تتحدث صراحة وعلى استقلال عن توافر أركان جريمة البلاغ الكاذب أو القذف المنسوبتين للطاعن ذلك أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل فى الدعوى المدنية التى رفعت بالتبعية للدعوى الجنائية التى قضى بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانونى ، ومن ثم يكون منعى الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٣ س ٢٩ ص ٨٥٨)

ما يشترط بيانه فى أسباب حكم الإدانة بتهمة البلاغ الكاذب .

من المقرر أن تقدير صحة التبليغ من كذبه وتوافر سوء القصد أمر متروك لمحكمة الموضوع بشرط أن تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوبة الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها ، وأن تذكر فى حكمها الأمور المبلغ عنها وما يفيد توافر كذب البلاغ وسوء قصد المتهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد ما يدل على أحاطته بالوقائع التى نسب للطاعن الإبلاغ عنها وما يدل على كذب الوقائع التى ضمنها بلاغه ضد المطعون ضده ، وأنه لم يقصد من الإبلاغ سوء السوء والاضرار

بالمطعون ضده ، فإن مألورده الحكم من بيان في هذا الشأن يعد كافياً للاحاطة
بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بما يستوجب الحكم على
مقارفه بالتعويض أعمالاً لحكم المادة ١٦٣ من القانون المدني .
(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٧٨/١٢/٣ من ٢٩ ص ٨٥٨)

الفصل الرابع

عقوبة البلاغ الكاذب :

إن المادة ٣٠٥ التي تعاقب على البلاغ الكاذب ظاهر من عبارتها ومن عبارة المادة ٣٠٤ المعطوفة عليها أن العقوبة المينة فيها هي العقوبة المينة في المادة ٣٠٣ . وهذه العقوبة هي الحبس الذي لا تتجاوز مدته سنتين والغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيا ولا تزيد عن مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط . وإذا قدم البلاغ ضد موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بمخدمة عامة وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة تكون العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيا ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

مسائل متنوعة من أحكام النقض

توفر جريمة الاشتراك ولو كان التحريض مقصورا على تقديم البلاغ دون مآتلاه من أقوال في التحقيق .

سواء أكان المتهم شريكا بالتحريض في تقديم البلاغ الكاذب أو فيه وفي الأقوال التي وردت على لسان المبلغ في التحقيق الذي حصل بعد التبليغ فإن العبرة هي بالبلاغ الذي ثبت كذبه . وإذن يكفي لتكوين جريمة الاشتراك أن يكون التحريض مقصورا عليه دون سواه مما تلاه من الأقوال في التحقيق .
(طعن رقم ١٥١٧ سنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٦/٤)

عدم التزام القاضي الجنائي سلوك طريق معين في تحري أدلة الدعوى .

أن القانون لم يرسم في المواد الجنائية طريقا خاصا للقاضي يسلكه في تحري أدلة الدعوى ، فكما له أن يستند في حكمه الى ماتقدم الحادثة أو مآقارها من

وقائع ، كذلك له أن يعتمد على ملحقها من ذلك ، ففي جريمة البلاغ الكاذب إذا اعتمد القاضى على واقعة معينة أوردها حكم مدنى صدر بعد تقديم البلاغ فليس فى ذلك أدنى مخالفة للقانون .

(طعن رقم ١٠٦٧ سنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٦/٦)

خطأ محاسبة مقدم البلاغ على العلانية الحاصلة من طريق رفع الدعوى عليه مباشرة من المجنى عليه .

أن القانون لا يميز أن يحمل القاذف مسؤولية نشر عبارات القذف أو أذاعتها أو جعلها علانية بأية طريقة كانت ألا إذا كان هو الذى عمل على ذلك وقصد إليه كوسيلة لاتمام جرمته . فمن الخطأ محاسبة مقدم البلاغ الكاذب على العلانية الحاصلة من طريق رفع الدعوى عليه مباشرة من المجنى عليه لكذبه فى الوقائع التى بلغ عنها لانه وقت تقديمه البلاغ لا يمكن تقدير أن بلاغه سوف ينتهى برفع الدعوىين العمومية والمدنية عليه أمام محكمة الخلع وإنما هو يحاسب على العلانية المتوافرة عن غير طريق رفع الدعوى بتداول البلاغ فى أيدي كثيرة بالجهات التى قدمت اليها وبسبب التحقيق الذى استلزمه مما لا بد أن يكون قد قصده كنتاج حتمية للبلاغ الذى قدمه متضمنا وقائع معينة تكون جرائم يعاقب عليها القانون وتستدعى اجراء تحقيق فيها .

(طعن رقم ٧٧ سنة ١٠ ق جلسة ١٩٣٩/١٢/٢٥)

تقديم البلاغ عن رعونة وعدم ترو موجب للتعويض ولو لم يكن المبلغ عالما بكذب بلاغه .

التبليغ عن الجرائم من حق كل أنسان . فالمبلغ لايسأل عن التعويض بمجرد كذب بلاغه ولحق ضرر بالمبلغ ضده بل يجب أيضا أن لم يكن يعلم كذب بلاغه أن يكون تقديمه أياه عن رعونة وعدم ترو .

(طعن رقم ٩٤٧ سنة ١١ ق جلسة ١٩٤١/٤/١٤)

جريمة البلاغ الكاذب — متى تعبر تمامة .

أن جريمة البلاغ الكاذب تتم بتقديم بلاغ أو أخبار الى الحكام القضائيين أو

الاداريين عن أمر مستوجب لعقوبة فاعله متى ثبت أن الأمر المبلغ عنه كاذب وأن المبلغ سوء القصد . ولاعية بما يبيده المبلغ في بلاغه عن الإجراءات التي يرى أنها ضدها ضد المبلغ في حقه لأن هذه الإجراءات لأشأن فيها لإرادة المبلغ بل هي من شأن السلطات الحكومية تتخذ مآثره فيها ولو لم يطلب المبلغ في بلاغه أنها ضدها .
(طعن رقم ١٦ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/١/١٠)

جريمة البلاغ الكاذب — عقوبتها — ماهيتها .

أن المادة ٣٠٥ ع التي تعاقب على البلاغ الكاذب ظاهر من عباراتها ومن عبارة المادة ٣٠٤ المخطوفة هي عليها أن العقوبة المعنية فيها هي العقوبة المبينة في المادة ٣٠٣ وهذه العقوبة هي الحبس الذي لا تتجاوز مدته سنتين والغرامة التي لا تقل عن عشرين جنبا ولا تزيد على مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . وأذن فمعاينة المتهم في تهمة البلاغ الكاذب بتفريغه مائتي قرش تكون خطأ .
(طعن رقم ٣٠ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/ ٢٩ / ١٩٤٥)

تقديم البلاغ عن رغبة وعدم ترو موجب للتعويض ولو لم يكن عالما بكذب بلاغه .

إذا كانت المحكمة حين قضت برفض طلب التعويض عن البلاغ الكاذب قد أسست ذلك على عدم ثبوت بعض التهم ، وعلى عدم تحقق جميع العناصر القانونية في البعض الآخر ، فإن أيا من هذين الاساسين يكفي لتبرير قضائها . لأن التبليغ عن الوقائع الجنائية حق للناس بل هو واجب مفروض عليهم ، فلا تصح معاقبتهم عليه واقتضاء تعويض منهم ألا إذا كانوا قد تعمدوا الكذب فيه . أما اقتضاء التعويض مع القضاء بالبراءة في هذه الجريمة فلا يكون ألا على أساس الأقدام على التبليغ بأتهام الأبرياء عن تسرع وعدم ترو دون أن يكون هناك لذلك من مبرر .

(طعن رقم ١٠٦٦ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٥/٢١)

عدم تنقيد المحكمة التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بأسباب قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة أو من أية هيئة أخرى .

لاتنقيد المحكمة التي تنظر دعوى البلاغ الكاذب بأسباب قرار الحفظ الصادر من النيابة ، ومن باب أولى لاتنقيد بقرار الحفظ الصادر من هيئة أخرى « كلجنة الكسب غير المشروع » ، بل عليها أن تعيد الوقائع بمعرفتها وتستوفى كل ماتراه نقصا في التحقيق لتستخلص ماتطعن اليه فتحكم به .

(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٣٠ س ٩ ص ١١٢٦)

إذا دان الحكم المتهم بعقوبة واحدة عن تهمتي القذف والبلاغ الكاذب فلا عيب فيه لأن عقوبة البلاغ الكاذب تدخل في حدود عقوبة القذف .

لأصلحة للطاعن من النعى على الحكم قصوره أو فساده بالنسبة لواقعة البلاغ الكاذب طالما أنه دانه عن تهمتي القذف والبلاغ الكاذب وأوقع عليه عقوبة واحدة عن التهمتين مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لتهمة القذف .

(الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢١ س ٢٢ ص ٢٥٥)

القضاء بالبراءة لتشكك المحكمة في أدلة الثبوت — لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من بحث هذه التهمة بلا قيد .

أن القضاء بالبراءة في تهمة السرقة لتشكك المحكمة في أدلة الثبوت فيها لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها أو بكذبه ، ولذا فإنه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد ، ومن ثم فلا محل للنعى على الحكم المطعون فيه استناده الى مائبت من قضية السرقة التي كان حكم البراءة فيها قائما على الشك في أدلة الثبوت وليس عدم وجود سند للاتهام أو عدم توافر قصد الأساءة .

(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٨ س ٢٢ ص ٦١٥)

للتبليغ عن الوقائع الجنائية — حتى وواجب على كل انسان — معاقبته
وأقتضاء التعويض منه لا تصح الا اذا كان قد تعمد الكذب. في بلاغه —
مثال .

من المقرر أن التبليغ عن الوقائع الجنائية حتى لكل انسان بل هو واجب
مفروض عليه ، فلا تصح معاقبته عليه وأقتضاء التعويض منه إذا كان قد تعمد
الكذب فيه ، أما اقتضاء التعويض من المبلغ مع القضاء ببراءته في هذه الجريمة فلا
يكون مجرد كذب بلاغه ولحقوق الضرر بالمبلغ ضده بل يجب أيضا أن يكون قد
أقدم على التبليغ عن رعونة وعدم ترو دون أن يكون لذلك من مبرر . لما كان
الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضدها
ورفض الدعوى المدنية المقامة قبلها من الطاعن تأسيساً على أن الحكم الصادر من
محكمة الجنح المستأنفة في القضية ... بإلغاء الحكم المستأنف القاضي بإدانة
الطاعن في تهمة السرقة المسندة اليه قد قام على الشك في الدليل المسند من أقوال
الجنح عليها (المطعون ضدها) والشهود وأنه مادام هذا الحكم لم يقطع بكذب
البلاغ فإنه لا يعد دليلاً على كذب ما أبلغت به المطعون ضدها ورفض الدعوى
المدنية المقامة قبلها من الطاعن تأسيساً على أن الحكم المطعون ضدها ، وكان
يبين من مدونات هذا الحكم (المشار اليه) أنه بعد أن عرض للأدلة القائمة في
الدعوى على الاتهام المسند الى المتهمين وملاحظ به على تلك الأدلة انتهى الى عدم
الاطمئنان اليها لأنها لا تبليغ في وجدانه الدليل المقنع الكافي على اقتراف المتهمين
(والطاعن أحدهما) للجريمة المسندة اليهما وأنه أراء هذا الشك في أدلة ثبوت
الجريمة فإنه لا يكون هناك محل للحكم بالتعويض فإن مايثيره الطاعن يكون على
غير أساس .

(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/ س ٢٥ ص ٣٥٥)

حق المدعى بالحقوق المدنية في رفع دعوى البلاغ الكاذب الى محكمة الجنح بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها .

من المقرر أن للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع دعوى البلاغ الكاذب الى محكمة الجنح بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها — عملا بالحق المخول له بموجب المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية — دون انتظار تصرف النيابة العامة في هذا البلاغ ، لأن البحث في كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك إنما هو أمر موكول الى تلك المحكمة تفصل فيه حسبما يؤدي اليه اقتناعها . وأذ كان ذلك فأن دفع الطاعن بعدم جواز إقامة الدعوى بالطريق المباشر يضحى دفعا قانونيا ظاهر البطلان بعيدا عن محجة الصواب ، وأذ أنتهى الحكم الى رفضه فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ومن ثم فلا جدوى للطاعن من منعه على تقريرات الحكم في مقام رده على الدفع .

(طعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١١ س ٣٠ ص ٦٠)

أحكام النقص الحديثه

في جريمة البلاغ الكاذب

٣٤٧ — جريمة البلاغ الكاذب — ما يشترط لتحقيقها :

يشترط القانون لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وأن يكون الجاني عالما بكذبها ومتوينا السوء والأضرار بالجنحى عليه ، وكان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى ببراءة المطعون ضدهم ورفض الدعوى المدنية المقامة قبلهم تأسيسا على أن الحكم الصادر فى القضية رقم ٣٥٤٤ سنة ٧٥ جنح شبرا قد أسس براءة الطاعن على الشك فى الأدلة المطروحة فى الدعوى دون عدم صحة الاتهام المسند اليه ، ولما كان هذا الحكم لم يقطع بكذب البلاغ فإنه لا يعد دليلا على كذب ما أبلغ به المطعون ضدهم ، ولذا فإنه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد ، ومن ثم فلا محل للنسعى على الحكم المطعون فيه أنه لم يتقيد بالحكم الذى قضى ببراءة الطاعن طالما أنه لم يقطع بكذب بلاغ المطعون ضدهم .

(نقض ١٧/٥/١٩٨١ — الطعن ٣٦٠٨ لسنة ٥٠ ق)

٣٤٨ — بلاغ كاذب — حكم بالادانة — ما يجب أيراده فيه :

وجوب أيراد الحكم بالادانة فى جريمة البلاغ الكاذب الأدلة التى أستخلص منها كذب البلاغ .

(نقض ٢٨/٥/١٩٨٢ — الطعن ٥٤٩٦ لسنة ٥٢ ق)

٣٤٩ — جريمة البلاغ الكاذب — أركانها :

شرط توافر أركان جريمة البلاغ الكاذب . ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وعلم الجاني بكذبها وأنتواؤه السوء والأضرار بالجنحى عليه .

(نقض ٢٥/١/١٩٨٣ — الطعن ٥٣٥٤ لسنة ٥٢ ق)

٣٥٠ - التبليغ عن الجرائم - المساءلة عنه - منابها :

التبليغ عن الوقائع الجنائية حق وواجب على كل انسان . معاقبته واقتضاء التعويض منه لا يصح الا اذا كان قد تعدد الكذب في بلاغه .
(نقض ١٩٨٤/١/٢ - الطعن ٥٧٥٥ لسنة ٥٣ ق)

٣٥١ - جريمة البلاغ الكاذب . أركانها . علم المبلغ بكذب الواقعة . توافر نية الاضرار لدى المبلغ بمن أبلغ في حقه :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الركن الأساسي في جريمة البلاغ الكاذب هو تعدد الكذب في التبليغ مما يقتضاه أن يكون المبلغ عالما علما يقينيا بإدخاله شك في أن الواقعة التي أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده يرى، وأنه يلزم لصحة الحكم بكذب البلاغ أن يثبت للمحكمة بطريق الجزم توافر هذا العلم اليقيني وأن تستظهر ذلك في حكمها بدليل يتجه عقلا . كما أنه يشترط لتوافر القصد الجنائي في تلك الجريمة أن يكون الجاني قد أقدم على تقديم البلاغ متتويا لسوء والأضرار بمن أبلغ في حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضي بالادانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصره .

(نقض ١٩٨٤/٢/١٦ - الطعن ٢١٩٨ لسنة ٥٣ ق)

٣٥٢ - محكمة الموضوع - حكم بالبراءة - شرطه أن تكون المحكمة قد محصت الدعوى وألقت بها المأما شاملا - أغفلها تحقيق دليل مقدم لها دون تحقيق - قصور - مثال : (جريمة البلاغ الكاذب والقتل والسب) :

أنه وأن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع ، أن تقضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم ، ألا أن حد ذلك أن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ووزنت بينه وبين أدلة التنفي فرجحت دفاع المتهم ، أوداخلتها الرية في صحة عناصر الاثبات لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه ، أنه قضى . ييد الحكم الابتدائي الصادر

بالنفي ورفض الدعوى المدنية لأسبابه ، وتخلص في أن الدعوى بحالتها عارية من دليل مقارفة التهمة الجرائم المسندة اليها ، على خلاف ما هو ثابت بحضور جلسة محكمة ثاني درجة ، وبالمقررات المضمومة من أن الطاعن قدم للتدليل على دعواه صورة طبق الأصل من المحضر رقم ٣٣٩٥ سنة ١٩٧٩ ادارى قصر النيل ، لم نشر اليه تلك المحكمة البتة ولم تعرض لما تضمنه في أسباب قضائها مما يكشف عن أنها عندما فصلت في الدعوى لم تكن ملزمة بها ألماً شاملاً ولم تقم بما ينبغي عليها من وجوب تمحيص الأدلة المعروضة عليها ، فإن الحكم المطعون فيه ، يكون قاصراً بما يبطله ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية مع إلزام المطعون ضدها المصاريف المدنية .

(نقض ١٩٨٥/٢/٦ — الطعن ٨٢٦٦ لسنة ٥٤ ق)

٣٥٣ — جريمة البلاغ الكاذب — الحكم بالبراءة لانقضاء القصد الجنائي لاينفي حتماً تحقق الضرر وثبوت المسؤولية في الدعوى المدنية — مثال ذلك :—

من المقرر أنه إذا بنيت براءة المبلغ في جريمة البلاغ الكاذب على انتفاء سوء القصد ونية الأضرار في حقه — كما هو الحال في الدعوى الماثلة — فينبغي بحث مدى توافر الخطأ المدنى المستوجب للتعويض من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها . فالتبليغ خطأ مدنى يستوجب التعويض إذا كان صادراً من قبيل التسرع في الاتهام أو بقصد التعريض بالمبلغ والاساءة الى سمعته أو في القليل من رعونة أو عدم تبصر . لما كان ماتقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما إذا كان هناك خطأ مدنى ضار يستوجب مساءلة المطعون ضدهما بالتعريض عنه أو لا ، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

(نقض ١٩٨٥/٢/١٨ — الطعن ٧٦٩٩ لسنة ٥٤ ق)

« القسم الثاني »
الجرائم المتعلقة بالبلاغ الكاذب

(الشهادة الزور واليمين الكاذبة — افشاء الاسرار)

الفصل الأول

في شهادة الزور

نص الشارع على أحكام شهادة الزور في المسائل الجنائية في المواد ٢٩٤ — ٣٠١ ع ، وعلى أحكام هذه الشهادة في الدعاوى المدنية في المادة ٢٩٧ ع .

المبحث الأول

في شهادة الزور في المسائل الجنائية

المادة ٢٩٤ ع — كل من شهد زورا لمتهم في جناية أو عليه يعاقب بالحبس .
المادة ٢٩٥ ع — ومع ذلك اذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم يعاقب من شهد عليه زورا بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، أما اذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم هي الإعدام ونفذت عليه فيحكم بالإعدام أيضا على من شهد عليه زورا .

المادة ٢٩١ ع — كل من شهد زورا على متهم بمجنحة أو مخالفة أو شهد له زورا يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن سنتين أو بفرامة لاتتجاوز عشرين جنبا مصرى .

تعريف — بين الشارع في هذه المواد عقاب شاهد الزور في الأحوال المختلفة التى نص عليها ، ولكنه لم يعرف شهادة الزور . وقد عرفها الشراح بأنها تغيير الشاهد للحقيقة عمدا في الأقوال التى يؤديها في مجلس القضاء بعد حلف اليمين تغييرا يكون من شأنه تضليل القضاء .

الفرع الأول — في أركان الجريمة

يستخلص من التعريف السابق أن لهذه الجريمة أربعة أركان :

- أولا : أن تكون ثمة شهادة أديت أمام القضاء بعد حلف اليمين .
- ثانيا : أن تكون هذه الشهادة مكتوبة .
- ثالثا : أن يكون من شأنها الإضرار بالغير .
- رابعا : أن تكون قد أديت بقصد جنائي .

الركن الأول — الشهادة

الشهادة إخبار شفوي مسبق باليمين يؤديه الشاهد في مجلس القضاء في دعوى تتعلق بالغير .

فلا يدخل في حكم المواد ٢٩٤ — ٢٩٥ الأقوال التي تصدر عن المتهم نفسه في مجلس القضاء ، ولو كان فيها ما يخالف الحقيقة ، لأن المتهم في القانون المصرى — لا يحلف على قول الحق من جهة ، ولأن هذه الأقوال صادرة في دعوى تتعلق به ، والشهادة في عرف القانون المصرى لا تكون إلا من شخص لامصلحة له في الدعوى .

ويستفاد من التعريف أنه يجب إعطاء الإخبار قوة الشهادة أن يكون ذلك الإخبار مسبقا بيمين ، لأن اليمين هي التي ترفع الشهادة الى مصاف الأدلة التي يعول عليها القانون في إثبات الحقوق ، إذ الأصل أن أقوال الأفراد لا تصلح حجة على الغير ، ولكنها إذا دعمت باليمين كانت أقرب الى التصديق ، لأن قائلها يشهد الله على نفسه بأنه يقول الحق ، فإذا حنث في يمينه خسر دينه وديناه ، وحق عليه العقاب في الآخرة فضلا عن عقاب القانون العاجل .

البين - واصطحاب الشهادة بالبين مفروض بصريح نص القانون في قانون
الاثبات . فكل شهادة لا تكون مسبقة بيمين لاتعد شهادة ، ولا يعاقب أقانون
قاتلها على ماقد يقره فيها من الوقائع المغايرة للحقيقة . ذلك بأن القانون لايعاقب
في هذا الباب على مايصلر عن الشهود ومن في حكمهم في مجلس القضاء من
الأقوال المخالفة للحقيقة ، وإنما يعاقب على الخنث باليمين .

ذلك ماجرت عليه المحاكم المصرية في أحكامها . وهذا الإجماع مما يؤسف له
لأنه يترتب عليه عدم إمكان معاقبة الأشخاص الذين أجاز القانون سماع أقوالهم
على سبيل الاستدلال وبغير حلف يمين إذا هم خالفوا الحقيقة ، مع أن أقوالهم قد
تؤثر على أذهان القضاة ، وقد تكون من العناصر التي يتكون منها اعتقادهم في
القضايا المطروحة أمامهم ، وقد تبنى عليها أحكامهم . وقد كان من الواجب في
قانون كالقانون المصرى ، يباح فيه للقاضى الجنائى أن يبنى الإدانة على مجرد
اعتقاده ، أن تكون نصوصه كفيفة برذع كل شخص يجوز أن تسمع أقواله أمام
القضاء سواء على سبيل الشهادة أم على سبيل الاستدلال ، وحمله على قول
الحق ، ومعاقبته إذا أخل بهذا الواجب . فإذا استحال تطبيق أحكام شهادة الزور
على من أدى أقواله بغير يمين وجب أن توضع لهذه الحالة نصوص خاصة غير
أحكام شهادة الزور .

وينبى على ما تقدم أنه اذا أخطأت المحكمة ولم تحلف الشاهد اليمين قبل سماع
أقواله ، فإنه لا يمكن أن يعاقب بعقوبة شهادة الزور ولو قرر غير الحقيقة .

كذلك المحكوم عليه بعقوبة جناية ونص على حرمانه من الشهادة أمام المحاكم
مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال ، لا يعاقب إذا قرر غير الحق .

فإذا أمرت المحكمة بتحليف الشخص الذى قضى القانون بسماع أقواله على
سبيل الاستدلال وبغير حلف يمين ، فحلف خلافا لحكم القانون ، أمكن عقابه
بعقوبة شهادة الزور إذا قرر غير الحق بعد ذلك .

صيغة البين - على أن القانون لم يقرر لليمين التى أوجب على الشهود أدائها
صيغة خاصة ، بل اكتفى في قانون المرافعات بقوله (وعليه أيضا أن يحلف يميناً

بأنه يشهد بالحق) ، وفي قانون الإجراءات الجنائية بقوله : (يجب على الشهود ... أن يحلفوا يمينا على أنهم يقولون الحق ولا يشهدون بغيره) . والمحاكم هي التي وضعت صيغة اليمين التي جرى عليها الاستحلاف وهي : (أحلف بالله العظيم) . على أن سكون القانون عن تقرير صيغة معينة يبيح للمحاكم أن تعدل هذه الصيغة بحسب الأحوال . وقد قرر قانون الاثبات على أن تأدية اليمين تكون على حسب الأصول المقررة بديانة الشاهد إن طلب ذلك . وهذا النص مستمد مما جرت عليه المحاكم الفرنسية في بعض أحكامها ، فإن بعض المذاهب يحرم ذكر اسم الله في الأيمان ، وقد أجازت في هذه الأحوال للشهود أن يقسموا بدمتهم أو بشرفهم . وقد يحرم بعض المذاهب القسم إطلاقا ، أو يكون الشاهد ممن لا يدينون بدين سماوي ، ففي هذه الأحوال أجاز للشاهد أن يستبدل بلفظ القسم لفظ (أؤكد) أو (أعد) .

كذلك حكم في فرنسا بأن المسلم الذي يؤدي شهادته بلفظ (أشهد) وبغير حلف يمين يعاقب بعقوبة شهادة الزور إذا قرر غير الحق ، مادامت هذه الصيغة هي التي تفرضها عليه ديانته عند أداء الشهادة ، وفيها معنى التوكيد المطلوب من القسم .

وبأخذ حكم الشاهد الخير الذي يؤدي مأموريته أمام المحكمة بعد حلف اليمين ، لأن اليمين التي يحلفها هي يمين الشهادة . فالطبيب الذي يدعى الى المحكمة للكشف على مصاب وتقرير نوع الإصابة ، يعاقب بعقوبة شهادة الزور إذا قرر غير الحقيقة بعد اليمين .

احكام النقض

الشهادة

تحقق جريمة شهادة الزور بالنسبة للشريك في الجريمة المعفى قانونا من العقوبة إذا كذب في شهادته بعد حلف اليمين .

أن الشريك في الجريمة المعفى قانونا من العقوبة متى دعى للشهادة وحلف اليمين على أدائها يجب عليه أن يؤديها مطابقة للحقيقة . فإذا هو لم يفعل وجب توقيع عقوبة شهادة الزور عليه متى توافرت أركانها ، لأن إعفائه من العقوبة يجعله في مركز لا تتعارض فيه مصلحته الشخصية مع ما يجب عليه من أداء الشهادة على حقيقتها .

(جلسة ١١/١١/١٩٣٥ طعن رقم ١٨١٢ سنة ٥ ق)

الأقوال التي تصدر من المتهم على خلاف الحقيقة في مجلس القضاء لاتعد شهادة زور .

الأقوال التي تصدر على خلاف الحقيقة من المتهم في مجلس القضاء لاتعد شهادة زور ، لايحلف اليمين ، ولأن أقواله هذه تتعلق بدعوى خاصة به . ولكن هذا الحكم لايسرى على من يدعى بصفته شاهدا ويقرر خلصة به . ولكن هذا الحكم لايسرى على من يدعى بصفته شاهدا ويقرر بالجلسة ، بعد حلف اليمين القانونية ، ما يخالف الحقيقة ليدراً عن نفسه مسئولية جنائية لم تكن موضوع المحاكمة وذلك لأن القانون لا يميز في شهادة الزور بين شاهد وآخر ، ولأن الحلف يقتضى قول الحق دائما ولو كان للحالف مصلحة شخصية في قول الزور لدرو شبهة عن نفسه .

(جلسة ٢/١١/١٩٣٦ طعن رقم ١٥٩٤ سنة ٦ ق)

متى تعبر الشهادة شهادة زور معاقبا عليها .

إذا قرر الشاهد — لثهم أو عليه — ما يغاير الحقيقة بانكار الحق أو تأييد الباطل ، وكان ذلك منه بقصد تضليل القضاء ، فإن ما يقرره من ذلك هو شهادة زور .

(جلسة ١٩٤٢/٤/٢٠ طعن رقم ١١٤٢ سنة ١٢ ق)

متى تعبر شهادة الزور معاقبا عليها .

أن ما يتطلبه القانون للمعاقبة على شهادة الزور هو أن يقرر الشاهد أمام المحكمة بعد حلفه اليمين أقوالا يعلم أنها تخالف الحقيقة بقصد تضليل القضاء . ومن غير المقبول القول بأنه يشترط أن يكون الشاهد متهما يدرأ بأقواله الكاذبة التهمة عن نفسه فإن الذى هذا حاله هو الذى تكون مساءلته كشاهد زور محل نظر أما الذى يقرر الكذب أضرارا بغيره أو لتحقيق مصلحة لغيره فهو الشاهد الذى يعاقب على شهادة الزور .

(جلسة ١٩٤٣/٦/٢١ طعن رقم ١٤٩٣ سنة ١٣ ق)

متى تعبر الشهادة شهادة زور معاقبا عليها .

أن الشاهد إذا قرر ، بعد حلف اليمين ، لثهم أو عليه ، ما يغاير الحقيقة بانكار الحق أو تأييد الباطل ، وكان ذلك منه بقصد تضليل القضاء ، فإن ما يقرره من ذلك هو شهادة زور معاقب عليها قانونا .

(جلسة ١٩٤٣/١١/٢٢ طعن رقم ١٨ سنة ١٤)

عدم تحقق الجريمة الا إذا كانت الشهادة قد حصلت في مجلس القضاء .

إذا كانت الشهادة المسندة إلى المتهم لم تحصل أمام القضاء كما يتطلبه القانون في جريمة شهادة الزور المنطبقة على المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات ، فإن الواقعة

لاتوافر فيها العناصر القانونية لجريمة شهادة الزور ، وتكون المحكمة إذا عاقبه عليها
قد أخطأت في تطبيق القانون ويتمين نقض الحكم والقضاء ببراءته .

(جلسة ١٩٥٣/١٢/١ طعن رقم ١٤١٦ لسنة ٢٣ ق)

**إدانة الشاهد بشهادة الزور في الحكم المنقوض — استغادته من نقض
الحكم بالنسبة للطاعنين ونقضه بالنسبة له أيضا .**

متى كان الحكم المنقوض قد أدان الشاهد بشهادة الزور ومن الجائز عند
إعادة المحاكمة أن يعدل هذا الشاهد عما سبق له ابدأه من أقوال كما أن من
الجائز أن يختلف تقدير شهادته لدى الهيئة الجديدة عن تقدير الهيئة الأولى لها .
فإن نقض الحكم بالنسبة للطاعنين يستفيد منه حكما المحكوم عليه بشهادة الزور
للارتباط الوثيق القائم بين الجريمتين ويقتضى نقض الحكم بالنسبة له أيضا .
(الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ ص ٨ س ٨٣)

**شهادة الزور من جرائم الجلسة — سلطة المحكمة في توجيهها الى كل من
ترى أنه لايقول الصدق من الشهود وأن تأمر بالقبض عليه .**

للمحكمة بمقتضى القانون أن توجه في الجلسة تهمة شهادة الزور الى كل من
ترى أنه لايقول الصدق من الشهود وأن تأمر بالقبض عليه . وذلك على اعتبار أن
شهادة الزور هي من جرائم الجلسة ، ومن ثم فإنه لا محل للنعي على الحكم بأن
المحكمة وجهت تهمة شهادة الزور الى الشاهد وأمرت بالقبض عليه قبل أن تسمع
دفاع المتهم .

(الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١١/٥ ص ٨ س ٨٧٢)

وجوب توجيه تهمة شهادة الزور قبل قفل باب المرافعة .

توجيه تهمة شهادة الزور ينطوي في ذاته على معنى تنبيه الخصم الذي تتعلق
به هذه الشهادة لاعداد دفاعه على ضوء ذلك ، مما يقتضى حصوله بالضرورة قبل
قفل باب المرافعة .

(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٥/٢٦ ص ١٠ س ٥٨٣)

قبل اقبال باب المرافعة تجعل أقوال الشاهد الأولى كأن لم تكن .

إذا رأت المحكمة عمكمة الشاهد على شهادة الزور حال انتقاد الجلسة — عملا بالمادتين ٢/١٢٩ مرافعات ، ٢٤٤ من قانون الاجراءات — وجب عليها أن توجه اليه نعمة شهادة الزور أثناء المحاكمة ولكنها لا تتمتع بل في الحكم عليه ، بل تنتظر حتى تنتهي المرافعة الأصلية ، ولم تكن العلة في ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، إذ هي وجدت بمجرد أبداء الشهادة المزورة ، ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقرر الحق حتى آخر لحظة ، فشهادته يجب أن تعتبر في جميع أدوار المحاكمة كلا لا يقبل التجربة ، وهي لا تتم الا باقتال باب المرافعة ، فإذا عدل عنها اعتبرت أقواله الأولى كأن لم تكن .

(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٥/٢٦ س ١٠ ص ٥٨٣)

الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء : هي التي تكون لها في ذاتها قوة الاقتناع لابتهاها على عيان الشاهد وبقينه من جهة ولقابليتها للتحقيق والتحقق من صحتها من جهة أخرى — شهادة السامع والشهرة لا ترتفع الى مرتبة الشهادة التي فرض القانون العقاب على الكذب فيها .

الأصل أن الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء هي التي تكون لها في ذاتها قوة الاقتناع لابتهاها على عيان الشاهد وبقينه من جهة ولقابليتها للتحقيق والتحقق من صحتها من جهة أخرى ، أما الشهادة التي لا ترجع الا الى مجرد السامع والشهرة فلا تعد شهادة بالمعنى المقصود في القانون لتعذر التحقيق من صحتها ، ولا يد على ذلك بما للشهادة بالسامع من اعتبار في بعض الحالات الاستثنائية فإن هذا ليس من شأنه أن يغير طبيعة ما قبل على سبيل الرواية ولا يرفعه الى مرتبة الشهادة التي فرض القانون العقاب على الكذب فيها — فإذا كانت الأقوال التي أهل بها الشاهدان — على ما هو ثابت بالحكم — ليست الا

أنباء بما اتصل بعلمهما ، أو نقل لهما فإن شهادتهما لا تنال فيها أركان جريمة شهادة الزور .

(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢ س ١٠ ص ٦١٢)

علم بتحقيق جريمة شهادة الزور إذا عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة قبل انتهاء المرافعة — الدعوى — مثال لقصور الحكم عن بيان أركان هذه الجريمة .

لإلتحق جريمة شهادة الزور إذا عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة قبل انتهاء المرافعة في الدعوى — فإذا أثبت الحكم أن الطاعن قد عدل أمام المحكمة المدنية الاستئنافية عن أقواله الأولى التي أدلى بها أمام المحكمة المدنية الاستئنافية عن أقواله الأولى التي أدلى بها أمام المحكمة المدنية الجزئية . دون أن يبين الحكم ما غاير الحقيقة في هذه الأقوال وأثرها على مركز الخصوم في الدعوى التي سمعت فيها الشهادة ، ودون أن يستظهر اعتماد الطاعن بتغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء ، فإنه يكون قاصراً عن بيان أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ويستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعن وإلى باقي المحكوم عليهم معه — ولو لم يقدموا طعناً — لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة — عملاً بالقاعدة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١٢/٧ س ١٠ ص ٩٨٣)

عدم جواز تكذيب الشاهد في إحدى رواياته اعتداداً على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك — أدانة المتهم في جريمة شهادة الزور بمجرد أن روايته أمام المحكمة الاستئنافية قد خالفت ماقاله أمام المحكمة الجزئية — خطأ .

لايصح تكذيب الشاهد في إحدى رواياته اعتداداً على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك ، لأن مايقوله كذباً في حالة ومايقوره صدقاً في حالة أخرى إنما يرجع إلى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلاعبه في كل حالة ، مما يتحتم معه أن لايرخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه ألا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى — فأدانة المتهم في جريمة شهادة الزور بمجرد أن روايته أمام المحكمة الاستئنافية قد خالفت ماقاله أمام المحكمة الجزئية لا تكون

مقامة على أساس صحيح من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إليها .
(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١٢/٧ من ١٠ ص ٩٨٣)

جريمة شهادة الزور — أركانها .

إذا كان الحكم المطعون فيه أعتبر شهادة الطاعنين الثالث والرابع بالجلسة شهادة كاذبة قصداً منها أفلات المتهمين في الجناية من العقاب ناسيين الى المجنى عليه مالم يقله ، وصمما على شهادتهما هذه حتى نهاية الجلسة ، وكانت المحكمة قد أطمأنت الى مغاييرتهما الحق وتأييد الباطل بعد حلف اليمين وذلك بقصد تضليل القضاء ومحاباة المتهمين ، فإن الحكم يكون قد حصل جريمة شهادة الزور التي أدان الطاعنين من أجلها وأورد في شأنها بيانا كافيا سائغا وصحيحا .
(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/٥/٨ من ١٢ ص ٥٣٢)

جريمة شهادة الزور — أركانها .

لاتتحقق جريمة شهادة الزور الا اذا أصر الشاهد على أقواله الكاذبة حتى انتهاء المرافعة في الدعوى الأصلية بحيث إذا عدل الشاهد عن أقواله الكاذبة قبل انتهاء المرافعة في الدعوى أعتبرت هذه الأقوال كأن لم تكن . ولما كانت المحكمة قد قضت بأدانة الطاعن بجريمة شهادة الزور قبل انتهاء المرافعة في الدعوى الأصلية التي أدبت فيها تلك الشهادة وقبل أن تتوافر أركان هذه الجريمة ، فإن حكمها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة الطاعن .
(الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ من ٢٠ ص ١١٧٢)

مناط العقاب على شهادة الزور : كون الشهادة قد أدبت أمام قضاء الحكم بعد حلف اليمين — ويقصد تضليله .

أن ما يتطلبه القانون للعقاب على شهادة الزور ، هو أن يقرر الشاهد أمام المحكمة بعد حلف اليمين أقوالا يعلم أنها تخالف الحقيقة ، بقصد تضليل القضاء . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت أن الشهادة المسندة الى المطعون ضده لم تحصل

أمام القضاء ، وأما أدل بها في تحقيقات النيابة ، فإن الواقعة لا تتوافر بها العناصر القانونية لجريمة شهادة الزور .

(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢ س ٢٢ ص ٣٨٤)
كذلك المترجم الذى يدعى الى المحكمة ويحلف اليمين بأنه يترجم بالصدق يعاقب بعقوبة شهادة الزور إذا حث في يمينه .

وقد قدمنا أن المتهم لا يعاقب بعقوبة شهادة الزور إذا أنكر الحقيقة أو قرر ما يخالفها أمام المحكمة ، ويقول الشراح إن الشاهد لا يعاقب كذلك إذا كان قد غير الحقيقة بعد حلف اليمين ليدراً عن نفسه مسؤولية جنائية ، لأن موقفه في هذه الحالة يكون أقرب الى موقف المتهم منه الى موقف الشاهد .

والمدعى بالحقوق المدنية إذا دعى لتقرير أقواله وحلف اليمين عدا شاهداً ، فإذا حث في يمينه وقرر أقوالاً مغايرة للحقيقة جازت معاقبته على شهادة الزور .

الركن الثانى — تغيير الحقيقة

لا تكون الشهادة شهادة زور لا يعاقب عليها القانون إلا إذا تضمنت ما يغير الحقيقة ، إما بإنكار الحق وإما بتأييد الباطل . ومسئلة مخالفة الشهادة للحقيقة مسئلة تتعلق بالواقع ، وتقديرها موكول للقاضى يستخلصه من مجموع أقوال الشهود والظروف المحيطة بالقضية ، أو من تناقض الشاهد في أقواله ، الى غير ذلك .

ولكن الشراح تبسطوا في البحث في بعض الأمور التى يصح أن تعدّ تغييراً للحقيقة مستوجبا للعقاب ، والتى لا يصح أن تعدّ كذلك .

فمن ذلك أنهم اختلفوا فيما إذا كان يجب لعقاب الشاهد على شهادة الزور أن يكون قد غير الحقيقة في الأمور والوقائع الجوهرية التى تدور عليها شهادته ، أم يعاقب ولو كذب في بعض الوقائع الثانوية . والجواب الصحيح على هذه المسئلة أن العقاب لا يتوقف على درجة أهمية الواقعة المكنوبة في ذاتها ، وإنما يتوقف على مبلغ تأثير هذه الواقعة على مركز المتهم ، لأن القانون لا يعاقب إلا من شهد زوراً

لهم أو عليه ، فيجب إذن لعقاب الشاهد أن تكون شهادته من شأنها أن تحدث تأثيراً يقيد المتهم أو يضره . فإن لم يكن من شأن الشهادة أن تفيد المتهم أو تضره فلا محل لعقاب الشاهد على شهادة الزور .

أما إذا كان من شأن الكذب الواقع في الشهادة أن يؤثر على مركز المتهم ، سواء فيما يتعلق بمسئلة الإدانة وعدمها ، أم فيما يتعلق بالظروف التي تؤثر على تقدير العقوبة ، كالظروف المشددة أو المخففة ، فإن العقاب يكون واجبا ، فإذا قرر شاهد زوراً أنه رأى المتهم يضرب المجنى عليه ، أو أن المتهم لم يكن موجوداً بمحل الواقعة ، أو أنه وقت أن ارتكب السرقة كان حاملاً سلاحاً ، أو أنه ارتكبها ليلاً ، أو إذا قرر في قضية سب غير علني أن المجنى عليه ابتدر المتهم بالسب أولاً ، وجب العقاب في كل هذه الأحوال .

وقد تكون الواقعة التي قررها شاهد الزور أجنبية عن موضوع الدعوى ، ولكن لها تأثيراً على مركز المتهم ، وعندئذ يكون العقاب واجباً أيضاً ، فإذا قرر شاهد في جنائية مواجهة أثنى بغير رضاها أنه لا يعلم شيئاً عن التهمة المنسوبة إلى المتهم ، ولكنه يعلم أن المتهم سبق له أن واقع اثنى بغير رضاها ، وكان الشاهد كاذباً في هذه العبارة الأخيرة ، وجب عقابه على شهادة الزور ، لأن هذه العبارة قد تؤثر على مركز المتهم في القضية المرفوعة عليه .

وقد نص قانون الاثبات على أن الشاهد يجب أن يعرف عن اسمه ولقبه وصناعته أو وظيفته ومحل إقامته ، وأن يبين قرابته أو مصاهرته ، ودرجة القرابة أو المصاهرة إن كان قريباً أو صهراً لأحد الأشخاص ، ويبين إن كان خادماً أو مستخدماً عند أحد الأشخاص . ولكن هذه البيانات تطلب من الشاهد قبل حلف اليمين ، فإذا كذب في شيء من هذه البيانات بأن انتحل اسماً كاذباً أو أنكر قرابته أو مصاهرته ، فلا يمكن عقابه بسبب ذلك على شهادة الزور ، لأن هذه البيانات سابقة على موضوع الشهادة وليست جزءاً منها ، وهي فوق ذلك سابقة على حلف اليمين ، فالكذب فيها لا عقاب عليه .

وتابعاً لهذا الرأي حكم بأنه لا عقاب على شهادة الزور إلا إذا تعلقت بموضوع الدعوى ، فإذا أنكر الشاهد كذباً قرابته لأحد الأشخاص فلا يعدّ ارتكباً جريمة شهادة الزور .

ووظيفة الشاهد قاصرة على سرد الوقائع المادية التي أحاط بها علمه ، ولها علاقة بموضوع الدعوى التي طلبت فيها شهادته ، وليس من شأنه إبداء الرأي فيما يتعلق بقيمة هذه الوقائع ولا استنتاج النتائج منها ، فإذا أبدى رأيه الشخصي خلال أداء الشهادة ، أو مزج شهادته باستنتاجاته التي استخلصها من الوقائع التي تدور عليها شهادته ، فلا يمكن عقابه بعقوبة شهادة الزور ولو كذب في استنتاجه أو تقديره للوقائع .

وقد حكم بناء على ذلك بأن الشاهد الذي يقرر أمام المحكمة الشرعية أن المشهود له أهل للخصومة ، حال كونه عالماً أنه قاصر ، لاعتقابه عليه ، لأن شهادته مبنية على تقدير خاص به ولو كان يعلم أنه يناق الحقيقة ، فقديره هذا لا يعد شهادة زور .

ولكن الشاهد يعاقب بعقوبة شهادة الزور ولو قرر وقائع صحيحة في ذاتها إذا يكن قد شهد هذه الوقائع بنفسه وادعى أنه راها .

وكا تقع شهادة الزور بطريقة إيجابية ، أى بإثبات وقائع ونسبتها الى المتهم يجوز أن تقع بطريقة سلبية ، كما لو شهد بأن المتهم لم يضرب أو لم يسرق أو لم يكن في محل الواقعة . ولكن العقاب في هذه الأحوال يتوقف على معرفة ماإذا كان الشاهد قد أنكر هذه الوقائع وهو يعلم صحتها ، أو أن هذه الوقائع لم يحيط بها علماً في الواقع ، إذ يجوز أن يكون الشاهد لم ير المتهم بين الضارين أو السارقين ، وإذا تكون شهادته مطابقة لحقيقة علمه الشخصي ، فلا يبقى محل للعقاب ولو ثبتت واقعة الضرب أو السرقة المنسوبة الى المتهم بشهادة شهود آخرين . أما إذا كان يعلم حقيقة الواقع ، وأنكر الشهادة ليؤثر على مركز المتهم سواء له أم عليه ، فإن العقاب يكون واجباً . وكذلك يكون العقاب واجباً إذا نفى على سبيل الجزم والتأكيد واقعة لا على أنها لم تدخل في علمه الشخصي ، بل على أنها لم تقع قط ، مع أنه لم يتحقق من وقوعها أو عدم وقوعها . والعكس أيضاً صحيح فمن جزم في شهادته بوقوع أمر مع أنه لايعتقد صحة وقوعه ، لأن علمه لم يحيط به تمام الإحاطة ، يعاقب بعقوبة شهادة الزور .

كذلك يعاقب بعقوبة شهادة الزور الشاهد الذي يقتضب عمداً من شهادته

أمورا ذات شأن في جوهر الشهادة ، أو يسكت عنها عمداً وهو يعلم أن سكوته عنها يؤثر على مركز المتهم . كما لو شهد شاهد في دعوى سب غير علني بأن المتهم سب المجنى عليه وسكت عمداً عن واقعة أخرى مرتبطة بهذه الواقعة ولها تأثير على مسئولية المتهم ، وهي أن المجنى عليه هو الذي أبتدر المتهم بالسب ، ففي هذه الحالة يجب عقاب الشاهد لأنه أقسم أن يقول الحق كله ولم يبرر قسمه . أما إذا سكت الشاهد عن شيء لا أهمية له في الشهادة ولا تأثير له على مركز المتهم فلا محل للعقاب .

ويجب التمييز بين هذه الحالة وحالة ماإذا امتنع الشاهد عن الإجابة أمام المحكمة عما يوجه إليه من الأسئلة كلها أو بعضها ، فإن هذه الحالة لا تدخل في حكم شهادة الزور ، لأن الامتناع أمر سلبى وشهادة الزور تقتضى عملاً إيجابياً . وقد وضع الشارع لهذه الحالة أحكاماً خاصة ، فإذا لم يبد الشاهد أسباباً لامتناعه عن الإجابة أو أبدى أسباباً غير مقبولة ، جاز للمحكمة أن تعاقبه بالعقوبات المنصوص عليها قانوناً .

وقد يكون تناقض الشاهد في أقواله دليلاً على كذب شهادته ، ولكنه دليل غير قاطع ، فقد يكون تناقضه ناشئاً عن ضعف ذاكرته أو سوء إجابته ، ولا يكون منبعثاً عن قصد التضليل وإخفاء الحقيقة . وعلى كل حال لا يعد الشاهد شاهد زور بمجرد كونه أبدى أمام المحكمة أقوالاً غير التي قررها بمحضر التحقيق أمام البوليس أو النيابة ، لأن العبرة بأقوال الشاهد النهائية التي يبدئها أمام الجلسة ، فإذا طلبت منه المحكمة رفع هذا التناقض بالإصرار على أحد أقواله ، فأصر على قول منها واتضح أنه القول المزور ، جاز عندئذ عقابه على شهادة الزور ، وليس له أن يحتج بأنه قرر الحقيقة في إحدى رواياته .

أحكام النقض

تغيير الحقيقة

تحقق الجريمة ولو قصد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة مادام من شأنها أن تؤثر في الفصل في الدعوى .

لا يلزم لاعتبار الشهادة شهادة زور أن تكون مكنوبة من أولها الى آخرها بل يكفي لاعتبارها كذلك أن يعتمد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة وبهذا التغيير الجزئي تتحقق محاباته للمتهم وهذه المحابة أمانة سوء القصد .
(جلسة ١٠/٢٢/١٩٣٤ طعن رقم ١٦١٠ سنة ٤ ق)

مناط الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء .

الأصل أن الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء هي التي تكون لها في ذاتها الاقتناع لا ابتنائها على عيان الشاهد وبقيته من جهة ولا مكان تمحيصها والتحقق من صحتها من جهة أخرى أما الشهادة التي لا ترجع الا الى مجرد التسامع والشهرة فلا تعد شهادة على المعنى المقصود في القانون لاستحالة التحقق من صحتها ولا يرد على ذلك بما للشهادة بالتسامع من اعتبار في بعض الحالات الاستثنائية ، فإن هذا ليس من شأنه أن يغير طبيعة ما قيل على سبيل الرواية ويرفعه الى مرتبة الشهادة التي قصد القانون العقاب على الكذب فيها . وأذن فإذا كانت الأقوال التي أدلى بها الشاهد ليست الا أنباء بما يدعى أنه اتصل الى علمه بالتسامع فالكذب فيها غير معاقب عليه .

(جلسة ١٢/٢/١٩٤٠ طعن رقم ١٩٣ سنة ١٠ ق)

تحقق الجريمة ولو قصد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة مادام من شأنها أن تؤثر في الفصل في الدعوى .

أنه وإن كان لا يلزم في جريمة شهادة الزور أن تكون الشهادة مكنوبة من أولها الى آخرها بل يكفي تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة ، الا أنه يشترط أن

يكون الكذب حاصلًا في وقائع من شأنها أن تؤثر في الفصل في الدعوى التي سمع الشاهد فيها ، مدنية كانت أو جنائية . فإذا كان الكذب حاصلًا في واقعة لا تأثير لها في موضوع الدعوى ، وليس من شأنها أن تفيد أحداً أو تضرو ، فلا عقاب . وإذا كان الكذب قد رأت في حدود سلطتها أن جنسية المتوفى المدعى تغير الحقيقة في شأنها لأهمية لها في موضوع الدعوى الشرعية التي أدبت فيها الشهادة ، فإنها تكون على حق إذا هي أعتبرت أن الكذب في هذه الواقعة لأعقاب عليه كشهادة زور .

(جلسة ١٩٤٥/٥/٢١ طعن رقم ١٢٤٨ سنة ١٥ ق)

عدم جواز تكذيب الشاهد في إحدى رواياته اعتماداً على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك .

لا يصح تكذيب الشاهد في إحدى رواياته اعتماداً على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك . لأن كلتا الروایتين مصدرهما واحد له اعتبار ذاتي واحد . ولأن ما يقوله الشخص الواحد كذبا في حالة وما يقوله صدقا في حالة إنما يرجع الى ما تنفع به نفسه من العوامل التي تلاه في كل حالة مما يتحتم معه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه الا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى . وإذا كان مثول الشاهد أمام هيئة المحكمة في جلسة المحاكمة بين رهبة الموقف وجلال وقدسية المكان محوطا بالضمانات العديدة المعلومة التي وضعها القانون للحصول منه على الحقيقة الخالصة ذلك فيه مامن شأنه أن يشعره بعظم مسؤوليته فيما يدلي به في آخر فرصة تسمع فيها أقواله مما يصحح معه في العقل أن يفترض أنه وهو في هذا الحال يكون أدنى الى أن تغلب عليه النزعة الى الحق فيؤثرو ولا يتأدى في الحث يمينه إذا كان قد حلفها من قبل — إذ كان ذلك فإن اعتبار روايته الأولى — عند اختلاف روايته — هي الصحيحة لا شيء الا لكونها هي الأولى لا يكون له ما يقتضيه بل لعل شهادته أمام المحكمة تكون هي الأولى بهذا الاعتبار . وإذا كان أدانة الشاهد في جريمة شهادة الزور مجرد أن روايته أمام المحكمة قد خالفت ما قاله في التحقيقات الأولية لا تكون مقامة على أساس صحيح من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إليها . وخصوصا أنه يجب في سبين

تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يفسح أمام الشاهد المجال ليقرز الحق والى
يعتد بأقواله الأولى التى سبق له أبدائها فى التحقيقات الى حد تعريضه للعقوبة
الجنائية إذا هو عدل عنها وذلك حتى لاينغلق فى وجهه الباب إذا ماعاوده ضميره
الى الرجوع الى الحق والى الاقلاع عما كان عليه من باطل — الأمر الذى دعاه
القانون نفسه إذ لم يعاقب على شهادة الزور إذا عدل الشاهد عن الباطل وقرر
الحق فى أية مرحلة كانت عليها الدعوى حتى تمام نظرها أمام المحكمة .
(جلسة ١٥/١٠/١٩٤٥ طعن رقم ١٣٧١ سنة ١٥ ق)

تحقق الجريمة ولو قصد الشاهد تغيير الحقيقة فى بعض وقائع الشهادة مادام
من شأنها أن تؤثر فى الفصل فى الدعوى .

يكفى لإدانة المتهم فى شهادة الزور أن تثبت المحكمة أنه كذب ولو فى واقعة
واحدة مما شهد به :

(جلسة ١٧/١٢/١٩٥١ طعن رقم ٤٨٠ سنة ٢١ ق)

كفاية تعدد الشاهد تغيير الحقيقة فى بعض وقائع الشهادة لقيام جريمة
شهادة الزور .

لايلزم أن تكون الشهادة مكتوبة من أولها الى آخرها ، بل يكفى أن يتعمد
الشاهد تغيير الحقيقة فى بعض وقائع الشهادة .

(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/٢٦ س ١٠ ص ٥٨٣)

الركن الثالث — الضرر

يشترط للعقاب على شهادة الزور أن يكون من شأنها أن تسبب ضررا ،
وهوعقاب البريء أو تبرة الجرم . ولايكون ذلك إلا إذا كانت الشهادة من شأنها
أن تؤثر على مركز المتهم . فإذا لم يكن للشهادة هذا الشأن بأن كانت قائمة على
واقعة لا علاقة لها بموضوع الدعوى فلا ضرر وللعقاب . ومن هذا يفهم أن لكثير
من المباحث السابق الكلام عليها فيما يتعلق بتغيير الحقيقة ارتباطا شديدا بمبحث
الضرر ، وكان يصح الكلام عليها بمناسبة هذا البحث ، ولكنها فى الواقع مشتركة
بين الركنين .

وللاشتراط للعقاب على شهادة الزور أن يكون الضرر قد تحقق فعلا بعقاب البريء أو تبرئة المجرم ، بل يكفي للعقاب أن يكون الضرر محتملا . ولا يتوقف العقاب وعدمه على النتيجة الفعلية التي تترتب على شهادة الزور ، بل يكون العقاب واجبا ولو برىء المتهم على رغم الشهادة التي أداها الشاهد ضده ، أو حكم عليه على رغم الشهادة التي أداها الشاهد لمصلحته .

ويكون الحكم كذلك ولو قرّرت المحكمة استبعاد شهادة الشاهد ، أو اتضح لها أن الفعل المنسوب الى المتهم لا يعدّ جريمة في نظر القانون ، أو حكمت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بعد سماع شهادة الشاهد .

وقد اتفقت أحكام المحاكم على أن شاهد الزور لا يعاقب إذا رجع عن شهادته قبل إتمام المرافعة في الدعوى . وليس في نصوص القانون ما يمكن الاستناد عليه لتأييد هذا الرأي ، ولكن المحاكم تعلق رأيا بأن عدول الشاهد عن شهادته في الوقت المناسب وأقراره بالحقيقة يمنع وقوع الضرر الذي كان يحتمل وقوعه بسبب شهادة الزور . وجميع الشراح يوافقون على هذا الرأي ، ويأخذ أكثرهم بالتعليل الذي أخذت به المحاكم .

وقد أخذت بعض المحاكم بهذا المبدأ ، فقررت عدم مؤاخذه الشاهد على شهادته المذكورة إذا عدل عنها قبل إتمام المرافعة . أما إذا عدل الشاهد بعد ذلك فإن عدوله لا يمحو أثر الجريمة .

ومن النتائج الطبيعية التي تترتب على هذا المبدأ أن الشاهد لا يمكن أن يعاقب على شهادته التي أداها زورا أمام سلطات التحقيق ، كالبوليس ، والنيابة ، وقاضى التحقيق ، وعلة ذلك ترجع الى ثلاثة أمور :

أولا : أن التحقيقات التي تجري أمام هذه السلطات تحجر كلها أعمالا ممهدة للتحقيق الذي تقوم به المحكمة نفسها في جلسة المحاكمة . وهذا التحقيق الأخير هو الذي يبنى عليه حكم المحكمة : فإذا عدل الشاهد أمام المحكمة عن أقواله التي قررها في التحقيقات الابتدائية وقرر الحقيقة فلا محل لمعاقبه .

ثانيا : أنه متى تقرر أن للشاهد أن يصدل عن أقواله التي قررها أمام المحكمة الى حين إقفال باب المرافعة ، فبالجري أن يكون له ذلك فيما يتعلق بالأقوال السابقة على الجلسة .

ثالثا : أن القانون لا يعاقب إلا من شهد زورا لمتهم أو عليه ، فيستنتج من هذا أن الشاهد لا يعاقب إلا إذا شهد زورا بعد التصاق التهمة بالمتهم ، أى بعد صدور قرار الإتهام من السلطة المختصة بذلك .

وتطبيقا لذلك حكم بأنه لا عقاب على من يشهد زورا بعد حلف اليمين أمام النيابة أثناء تحقيق تهمة .

والذى يهم بعد ذلك معرفة الوقت الذى تعتبر فيه المرافعة منتهية ، والقاعدة أن المرافعة تعتبر منتهية متى فرغت المحكمة من سماع أقوال النيابة والمتهم ، ولو لم تنطق بقرار إقفال باب المرافعة . فإذا كانت المحكمة لم تفرغ من سماع الدعوى فى جلسة واحدة ، وقررت استمرار المرافعة فى جلسة مقبلة لسماع أقوال النيابة أو المتهم ، جاز للشاهد الذى أدى أقواله فى جلسة سابقة أن يرجع عن أقواله حتى ختام المرافعة فى الجلسة الأخيرة ، ولو سبق القبض عليه بأمر رئيس الجلسة بسبب شهادة الزور .

أما إذا كانت المرافعة قد تمت ، ولم تؤجل القضية إلا للنطق بالحكم فى جلسة مقبلة ، فلا يقبل من الشاهد العدول عن شهادته فى جلسة النطق بالحكم .

وينبنى على ما تقدم أنه إذا أدى شاهد شهادة مزورة فى قضية وحكم فيها ، ثم نقض هذا الحكم وأحيلت القضية على هيئة جديدة للحكم فيها ، فلا يقبل من الشاهد العدول أمام هيئة المحكمة الجديدة عن شهادته السابقة .

وكذلك لا يقبل من الشاهد عدوله أمام محكمة استئنافية عن شهادة أداها أمام محكمة ابتدائية .

وأذا أدى الشاهد شهادته أمام محكمة ، ثم حكمت هذه المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، فلا يقبل من الشاهد عدوله عن شهادته السابقة أمام المحكمة المختصة التى رفعت إليها الدعوى بعد ذلك .

مما تقدم يفهم أن المحكمة يجب أن لا تتسجل في الحكم على شاهد الزور إذا
رأت أن محاكمه على شهادة الزور أثناء انعقاد الجلسة . فإذا حكمت عليه
بالعقوبة كان لا يزال في المرافعة في الدعوى الأصلية بقية ، كان حكمها سابقا
لأثره ووجب إبطاله .

احكام النقض

الضرر

تحقق الجريمة ولو لم يكن لدى الشاهد نية الإيقاع بالمتهم .

لا يشترط قانونا للعقاب على شهادة الزور أن تكون لدى الشاهد نية الإيقاع بالمتهم الذى شهد عليه ، بل يكفى فى ذلك أن يكون من شأن الشهادة أن تسبب ضررا ، بعقاب برىء أو تبرئة مجرم .

(جلسة ١٩٣٦/١١/٢٠ طعن رقم ١٥٩٤ سنة ٦ ق)

لاتأثير لعدول شاهد الزور عن شهادته بعد اقفال باب المرافعة فى القضية التى شهد فيها .

من المقرر قانونا لتوقيع عقوبة شهادة الزور أن يبقى الشاهد مصرا على ماأدلى به من أقوال فى شهادته . ومعنى الاصرار هنا أن لايعدل الشاهد عن أقواله حتى نهاية اجراءات الدعوى واقفال باب المرافعة فيها . ومتى أقفل باب المرافعة تكون جريمة شهادة الزور قد تمت فعلا وعدول الشاهد بعد اقفال باب المرافعة عن أقواله التى قررها لاتأثير له على هذه الجريمة فإذا كان الثابت بالحكم وبمحضر الجلسة أن المتهم لم يعدل عن أقواله التى قررها بصفته شاهدا أمام المحكمة حتى أقفال باب المرافعة فى القضية فعندئذ عن شهادته بعد ذلك عند محاكمته على جريمة شهادة الزور لايجديه نفعاً .

(جلسة ١٩٣٥/١١/١١ طعن رقم ١٨١٢ سنة ٥ ق)

عدم تحقق الجريمة إذا عدل الشاهد فى الجلسة عن أقواله الكاذبة بعد توجيه تهمة شهادة الزور وقبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى .

للشاهد الحق فى تعديل فى الجلسة عما سبق له ابدائه من الاقوال الكاذبة ولو كان ذلك منه بعد توجيه شهادة الزور اليه مادام باب المرافعة لم يقفل . وفى هذه الحالة لاتصح معاقبته على شهادة الزور .

(جلسة ١٩٤٦/١/٧ طعن رقم ١٣٠ سنة ١٦ ق)

تحقق الجريمة مادامت الشهادة من شأنها أن تؤثر في الحكم ولو لم يتحقق ذلك بالفعل .

يكفى في جريمة شهادة الزور أن تكون الشهادة من شأنها أن تؤثر في الحكم لصالح المتهم أو ضده ، ولو لم يتحقق ذلك بالفعل . وإذن فلا يمنع من قيام هذه الجريمة كون المحكمة قد أدانت المتهم الذى أدبت الشهادة زورا لمصلحته .
(جلسة ١٩٤٧/١/٢٠ طعن رقم ١٤١٥ سنة ١٧ ق)

عدم تحقق الجريمة إذا عدل الشاهد في الجلسة عن أقواله الكاذبة بعد توجيه تهمة شهادة الزور وقبل اقفال باب المرافعة في الدعوى .

إذا كان الشاهد قد عدل في الجلسة عما سبق له أن أبداه من الأقوال الكاذبة الى ماقوره في شهادته الأولى وجاء عدوله بعد توجيه تهمة شهادة الزور وقبل قفل باب المرافعة في الدعوى فإن ادانته على جريمة شهادة الزور لاتكون صحيحة في القانون .

(جلسة ١٩٥٥/٣/٢١ طعن رقم ٣٠ سنة ٢٥ ق)

الركن الرابع — القصد الجنائي

جريمة شهادة الزور من الجرائم العمدية التي لا يعاقب القانون عليها إلا عند توفر القصد الجنائي . فلا يكفى للعقاب أن يكون كذب الشاهد ناشئا عن عدم احتياط ، أو عن تسرع في إلقاء أقواله بغير تدبر . وأبعد من هذا عن العقاب الشاهد الذى يخطئ في شهادته بسبب ضعف ذاكرته ، أو ضعف إدراكه ، أو سوء تصوره وتقديره للوقائع ، أو ميله الى المبالغة عن حسن قصد .

ولهذا يجب على المحكمة التى ترفع اليها دعوى شهادة الزور أن تتحقق قبل الحكم على المتهم من تعمد قلب الحقائق أو إخضاعها عن قصد وسوء نية ، فلا يكفى للعقاب أن يثبت لديها أنه كذب في شهادته ، لجواز أن يكون انكذب ناشئا عن سبب من الأسباب السابق بيانها .

ويعتبر القصد الجنائي متوافرا متى كذب الشاهد في شهادته بقصد تضليل القضاء . ولا عبوة بعد ذلك بالبراعث ، فقد يكون مدفوعا الى ذلك بعامل الانتقام من المتهم ، أو بالرغبة في تخليص قريب أو صديق له من عقاب القانون ... الخ ، ولكن ذلك كله لايعم البحث عنه ولا التعرض اليه .

احكام النقض

القصد الجنائى

توافر القصد الجنائى بكذب الشاهد عن علم وأرادة ليضل القضاء بقطع النظر عن الباعث .

القصد الجنائى فى شهادة الزور هو قلب الحقائق أو اخفاؤها عن قصد وسوء نية . ويعتبر هذا القصد متوافرا متى كذب الشاهد ليضل القضاء بما كذب فيه .

(جلسة ١١/٢/١٩٢٦ طعن رقم ١٥٩٤ سنة ٦ ق)

توفر القصد الجنائى بكذب الشاهد عن علم وأرادة ليضل القضاء بقطع النظر عن الباعث .

يكفى لتوفر القصد الجنائى فى شهادة الزور أن يكذب الشاهد عن علم وأرادة فيعمد الى تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء بقطع النظر عن الباعث .

(جلسة ١١/١٧/١٩٤٧ طعن رقم ٤٩٦ سنة ١٧ ق)

عدم تحدث الحكم بالإدانة عن القصد الجنائى استقلالاً لايعيبه مادام توافره مستفاداً مما أورده .

أن القانون لايتطلب فى جريمة شهادة الزور قصدا جنائيا خاصا . بل يكفى لتوفر القصد الجنائى فيها أن يكون الشاهد قد تعمد تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء ، وليس يضر الحكم عدم تحدته عن هذا القصد استقلالاً مادام توافره مستفاداً مما أورده الحكم .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٢٢ طعن رقم ٣٤٣ شنة ٣٠ ق)

أشترط القانون لمسائلة الشاهد زورا قصده الى الكذب وتعمد قلب الحقيقة في مجلس القضاء بسوء نية — الشهادة بما تنطق به شواهد الحال وظاهر المستندات لاتوفر لهذا القصد .

يشترط القانون لمسؤولية للشاهد زورا جنائيا قصده الى الكذب وتعمد قلب الحقيقة ، بحيث يكون مايقوله محض افتراء في مجلس القضاء وبسوء نية — فإذا كان الحكم قد نفى هذا الوصف عن شهادة الشاهدين وأثبت أنهما إنما شهدا بما تنطق به شواهد الحال وظاهر المستندات فإن المحكمة إذ قضت ببراءة الشاهدين من جريمة شهادة الزور لم تخطيء في تطبيق القانون .
(الطعن رقم ٥٦٧ سنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢ س ١٠ ص ٦١٢)

الفرع الثاني — في الجريمة التامة والشروع

يترتب على قاعدة جواز عدول شاهد الزور عن شهادته الى حين إقفال باب المرافعة أن الجريمة لاتتم إلا إذا أصبح العدول عن الشهادة غير مستطاع .

وينبنى على هذه القاعدة أيضا أن الشروع في جريمة شهادة الزور مستحيل قانونا ، لأن الشاهد إما أن يصّر على شهادته الى حين إقفال باب المرافعة ، وحينئذ يعاقب على الجريمة التامة ، وإما أن يرجع عنها قبل ذلك ، فلا يبقى في هذه الحالة أثر للجريمة ولا للشروع فيها .

الفرع الثالث — في عقاب الجريمة .

من شهد زورا لمتهم في جناية أو عليه يعاقب بالحبس (المادة ٢٩٤ ع) .
ومن شهد زورا على متهم بجنحة أو مخالفة أو شهد له زورا يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن ستين (المادة ٢٩٦ ع) .

ويرجع في وصف التهمة الى ورقة الاتهام التي قدّم بها المتهم الى المحكمة . فيعد الشخص متهما بجنابة متى كان قد قدّم الى المحكمة بتهمة جناية ، بغض النظر عن نوع المحكمة التي رفعت اليها الدعوى ، وعن نوع العقوبة التي حكم بها على المتهم في النهاية .

فالشاهد يعتبر شاهد زور في قضية جنائية متى شهد زورا على شخص مقمّم الى المحكمة بتهمة جنائية ، ولو حكمت المحكمة ببراءة هذا المتهم .

وكذلك يكون الحكم ولو لم يحكم على المتهم إلا بعقوبة جنحة ، إما لأن المحكمة رأت أن الواقعة جنحة ، وإما لأنها رأت الأخذ بأسباب الرأفة .

وكذلك يكون الحكم ولو كان المتهم قد حوكم على الجنائية المنسوبة اليه أمام محكمة الجنح لحدائة سنة .

ويعتبر الشخص متهما بجنحة متى قتم الى المحاكمة بتهمة جنحة ، ولو كانت المحكمة التى رفعت اليها الدعوى هى محكمة الجنايات ، كما هو الشأن في جرائم الصحافة .

الظروف المشددة — للجمعية المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ ع ظرفان مشددان : (أحدهما) مانص عليه في المادة ٢٩٥ ع وهو أن يكون قد حكم على المتهم بسبب الشهادة المزورة ، (وثانيهما) وهو مانص عليه في المادة ٢٩٨ ع ، وهو أن يكون شاهد الزور قد قبل عطية أو وعدا بشيء ما في مقابل أدائه هذه الشهادة .

الظرف الأول — أما الظرف المشدد الأول فيشترط لوفره اجتماع شرطين :

(١) أن يكون المتهم قد حكم عليه .

(٢) أن يكون الشاهد قد شهد على المتهم .

وهذا الشرط الثاني مستفاد من قول المادة ٢٩٥ ع (إذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم) ، ولا يكون الحكم مترتبا على الشهادة إلا إذا كانت الشهادة ضد المتهم . فإذا كان الشاهد قد شهد زورا لصالح المتهم وحوكم على المتهم رغم ذلك ، فلا يكون ثمة محل لمعاقبة الشاهد بالعقوبة المشددة المنصوص عليها في المادة ٢٩٥ ع ، أيا كانت العقوبة التى حكم بها على المتهم ..

ويستخلص مما تقدّم أن العقوبة المقررة في المادة ٢٩٤ ع لا تطبق على شاهد الزور إلا في إحدى حالتين :

الأولى : إذا حكم ببراءة المتهم سواء أكان شاهد الزور قد شهد للمتهم أم عليه .

الثانية : إذا حكم على المتهم بعقوبة وكان الشاهد قد شهد لصالحه .

أما العقوبات المشددة المنصوص عليها في المادة ٢٩٥ ع فيحكم بها في إحدى حالتين :

(الأولى) إذا حكم على المتهم بسبب شهادة الزور بعقوبة غير الإعدام ، وفي هذه الحالة يحكم على شاهد الزور بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، أما كانت العقوبة التي حكم بها على المتهم ، أي ولو كانت العقوبة التي حكم بها عقوبة جنة فقط ، نظراً لتغير وصف التهمة أو للأخذ بأسباب الرقابة .

(والثانية) إذا حكم على المتهم بسبب شهادة الزور بعقوبة الإعدام ونفذت عليه ، وفي هذه الحالة يحكم بالإعدام أيضاً على شاهد الزور . وإنما يشترط أن تكون عقوبة الإعدام قد نفذت على المتهم فعلاً ، إما إذا كانت قد استبدلت بعقوبة أخرى بعد نقض حكم الأول ، أو صدر عفو عن المتهم وأبدلت عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ففي هذه الحالة يطبق على شاهد الزور الشطر الأول من المادة ٢٩٥ ع .

الطرف الثاني - وأما الطرف المشدد الثاني فمحله أن يقبل شاهد الزور عطية أو وعداً بشيء ما ، وقد يكون الذي تقدم إليه بالعطية أو بالوعد هو المتهم نفسه ، سواء أحصل ذلك مباشرة أم بالواسطة ، ليشهد لصالحه زوراً . وقد يكون الذي تقدم بالمعطاء أو الوعد شخصاً آخر غير المتهم ليحمل الشاهد على أن يشهد على المتهم زوراً . وعلى كل حال يعاقب شاهد الزور إذا قبل العطية أو الوعد بالعقوبة المقررة للرشوة ، أي السجن ، ويعاقب معه بالعقوبة المذكورة من تقدم إليه بالمعطاء أو الوعد . هذا إذا توافر شروط انطباق المادة ٢٩٥ ع . إما إذا كانت شروطها منطبقة ، بأن كان الشاهد قد قبل العطية أو الوعد شهد على المتهم ، وحكم على المتهم بسبب ذلك ، فإن شاهد الزور يعاقب في هذه الحالة بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٩٥ ع بحسب نوع الحكم الصادر على المتهم ، ويعاقب من تنس هذه العقوبات من تقدم إليه بالمعطاء أو الوعد ليحملة

على أداء هذه الشهادة . وذلك ما يستفاد من نص المادة ٢٩٨ الذى يقضى بتوقيع أشد العقوبتين ، عقوبة الرشوة وعقوبة شهادة الزور . ويظهر أنه عند انطباق شرط المادة ٢٩٥ ع تكون عقوبات شهادة الزور أشد من عقوبة الرشوة .

الظرف المشدد للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٦ ع - أما الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٦ ع ، وهي الشهادة زورا لمتهم بجنحة أو مخالفة أو عليه ، فليس لها سوى ظرف مشدد واحد ، وهو المنصوص عليه في المادة ٢٩٨ ع ، أى أن يكون الشاهد قد قبل عطية أو وعدا ليشهد زورا للمتهم أو عليه . وفي هذه الحالة يعاقب هو ومن تقدم اليه بالعطاء أو الوعد بالعقوبة المقررة للرشوة ، أى السجن .

ويستفاد من هذا أن عقوبة شاهد الزور في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٥٦ ع تكون واحدة سواء أحكم ببراءة المتهم أم بعقابه ، وسواء أكانت شهادة الزور لصالح المتهم أم عليه . ولم ير الشارع في هذه الحالة محلا لأن يجعل الحكم على المتهم بسبب شهادة الزور سببا في تشديد العقاب على الشاهد ، كما فعل في المادة ٢٩٥ ع ، لأن العقوبة التي يمكن أن يحكم بها على المتهم لاتتجاوز على كل حال عقوبة الجنحة ، وليس بينها وبين العقوبة المقررة لشاهد الزور في المادة ٢٩٦ تفاوت كبير .

وعند تطبيق عقوبات الرشوة يحكم بالمصادرة طبقا للمادة ٣٠ عقوبات .

المبحث الثاني

في شهادة الزور في الدعاوى المدنية

المادة ٢٩٧ ع - كل من شهد زورا في دعوى مدنية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين .

بعد أن نص الشارع على حكم شهادة الزور في المسائل الجنائية على اختلاف أنواعها ، نص في المادة ٢٩٧ ع ، على حكم شهادة الزور في الدعاوى المدنية . ويلاحظ أنه جعل العقاب في هذه الحالة ثابتا لا يتغير بتغير أهمية الدعاوى . خلافا لما فعل في المسائل الجنائية ، لأن الضرر على كل حال واقع على المال ، وقد يمكن تداركه من طريق التعويض المذني . أما في الدعاوى الجنائية فالضرر واقع على الأنفس ، وقد يترتب على شهادة الزور إعدام من شهد عليه ، فإذا نفذ الحكم ، يبق له من مدة . ولذلك لم ير الشارع ما يمنع من عقاب شاهد الزور عندئذ بالإعدام أيضا ، لأنه اعتبر شاهد الزور في هذه الحالة كالثقاتل ، وإن كانت السببية غير مباشرة .

الفرع الأول - في أركان الجريمة

أركان هذه الجريمة لا تختلف عن أركان جريمة شهادة الزور في المسائل الجنائية ، فهي مثلها أربعة :

- (١) شهادة تؤدي أمام القضاء بعد حلف التمين .
- (٢) أن تكون هذه الشهادة مكنوية .
- (٣) أن يكون من شأنها الإضرار بالغير .
- (٤) القصد الجنائي .

وكل ما قيل بشأن أركان الجريمة السابقة يصدق على أركان هذه الجريمة .

فيحسن الرجوع الى ماسبق بيانه في هذا الصدد ، وإنما تضيف هنا بعض ملاحظات تتعلق بالدعوى المدنية خاصة .

الركن الأول - الشهادة

يجب لتطبيق المادة ٢٩٧ ع أن تكون ثمة شهادة من شاهد لا مصلحة له في الدعوى ، دعى للشهادة بناء على طلب أحد الخصوم طبقاً للإجراءات المقررة ، فلا عقاب بمقتضى المادة المذكورة على الأقوال الكاذبة التي تصدر من أحد الخصوم ، ولو كانت هذه الأقوال قد صدرت بناء على طلب استجواب مقدم من الخصم الآخر .

ويجب أن تكون الشهادة قد أدت بعد حلف يمين أو مايقوم مقامها حسب البيان السابق .

وأن تكون الشهادة قد أدت في دعوى مدنية أمام محكمة ، فلا عقاب على شهادة الزور التي تؤدي أمام جهة غير قضائية ، كالشهادات التي تؤدي أمام القاضي الشرعي أثناء قيامه بوظيفة التوثيق ، بل بعد تغيير الحقيقة الحاصل من الشهود في هذه الحالة تزويراً في محررات رسمية ، إذا أثبت أقوالهم في انضباط والسجلات .

وكذلك حكم الشهادة التي تؤدي أمام المأذون وتثبت في عقد زواج أو قسيمة طلاق .

وكذلك الشهادة التي تؤدي أمام لجان التحقيق البرلمانية التي تعقد طبقاً للدستور .

والشهادات التي تؤدي أمام السلطات الإدارية .

لكن عبارة (دعوى مدنية) يجب أن تعمل على أوسع معانيها . فلا يقتصر تطبيق المادة ٢٩٧ ع على الشهادات المزورة التي تؤدي في الدعاوى التي تقف أمام المحاكم المدنية بكافة درجاتها فقط ، بل يدخل في حكمها أيضاً شهادة الزور التي تؤدي في دعوى أمام المحاكم التجارية ، أو محاكم الأحوال الشخصية .

وقد ترددت المحاكم المصرية في بادية الأمر في جواز معاقبة شاهد الزور الذى يؤدى شهادة أمام محكمة شرعية بلفظ (أشهد) عملا بالأحكام الشرعية ، وبغير حلف اليمين المتعارفة أمام المحاكم . ولكن هذا التردد لم يكن له محل ، لأن لفظ (أشهد) عند الشرعيين يتضمن معنى الشهادة والقسم والإخبار ، فإذا قال الشاهد أشهد فكأنه يقول أقسم بالله لقد أطلعت على ذلك وأنا أخير به الآن ، وهذه المعاني لا توجد مجتمعة في غيره من الألفاظ ، ولهذا أوجبوا لصحة الشهادة أن تكون مبدوءة بهذا اللفظ وجملوه ركنا لها .

وقد قدمنا أن محكمة النقض الفرنسية لم تر مانعا من معاقبة الشاهد المسلم الذى يؤدى شهادة مزورة بلفظ أشهد وبغير حلف يمين .

ولهذا استقر رأى المحاكم على أن من شهد زورا أمام محكمة شرعية يعاقب طبقا للمادة ٢٩٧ ع ، ولو لم يحلف اليمين ، مادامت القواعد المتبعة أمام المحاكم الشرعية لاتقتضى على الشاهد بحلف اليمين .

وبعد أيضا شهادة في دعوى مدنية الشهادة التى تؤدى أمام القاضى الشرعى أثناء إجراءات تحقيق الوفاة وثبوت الوراثة ، أو أثناء إجراءات تحقيق ثبوت الغيبة ، فبعد شاهد زور لا مزورا الشاهد الذى يقرر وقائع مكنوبة أمام القاضى الشرعى أثناء تحقيق من هذا القبيل ، ويعاقب بمقتضى المادة ٢٩٧ ع .

وكذلك حكم الشهادة المزورة التى تؤدى أمام محكمة أثناء إجراءات تصحيح الخطأ الذى يقع في دفاتر قيد المواليد والوفيات .

الركن الثانى — تغيير الحقيقة

ليس في هذا الركن مانع منه على ما أسلفناه عند الكلام على الجريمة السابقة .

الركن الثالث — الضرر

يشترط في هذه الجريمة ، كالجريمة السابقة ، أن يكون من شأن شهادة الزور أن تسبب ضررا للغير . وقد عنى الشارع بتحديد نوع الضرر الذى يتطلبه في

الجمعة السابقة في قوله (من شهد زورا لثم أو عليه) ، أما في الجمعة التي نحن بصدددها فقد أكتفى بقوله (من شهد زورا في دعوى مدنية) . وليس معنى هذا أن شهادة الزور يعاقب عليها في هذه الحالة ولو لم يحدث منها ضرر ، بل المتفق عليه أن الضرر ركن من أركان هذه الجريمة كما هو ركن من أركان الجريمة السابقة ، وأن ركن الضرر يعتبر متوافرا متى كان من شأن الشهادة المزورة أن تضر أو تنفع أحد الخصوم في الدعوى المدنية . لكن احتمال حصول الضرر كاف على كل حال . وقد اعتبرت محكمة النقض المصرية الضرر محتملا في قضية رفعت اليها ، لأن شهادة الزور التي أداها المتهم أمام المحكمة الشرعية كان من شأنها أن تؤدي إلى طلاق الزوجين لو لم يظهر تزويرها .

وبحوز لشاهد الزور أن يرجع عن شهادته التي أداها أمام المحكمة المدنية كما يجوز له ذلك أمام المحكمة الجنائية . لكن يجب هنا التمييز بين حالتين :

فإذا كان شاهد الزور قد أدى شهادته أمام محكمة جزئية ، فالحكم فيما يتعلق بجواز الرجوع عن الشهادة هو عين الحكم السابق بيانه فيما يتعلق بالمسائل الجنائية ، بمعنى أنه يجوز للشاهد أن يرجع عن شهادته إلى حين إقفال باب المرافعة . ويعتبر باب المرافعة أنه قد أقفل متى فرغت المحكمة من سماع الشهود وأقوال الخصوم . فإذا أجلت القضية من جلسة إلى أخرى لإتمام ذلك ، جاز للشاهد الذي سمعت أقواله في جلسة سابقة أن يرجع عن شهادته في جلسة تالية . لكن الرجوع يصبح غير مستطاع إذا كانت المحكمة لم تؤجل القضية إلا للنطق بالحكم .

أما إذا كان الشاهد قد أدى شهادته أمام قاضى ندينه المحكمة الابتدائية لإجراء التحقيق ، فإن الرجوع عن شهادة الزور يتمتع بمجرد انتهاء التحقيق وإقفال محضره .

الركن الرابع — القصد الجنائي

ليس في هذا الركن مانع على ما ذكرناه عند الكلام على الجريمة السابقة .

الفرع الثاني - في عقاب الجريمة

يعاقب شاهد الزور في دعوى مدنية بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

الظرف المشدد - الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٩٨ ع ينطبق على شهادة الزور في الدعاوى المدنية كما ينطبق على شهادة الزور في الدعاوى الجنائية ، وذلك ظاهر من قول المادة (إذا قبل من شهد زورا في دعوى جنائية أو مدنية عطية أو وعدا بشيء ما ... الخ) . فالشاهد الذي يقبل أن يشهد زورا في دعوى مدنية مقابل عطاء أو وعد يعاقب بالعقوبات المقررة للرشوة ، أى السجن ، لأن عقوبة الرشوة أشد من عقوبة شهادة الزور في هذه الحالة ، وقد أوجبت المادة تطبيق أشد العقوبتين . ويحكم في هذه الحالة أيضا بالمصادرة طبقا للمادة ٣٠ ع ، ويعاقب بنفس هذه العقوبات من تقدم الى شاهد الزور بالعطاء أو الوعد .

المبحث الثالث

في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٠

المادة ٣٠٠ ع - من أكره شاهدا على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زورا يعاقب بمثل عقوبة شاهد الزور مع مراعاة الأحوال المقررة في المواد السابقة .
والذى يستفاد من أقوال الشراح أن جريمة الإغواء لا تخرج عن أن تكون صورة من صور الاشتراك في شهادة الزور ، وأنها من قبيل الاشتراك بالتحريض ، وأنها بناء على ذلك لا تعتبر جريمة مستقلة ، بل جريمة تابعة لجريمة شهادة الزور ، فلا يعاقب من أغوى شاهدا على جريمة الإغواء إلا إذا أدّى الشاهد الشهادة فعلا ، فإذا لم يؤدّها أو أداها على الوجه الصحيح خلافا لرغبة من أغواه ، أو أدّى شهادة مزورة ثم رجع عنها قبل إقفال باب المرافعة ، فلا يعاقب مرتكب الإغواء ، ولا يعدّ فعله شروعا معاقبا عليه .

وإذا كان هذا شأن جريمة الإغواء فلا معنى للنص عليها خصيصا ، وفي نصوص الاشتراك العامة ما يغنى عن وضع حكم خاص لها .

فقى المادة ٣٠٠ يعاقب القانون على أحد ضلّين :

(١) إكراه شاهد على عدم أداء الشهادة .

(٢) إكراه شاهد على أداء الشهادة زورا .

والفعل المادى المكون للجريمة هو الإكراه . أو التهديد ، فحذف الشارع ولا يدخل الإكراه في صور الاشتراك المنصوص عليها في المادة ٤٠ ع ، فالجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٠ ع جريمة مستقلة ، ولا محل لأن تطبق عليها قواعد الاشتراك . والذى يبيد هذا المعنى وضوحا وتأكيدا أن حكم المادة غير قاصر على حالة إكراه الشاهد على أداء الشهادة - وهي الحالة الإيجابية التى يمكن أن يتصوّر فيها معنى الاشتراك - بل يشمل أيضا حالة الإكراه على الامتناع عن أداء الشهادة .

ويستفاد من النص أن الجريمة لا تتم إلا إذا امتنع الشاهد عن أداء الشهادة فعلا ، أو أدى فعلا شهادة مزورة . ولكن مادامت هذه الجريمة مستقلة عن جريمة شهادة الزور ، وليست صورة من صور الاشتراك فيها تقوم بقيامها وتسقط بسقوطها ، فلا يوجد ما يمنع قانونا من عقاب من يكره شاهدا على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زورا بعقوبة الشروع في الجريمة إذا لم ينتج الإكراه أثره المطلوب . غير أنه لا يعاقب على الشروع بطبيعة الحال إلا حيث تكون الجريمة التامة جناية .

العقاب — يعاقب من أكره شاهدا على عدم الشهادة أو على الشهادة زورا بمثل عقوبة شاهد الزور بحسب الأحوال المقررة في المواد ٢٩٤ — ٢٩٧ ع . وهذا التنوع في العقوبة قد يكون مفهوما في حالة الإكراه على شهادة الزور ، فإن شهادة الزور يعاقب عليها القانون بحسب ما يترتب عليها من الآثار ، فإذا كانت الشهادة المزورة قد أدت لصالح متهم في جناية كان عقابها مانص عليه في المادة ٢٩٤ ع ، وكذلك إذا كانت ضد المتهم ولم يحكم عليه بسببها ، فإذا حكم عليه بسببها كان عقابها مانص عليه في المادة ٢٩٥ ع . أما إذا أدت الشهادة في دعوى جنحة أو مخالفة كان عقابها مانص عليه في المادة ٢٩٦ ع ، سواء أدت لصالح المتهم أو عليه . وإذا كانت في دعوى مدنية كان عقابها مانص عليه في المادة ٢٩٧ ع . ففي كل هذه الأحوال يكون عقاب من أكره الشاهد على الشهادة تابعا لنوع العقوبة التي يمكن أن يحكم بها على الشاهد نفسه ، ولا غرابة في ذلك لأنه هو الذي ألبأ الشاهد الى الشهادة .

أما في حالة الإكراه على عدم أداء الشهادة فقد لايسهل إدراك الحكمة من تعليق عقاب المكره على نوع القضية التي كانت ستؤدي فيها الشهادة ، والنتيجة التي أنتهى إليها الحكم ، وعلى الخصوص حيث يكون تشديد العقوبة متوقفا على نتيجة الشهادة ، إذ قد يتعذر في هذه الأحوال ربط السبب ، وهو الإكراه على عدم أداء الشهادة ، بالمسبب وهو درجة العقوبة التي حكم بها على المتهم . والواقع أنه لايسهل تصور هذا الارتباط إلا حيث تكون شهادة الشاهد هي العامل الوحيد أو العامل المرحح على الأقل في الإدانة أو التبرئة ، وهذا أمر لايمكن إدراكه إلا بعد تأدية الشهادة ، فكيف يمكن الحكم على قيمة الشهادة قبل أدائها .

مما تقدّم يفهم أن الشارع قد أحتاط لما قد يقع من التأثير على الشهود لحملهم على مخالفة ضمائرهم بأن وضع لذلك عدّة أحكام تختلف باختلاف نوع التأثير . ففي المادة ٢٩٨ ع نص على حكم من يقرى الشهود بالعطايا أو الوعود ، وفي المادة ٣٠٠ نص على حكم من يكرهم على الامتناع عن الشهادة أو على أداء شهادة الزور . وترك بعد ذلك أنواع التأثير الأخرى لأحكام الاشتراك العامة . فإذا حرض شخص شاهدا على شهادة الزور ، أو أتفق معه على ذلك بغير إغراء بعتاء أو وعد بغير إكراه ، طبق عليه حكم المواد ٢٩٤ — ٢٩٧ بحسب الأحوال مع المادتين ٤٠ و ٤١ عقوبا .

مسائل متنوعة

من أحكام النقض

البيانات الواجب ذكرها في الحكم بالادانة على شاهد الزور .

الحكم على شاهد الزور يجب أن يبين فيه موضوع الدعوى التي أديت الشهادة فيها وموضوع هذه الشهادة وماغايير الحقيقة منها وتأثيرها في مركز الخصوم في الدعوى والضرر الذي ترتب عليها أو المحتمل ترتبه عليها وأن الشاهد تعتمد قلب الحقائق أو أخفائها عن قصد وسوء نية فإذا هو لم يبين ذلك كان ناقصا في بيان أركان الجريمة نقصا يمتنع معه على محكمة النقض إمكان مراقبة صحة تطبيق القانون ويتعين إذن نقضه .

(جلسة ١٩٣٣/٥/٢٢ طعن رقم ١٦٤٧ سنة ٣ ق)

سلطة المحكمة في الحكم في جريمة شهادة الزور ولو لم ترفع بها الدعوى من النيابة العمومية .

جريمة شهادة الزور هي من الجرائم التي تقع في الجلسة والتي يجب الحكم فيها وفقا للمادة ٢٢٧ من قانون تحقيق الجنايات في نفس الجلسة . فمن حق المحكمة الحكم فيها من تلقاء نفسها ولو لم ترفع الدعوى بها من النيابة العامة .

(جلسة ١٩٣٦/١/١٣ طعن رقم ٥٦٨ سنة ٦ ق)

سلطة القاضي الجنائي في الدعوى المرفوعة أمامه بشهادة الزور .

أن من سلطة القاضي الجنائي في الدعوى المرفوعة أمامه بشهادة الزور أن يبحث في الشهادة ويقدرها كما يرى ولو كان هو في تقديمه لها يخالف الجهة التي أديت أمامها . إذ القول بغير ذلك يؤدي الى تضيق النص الذي يقضى بمعاينة شهود الزور ولو كانت جريمتهم لم تنكشف الا بعد الفصل في الدعوى التي أديت للشهادة فيها .

(جلسة ١٩٤٠/٢/١٢ طعن رقم ١٩٣ سنة ١٠ ق)

مناط تطبيق المادة ٢٣٤ تحقيق جنايات الخاصة بالغاء الحكم الصادر على شاهد الزور .

أن المادة ٢٣٤ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه « يجوز أيضا طلب الغاء الحكم إذا حكم على متهم بجرمة قتل ثم وجد المدعى قتله حيا ، أو إذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الاتبات بسبب تزوير في شهادته بشرط أن يرى في هذه الحالة الأخوية » « لمحكمة النقض والإيرام » أن شهادة الزور قد أثرت على فكر القضاء — إذ نصت على ذلك فقد أفادت أنه لا يصح التمسك بها لالغاء الحكم إلا إذا كان الشاهد قد حكم عليه فعلا بسبب تزويره في الشهادة . فما دام الشاهد لم يحكم عليه بالفعل فلا يصح التمسك بها لالغاء الحكم . كما أنه لا يجوز أن تطالب محكمة النقض بأرجاء الفصل في طعن أمامها حتى يقول القضاء الموضوعي كلمته في شأن صحة شهادة هذا الشاهد أو كذبه فيها . (جلسة ١٩٤٤/٥/٢٩ طعن رقم ١٢٧٤ سنة ١٤ ق)

البيانات الواجب ذكرها في الحكم بالادانة على شاهد الزور .

إذا كان الفعل الذي أثبت الحكم الابتدائي على المتهم مقارفته هو أنه شهد كذبا أمام محكمة الجنايات بأن فلانا « المتهم في جريمة قتل » كان موجودا بفندق بأسبوط في وقت وقوع جريمة القتل التي وقعت بناحية العوطة ، إذ ثبت من شهادة الشهود الذين سمعوا أمام محكمة الجنايات أنه كان موجودا في بلدة العوطة في ذلك اليوم وأرتكب القتل ، كما أثبت عليه أنه تعمد تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء وأن ذلك من شأنه أحداث ضرر إذ قد يترتب عليه افلات الجاني من العقاب ثم ادانته في جريمة اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء وهي الجريمة التي رفعت بها الدعوى عليه ، ثم عند استئناف هذا الحكم رأت المحكمة الاستئنافية أن ما وقع من المتهم يكون جريمة شهادة الزور المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات كما يكون جريمة اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء المنصوص عليها في المادة ١٤٥ فوجهت اليه عمة شهادة الزور ، ثم قضى بأدانته في الجريمتين مع تطبيق المادة ٣٢ ع وأبطلت الحكم الابتدائي لأسبابه بالنسبة للموضوع ، فلئن ما أوردته الحكم الابتدائي في صدد جريمة اعانة الجاني على الفرار

من وجه القضاء يكفي لتبهر ادانته في جريمة شهادة الزور .
(جلسة ١٩٤٤/١٠/٢ طعن رقم ١٤٦٧ سنة ١٤ ق)

حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته من أى عنصر من عناصر الدعوى
المعرضة أمامه على بساط البحث .

للمحكمة أن تستند في حكمها الى أى عنصر من عناصر الدعوى متى
كانت هذه العناصر معرضة على بساط البحث أمامها وكان في إمكان الدفاع أن
يتولى مناقشتها وتفنيدها بما يشاء . فإذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة
شهادة الزور ، وإعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء اعتمادا على شهادة الشهود
التي - منهم محكمة الجنائيات في دعوى القتل - وكانت قد أمرت بضم قضية
الجنائية التي أدى المتهم شهادته فيها فضمت وأطلعت المحكمة عليها وعرضت على
بساط البحث أمامها ، وكان اذن في إمكان الدفاع أن يتناول شهادة الشهود
الذين سمعوا في تلك الجنائية واعتمدت المحكمة على أقوالهم في أدانة المتهم ، فإنه
لا يكون له أن يشكو من أن المحكمة لم تسمع شهادة هؤلاء الشهود في مواجهته ،
وخصوصا إذا كان لم يتقدم الى المحكمة بهذا الطلب .
(جلسة ١٩٤٤/١٠/٢ طعن رقم ١٩٦٧ سنة ١٤ ق)

سلطة المحكمة في الحكم في جريمة شهادة الزور ولو لم ترفع بها الدعوى من
النيابة العامة .

للنيابة والمحكمة بمقتضى القانون أن توجه في الجلسة تهمة شهادة الزور الى
كل من ترى أنه لايقول الصدق من الشهود ، ولايصح عد ذلك من وسائل
التهديد أو الضغط على الشاهد :
(جلسة ١٩٤٦/١/٧ طعن رقم ١٣٠ سنة ١٦ ق)

البيانات الواجب ذكرها في الحكم بالإدانة على شاهد الزور .

إذا أدانت المحكمة شاهدا في شهادة الزور محتملة في ذلك على أن أقواله في
الجلسة قد جاءت مخالفة لما جاء بالمحضر الذي حرره معاون الزراعة ووقعه هو

ببصمة ختمه دون أن تفند مآثره الدفاع عنه من أنه في الواقع كان مجهل حقيقة
ماتضمنه المحضر الذي وقعه فإن حكمها هذا يكون معيبا لقصوره عن بيان علم
الشاهد فعلا بالحقيقة وتعنده تغييرها في شهادته أمام المحكمة لمصلحة التهم في
الدعوى التي شهد فيها ، وهو مايجب توافره للعقاب على جريمة شهادة الزور .
(جلسة ١٩٤٦/١/٢٤ طعن رقم ٩٩ سنة ١٦ ق)

**للتعارض في الحكم الاستثنائي الذي أيد الحكم الابتدائي فيما يتعلق بأدانة
التهمة وتبرئة الشهود من تهمة شهادة الزور .**

للشاهد أن يعدل في الجلسة عما سبق له ابدائه من الأقوال الكاذبة ولو كان
ذلك منه بعد توجيه ورأى في شهادتهما مايبث كذلك أن الشهود الآخرين
الذين أشهدهم المجنى عليه وأخوه رأوا الحادث وعرفوا الجاني ولكم تواطأوا معه ولم
يقرروا الحقيقة فأدانهم بشهادة الزور ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فأيدت
الحكم الابتدائي فيما يتعلق بأدانة المتهم وبرأت الشهود من تهمة شهادة الزور لما
رأته من أن أقوالهم أمام المحكمة لا تخرج في جوهرها عما قرره في التحقيق
الابتدائي فلا تعارض في هذا الحكم بين براءة الشهود وأدانة المتهم .
(جلسة ١٩٤٨/١/٢٠ طعن رقم ٢١٠٣ سنة ١٧ ق)

**سلطة المحكمة في تأجيل الحكم في دعوى شهادة الزور للجلسة المحددة
للمحكم في الدعوى الأصلية .**

أن القانون إذ جاز للمحكمة أن تقيم الدعوى في الحال بشأن مايقع من الجنح
والمخالفات في الجلسة ، لايمكن أن يكون قد قصد الى ضرورة إقامة الدعوى
بالنسبة الى شهادة الزور فور ادلاء الشاهد بشهادته ، بل أن ارتباط هذه الشهادة
بالدعوى الأصلية يقتضي بقاء هذا الحق للمحكمة مادامت المرافعة مستمرة وأذن
فمتى كانت الدعوى بشهادة الزور قد أقيمت على المتهم أثناء المرافعة في الدعوى
الأصلية ، وصدر الحكم فيها مع الدعوى الأصلية في وقت واحد ، فقد تحقق
مايقصده القانون من الفورية ، ولايؤثر في ذلك أن يكون الحكم في دعوى شهادة
الزور قد تأجل صدوره للجلسة المحددة للمحكم في الدعوى الأصلية .
(جلسة ١٩٥٢/١/١ طعن رقم ٤٢٤ سنة ٢١ ق)

وقوع جريمة شهادة الزور بمجرد ابداء الشهادة المزورة ، عدول الشاهد عن شهادته قبل قفل باب المرافعة يجعل أقواله الأولى كأن لم تكن .

أذا رأَت المحكمة عماكسة الشاهد على شهادة الزور حال انعقاد الجلسة — عملاً بالمادتين ٢/١٢٩ مرافعات ، ٢٤٤ من قانون الاجراءات — وجب عليها أن توجه اليه تهمة شهادة الزور أثناء المحاكمة ولكنها لاتتمتع في الحكم عليه ، بل تنتظر حتى تنتهي المرافعة الأصلية ، ولم تكن العلة في ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، إذ هي وجدت بمجرد ابداء الشهادة المزورة ، ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقرر الحق حتى آخر لحظة . فشهادته يجب أن تعتبر في جميع أدوار المحاكمة كلا لا يقبل التجزئة ، وهي لاتتم الا بأقوال باب المرافعة ، فإذا عدل عنها أعتبرت أقواله الأولى كأن لم تكن .

(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٥/٢٦ س ١٠ ص ٥٨٣)

شهادة السامع والشهيرة لارتفع الى مرتبة الشهادة التي فرض القانون العقاب على الكذب فيها وهي الشهادة التي لها في ذاتها قوة الاقتناع .

الأصل أن الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها أمام القضاء هي التي تكون لها في ذاتها قوة الاقتناع لابتنائها على عيان الشاهد ويقينه من جهة ولقابليتها للتحقق والتحقق من صحتها من جهة أخرى ، أما الشهادة التي لا ترجع الا الى مجرد السامع والشهيرة فلا تعد شهادة بالمعنى المقصود في القانون لتعذر التحقق من صحتها ، ولايرد على ذلك بما للشهادة بالسامع من اعتبار في بعض الحالات الاستثنائية فإن هذا ليس من شأنه يغير طبيعة ما قبل على سبيل الرواية ولايرفضه الى مرتبة الشهادة التي فرض القانون العقاب على الكذب فيها فإذا كانت الأقوال التي أدلى بها الشاهدان — على ما هو ثابت بالحكم — ليست الا أنباء بما اتصل بعلمهما ، أو تنقل لهما فإن شهادتهما لاتتوافر فيها أركان جريمة شهادة الزور .

(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢ س ١٠ ص ٦١٢)

لا يجوز تكذيب الشاهد في قول اعتاداً على قول آخر بغير دليل — ادانة
المتهم في جريمة شهادة الزور لمجرد اختلاف روايته أمام المحكمة الاستئنافية عما
قاله أمام المحكمة غير صحيح .

لا يصح تكذيب الشاهد في إحدى رواياته اعتاداً على رواية أخرى له دون قيام
دليل يؤيد ذلك . لأن ما يقوله كذبا في حالة وما يقرره صدقا في حالة أخرى إنما
يرجع الى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلبسه في كل حالة ، مما يتحتم معه
أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه ألا بناء على ظروف يترجح معها
صدقه في تلك الرواية دون الأخرى — فإدانة المتهم في جريمة شهادة الزور لمجرد أن
روايته أمام المحكمة الاستئنافية قد خالفت ما قاله أمام المحكمة الجزئية لا تكون
مقامة على أساس صحيح من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إليها .
(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٧ س ١٠ ص ٩٨٣)

الشهادة الزور — تناقض أقوال الشاهد — عدم كفايته بذاته للحكم
بالإدانة .

الأصل أنه لا يصح تكذيب الشاهد في إحدى رواياته اعتاداً على رواية أخرى
له دون قيام دليل يؤيد ذلك لأن ما يقوله الشخص الواحد كذبا في حالة ، وما يقرره
صدقا في حالة أخرى إنما يرجع الى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلبسه في
كل حالة مما يتحتم معه أن لا يؤخذ برواية له دون الأخرى . ومن ثم فإن ادانة
الطاعن الثالث في جريمة الشهادة الزور لمجرد أن روايته أمام المحكمة قد خالفت
ما أبلغ به العملة وما قرره في التحقيقات الأولية لا تكون مقامة على أساس صحيح
من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إليها مما يجعل الحكم المطعون فيه بالنسبة الى
الطاعن الثالث معيبا ويستوجب نقضه بالنسبة اليه والى الطاعنين الأول والثاني —
الحكوم عليهما في الجريمة التي سمعت فيها تلك الشهادة — وبالتالي فإنه يتعين
نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة الى جميع الطاعنين والاحالة .
(الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٥/١/٤ س ١٦ ص ١٦)

وجوب بيان الحكم — في جريمة شهادة الزور — موضوع الدعوى التى أدت فيها الشهادة — وموضوع الشهادة وما غير فيها من حقيقة — وتأثير ذلك على مركز الخصوم — والضرر المترتب عليها — وتعتمد قلب الحقائق — عن قصد وسوء نية — والا كان قاصرا .

من المقرر أنه يتعين على الحكم الصادر في جريمة شهادة الزور أن يبين موضوع الدعوى التى أدت الشهادة فيها ، وموضوع هذه الشهادة ، وما غير في الحقيقة فيها . وتأثيرها في مركز الخصوم في الدعوى ، والضرر الذى ترتب عليها ، وأن الشاهد تعتمد قلب الحقائق أو أخفاؤها عن قصد وسوء نية والا كان ناقصا في بيان أركان الجريمة نقصا يمتنع معه على محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون — وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة التى سمعت فيها الشهادة ، وأثر مغايرة الحقيقة في أقوال الطاعن أمامها على مركز التهم الاصلى في الدعوى ولم يستظهر تعدد الطاعن قلب الحقائق أو أخفاؤها عن قصد وسوء نية بقصد تضليل القضاء . فإنه يكون قاصرا عن بيان أركان الجريمة التى دان الطاعن بها . (الطعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢ من ٣٧ ص ٣٤٠)

دفاع التهم بالشهادة الزور بأن المطعون ضده يجيد القراءة والكتابة ردا على دفاع الأخير باستغلال جهله بهما والحصول على توقيعه على العقد المدعى تزويده — دفاع جوهرى — سكوت المحكمة عنه يارادا وردا — قصور .

مضى كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة شهادة الزور تأسيسا على أنه شهد زورا أمام المحكمة المدنية في قضيتين مدنيتين بأن عقد البيع المبرم بينه وبين المطعون ضده وابنه كان عقدا صحيحا في حين أن هذا كان يخالف الحقيقة التى يعلمها من حصول ذلك البيع بينه وبين المطعون ضده وحده دون ابن هذا الأخير ، وكان دفاع المطعون ضده قد قام على أن أبته قد استغل ثقته فيه وأنتهز فرصة جهله بالقراءة والكتابة فهو لايعرف من أمرهما سوى توقيعه . واستوقعه على ذلك العقد يزعم أنه عقد صلح مبرم بينه وبين الطاعن انهاء للمنازعة التى كانت مرددة بينهما ، وقد استبان من الأطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن كان قد صمم

في دفاعه — الوارد في مذكرته المصريح له بتقديمها — على أن المطعون ضده يجيد القراءة والكتابة مما يعصف بهذا الذي أدعاه وطلب تحقيق ذلك . لما كان ماتقدم ، وكان هذا الدفاع — في خصوصية الدعوى جوهريا أن تنسب له وتقتطن اليه وتتولى تحقيقه بلوغا لغاية الأمر فيه أو ترد عليه بما يسوغ اطراحه ، أما انها قد سكنت عن ايرادها له وردا عليه ولم تعمل على تحقيقه وأقساطه حقه فإن حكمها يكون معيبا بالقصور مستوجبا للنقض مع الاحالة . وذلك دون حاجة الى بحث أوجه النقض .

(النقض رقم ١٦٣٤ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢ من ٢٧ ص
(٣٣٤)

الفصل الثانى

فى اليمين الكاذبة

المادة ٣٠١ ع - من ألزم باليمين أوردت عليه فى مواد مدنية وحلف كاذبا يحكم عليه بالحبس ، ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

يراد باليمين المشار اليها فى هذه المادة اليمين التى يؤدىها الخصوم فى دعوى مدنية ، أما اليمين التى يؤدىها الشهود فهى ملحقة بالشهادة ، وقد بينا فيما سبق أن الحنث فيها هو علة العقاب فى شهادة الزور .

المبحث الثانى

فى عقاب الجريمة

يعاقب من حلف كاذبا بالحبس ، ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه . وترفع الدعوى الجنائية على المتهم بمعرفة النيابة ، ولا يجوز للمجنى عليه الذى أضرّ كذب اليمين بحقوقه أن يرفع دعواه مباشرة الى المحكمة الجنائية إذا كانت اليمين التى أداها المتهم يمينا حاسمة ، لأن المجنى عليه متى وجّه هذه اليمين الى خصمه اعتبر أنه قد رضى بزمته ، وأنه تنازل عن كل حقوقه بمقتضى الاتفاق القضائى الذى تم بينه وبين خصمه على أداء هذا اليمين ، فلا يباح له بعد ذلك أن يثبت كذب اليمين ، ولا أن يطالب بتعويض مدنى أمام محكمة الجناح ولا أمام المحكمة المدنية فى نظير ما لحقه من الضرر بسبب كذب اليمين ، لأن ذلك كله يعدّ رجوعا فيما تم الاتفاق عليه بين الخصمين . وغاية ما يستطيع فعله هو أن يشكو أمره الى النيابة ، فإذا رفعت النيابة الدعوى العمومية على المتهم فلا يجوز للمجنى عليه أن يدخل فيها مدعيا بحق مدنى .

أما إذا كذب الخالف في يمين متممة وجهتها اليه المحكمة ، فليس ثمة ما يمنع الخصم الذى أضر كذب اليمين بحقوقه من رفع دعواه مباشرة الى محكمة الجنح ومطالبة الخالف بالتعويض المدنى ، إذ لا يوجد في هذه الحالة اتفاق ولا تنازل يحول دون ذلك ، الا إذا أصبح الحكم الذى بنى على اليمين الكاذبة نهائيا ، ففي هذه الحالة يمتنع على المجنى عليه رفع دعواه مباشرة الى المحكمة الجنائية أو المطالبة بتعويض مدنى ، لأن ذلك يخل بقوة الشيء المحكوم به .

الفصل الثالث

إفشاء الأسرار

تمهيد وتقسيم :

ختم الشارع الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات بنص المادة ٣١ التى تتحدث عن جريمة إفشاء الأسرار ، وهى تتفق مع ماسبقها فى كونها من الجرائم القولية أو الكتابية الماسة بالشرف والاعتبار ، وتتفق مع جريمة البلاغ الكاذب — على وجه الخصوص — فى عدم اشتراط العلانية تمامها ، والحكمة فى تجريم إفشاء الأسرار من الواضح بمكان : إذ أن للمجتمع مصلحة عليا كتمان بعض الوقائع وقصر العلم بها على نفر محدود يمه علم ذبوعها ، وفضلا عن هذا فإن صاحب السر غالباً ما يأتى عليه شخصاً معيناً بحكم وظيفته أو مهنته أملاً فى خير يعود عليه . كالمرضى الذى يأتى طبيباً على مرض خطير يعانى منه والمتهم الذى يعهد إلى محام بأمر الدفاع عنه مفضياً إليه وحده ببعض ظروف جرمته ، فإذا ما أفشى أى من الطبيب أو المحامى — أو من يشبههما فى عمله — ما أئتمن عليه أنهارت الثقة بين أرباب هذه المهن وعمالئهم وتعطلت بالتالى مصالح هامة بحرص المجتمع على رعايتها .

وقد رخص القانون — فى بعض الحالات — لمن ائتمن على سر أن يفشيه دون أن يوقمه تحت طائلة العقاب ، مما يعنى تخلف المساس بالمصالح الاجتماعية سالفة الذكر ، وقد عبر المشرع عن تلك الحقائق — فى المادة ٣١٠ كما قلنا — بقوله : كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوایل أو غيرهم مودعاً إليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصى ائتمن عليه فأفشاه فى غير الأحوال التى يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها ، ولا تسرى أحكام هذه المادة إلا فى الأحوال التى لم

يرخص فيها قانوناً بإفشاء أمور معينة كالمقررة في المواد ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية^(١) . ونستطيع أن نوجز مافصله المشرع فتقول إن إفشاء السر يمثل في « إفشاء عملى غير مشروع بواقعة لها صفة للسر ممن أئتمن عليه بحكم عمله » . وإستناداً إلى ماسبق نقسم الدراسة إلى مبحثين : يعالج أولهما أركان الجريمة ويتناول الثانى حالات الإفشاء المباح .

(١) وهى تقابل المواد من ٢٠٦ — ٢٠٩ من قانون المرافعات الجديد .

المبحث الأول

أركان الجريمة

أركان ثلاثة :

تتحصل أركان جريمة إفشاء الأسرار في ثلاثة : ينصرف أولها إلى الركن المادى الذى يتمثل في إفشاء بواقعة لها صفة السر ، ويتصل ثانيها بصفة الجانى إذ يتعين أن يكون مستودعاً للسر ، ويتعلق الأخير بالركن المعنوى الذى يتخذ دائماً صورة القصد الجنائى .

أولاً — الركن المادى : يتحلل الركن المادى إلى عنصرين : يتصل أولهما بالسلوك الذى يرتكبه الجانى وهو « الإفشاء » ، ويتعلق الثانى بالموضوع الذى ينصب عليه هذا السلوك وهو « السر » .

(١) الإفشاء : ويقصد به الإفشاء بواقعة معينة إلى شخص يجهلها بصفة كلية أو جزئية أيا كان قدر المعلومات التى تلقاها ، وقد يكون الغير على علم سطحي بتلك الواقعة ثم يستحيل إلى علم قطعى فور الإفشاء إليه بها ، ويستوى لدى القانون أن ينقل الجانى إلى الغير كل معلوماته أو أن يحجب عنه بعضاً منها سواء من تلقاء نفسه أو بناء على تنبيه من صاحب السر ، أما إن كانت الواقعة معلومة على وجه اليقين لدى الغير فقد انخرس عنها وصف السر وغدا الإفشاء بها غير محظور .

ولا يحفل القانون بالوسيلة التى تم بها الإفشاء : فقد يكون ذلك علنياً أو غير علنى كما قد يحدث شفاهة أو كتابة أو بالإشارة ، كما لا يحفل بعدد من حصل الإفشاء إليه ، فقد يكون شخصاً واحداً كالزوجة أو قريب أو صديق للجانى ، كما قد يكون أشخاصاً عديدين ، بل إن الإفشاء يعد متحققاً ولو كان إلى زميل في نفس المهنة كطبيب أو محام أو محاسب حيث لم يأتكن صاحب السر أياً منهم فيعتبرون من الغير بالنسبة إليه .

موضوع الافشاء : يجب أن ينصب الافشاء — على النحو المتقدم — على واقعة لها صفة السر ، ولم يدل الشارع بتعريف لتلك الواقعة بما أثار جدلا بين الفقهاء وأحكام القضاء . والمعلول عليه أنها تكون كذلك إذا كان رأى العام يقدر أن ابقاء العلم بها نطاق محدود أمر تقتضيه صيانة المكانة الاجتماعية لمن تنسب اليه ، فالمعيار موضوعي يعتمد على التكيف العام للواقعة وليس شخصياً يعول على تكيفها في تقدير صاحبها ، وليس من خصائص السر أن يترتب على الافشاء به ضرر بالغير فقد لا يصيبه سوى مجرد توتر في سير الأحداث على غير ماكان يرجو ، وتكتسب الواقعة هذا الوصف ولو لم يطلب صاحبها كتمانها صراحة طالما كان ذلك مستفاداً بصفة ضمنية ، ولا يشترط أخيراً أن يكون صاحب السر نفسه هو الذى أودعه لدى الأمين عليه فقد يفعل ذلك شخص سواه كزوج أو قريب أو صديق ، مثال ذلك أن يدل الزوج إلى الطبيب بإصابة زوجته من مرض خطير ، كما قد يحدث ألا يخبره به أحد بالمرو كالطبيب الذى يستتج أن مرضه مصاب بمرض معدى ، أو المخامى الذى يستخلص من الوقائع ارتكاب موكله لجريمة أو جرائم معينة ، فإن أفشى أى منهما ماتوصل اليه كان الركن المادى لتلك الجريمة قائماً .

ثانياً — صفة الجانى :

ينبغى أن يكون مرتكب فعل الافشاء ذا وظيفة أو مهنة أو صناعة معينة تنحى له — بحكم الضرورة — الاطلاع على أسرار من يتعامل معه . إذ تعتبر هذه الأسرار من أدوات عمله بحيث لا يتصور آداؤه له دون العلم اليقينى بها : فالطبيب يتلقى معلومات كثيرة من مرضاه كى يستطيع علاجهم ، والمخامى يطلع على أمور كثيرة تخص موكله حتى ينهض بمهمة الدفاع عنهم ، وفضلاً عن هذا فإن العميل — المريض أو الموكل فى الثلاثين السابقين — مضطر بدوره لإجاطة طبيبه أو حماية هذه الأسرار أملاً فى البرء من سقمه أو فى الوصول إلى حقه .

ولم يذكر الشارع الظروف التى يمكن أن ترتكب هذه الجريمة ، وإنما جاء بيانه على سبيل المثال ، وعلى ذلك فمن المتصور أن يرتكبها كل شخص تتوافر لديه صفة الأمين الضرورى كالمخامى ورجل الشرطة والقضاء والضرائب ، ويترتب على

هذا التحديد عدم تصور الجريمة إن قام بإفشاء السر شخص لاينطبق عليه الوصف المتقدم ولو كانت طبيعة عمله تتيح له الاطلاع على بعض الأسرار ، كالصديق والسكرتير الخاص : لأن صاحب السر ليس مضطراً للافضاء به إلى أى منهما ، ونفس الأمر يمكن القول به بالنسبة للأمين الذى يفرض بواقعة تعد سراً إن كانت غير متعلقة بعمله الأصيل كالطبيب الذى يشهد جريمة ضرب أو سرقة لحظة الكشف على مريضه ثم يحدث عنها غيب .

ثالثاً — الركن المعنوى :

إفشاء الأسرار جريمة عمدية يتخذ ركنها المعنوى صورة القصد الجنائى فى جميع الأحوال ولو كان الإفشاء نتيجة خطأ — يسر أو جسيم — صادر عن الأمين . كما لو دون الطبيب بعض ملحوظات عن مريضه فى ورقة أمامه تطايرت وانتقل العلم بما فيها إلى سواه ، أو بعث محام رسالة إلى موكله مع رسول يحدثه فيها عن شئون قضيته ويفعل عن إحكام غلق المظروف الذى يحتويها فيطلع عليها الرسول ويذيع ما فيها .

وينهض القصد الجنائى — وفقاً للقواعد العامة — على عنصرين : العلم والإرادة . فينبغى أن يعلم الجانى بأن من شأن فعله الإفشاء بواقعة معينة إلى الغير وأن لهذه الواقعة صفة السر ، كما ينبغى أن يعلم كذلك بأنه ممن نيط بهم المحافظة على أسرار عملائه ، وينبغى أخيراً أن تتجه إرادته إلى كل مأحاط العلم به . ولا محل لاشتراط نية الاضرار — القصد الخاص — فى هذه الجريمة إذ قد سبق القول بأن الضرر ليس من عناصر الإفشاء وأن المشرع يؤثم مجرد تحققه دون عيرة بآثاره .

ولاعية بالبواعث على الجريمة ، فقد يحاول الطبيب أن يدرأ التهمة عن نفسه بالقول بأنه كان يستهدف إزالة ما علق بأذهان الناس خاصاً بالحالة للصحية للمجننى عليه ، كما قد يدعى المحامى أو المحاسب أنه أفشى سر موكله حتى يستطيع الوصول إلى أتعابه .

العقوبة :

يترتب على توافر الأركان الثلاثة المتقدمة استحقاق اجباى عقوبة الحبس الذى لا تتجاوز مدته ستة أشهر أو الغرامة التى لا تزيد عن خمسين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين .

المبحث الثاني

الإفشاء المباح

أحوال ثلاثة :

أباح الشارع إفشاء الأسرار في حالات معينة ، منها مانص عليه صراحة ومنها ماأمكن استخلاصه وفقا لطبيعة الحق محل الحماية .

وتجدر الإشارة إلى أن التزام الشاهد بالإدلاء بشهادته أمام القضاء لايعتبر سببا عاما لإباحة الإفشاء إذ يستطيه الشاهد أن يقبل التزامه بكتان السر على إلتزامه بأداء الشهادة ، فإذا سلك الطريق العكسي وفضل الإفشاء كان مرتكبا للمجريمة محل البحث . وقد صرح الشارع بهذه القاعدة في المادة ٦٦ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية مفررا أنه « لايجوز لمن علم من المهامين أو الوكلاء أو الأطباء أو غيرهم عن طريق مهنته أو صناعته بواقعة أو بمعلومات أن يفشيها ولو بعد انتهاء خدمته أو زوال صفته » . ويتسم هذا النص بالعمومية فلا يقتصر تطبيقه على المسائل المدنية أو التجارية وإنما يمتد كذلك إلى المسائل الجنائية بصريح نص المادة ٢٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية التي أحالت عليه مقرر « أن تسرى أمام المحاكم الجنائية القواعد المقررة في قانون المرافعات لمنع الشاهد عن أداء الشهادة أو لإعفائه منها » .

والمعول عليه أن افشاء السر يكون مباحا في الأحوال الآتية :

١ - ترخيص القانون : يجرم الشارع إفشاء السر — بمقتضى المادة ٣١٠ عقوبات — « في غير الأحوال التي يلزم القانون فيها تبليغ السر » مما يعنى أن الإفشاء يكون مباحا في الحالات التي يقرر فيها القانون ذلك . وإذا كان الشارع لم يضع نصا عاما تجتمع فيه هذه الحالات فقد وجب الرجوع إلى نصوص القوانين المختلفة للبحث فيها عن مثل هذه الحالات .

ولعل أوضح هذه الحالات مانص عليه في عجز المادة ٦٦ من قانون الإثبات سنالفة الذكر من إباحة الإفشاء في حالة ما إذا كان ذكر الواقعة التي لها صفة

السر « مقصوداً به ارتكاب جنحة أو جناية » كمن يستشر طبيباً في اجهاض امرأة حبل ، أو يستصح محامياً في تزوير عقد أو شهادة أو اختلاق ظروف زائفة للدعوى ، ففى مثل هاتين الحالتين ينطوى الأمر على عزم الجانى على ارتكاب الجريمة — جنابة أو جنحة — مما يبرر إخبار السلطات العامة عنها كى تحول دون وقوعها . يتحدد نطاق هذا السبب المبيح للإقضاء فى حالة ماإذا كانت الجريمة لم ترتكب بعد أما إن كانت قد ارتكبت فقد أضحي الأمين ملتزماً بواجب الكتان ، فإذا ماأفشى الشر عد مرتكباً لجريمة الإقضاء اللهم إلا إذا وجد نص خاص يبيح له التبليغ عن تلك الجريمة كواجب الطبيب فى التبليغ عن الخالفات الخاصة بلوائح المواليد والوفيات والأمراض المعدية .

٢ — ترخيص صاحب السر : سلف القول إن رضاء المجنى عليه يصلح سبباً للإباحة فى الحالات التى لايمتد إليها اتفاق المجتمع إلى الحق محل التصرف ، وتطبيق ذلك على إقضاء الأسرار نقرر أن الشارع ينص على تجريم هذا السلوك إنما كان يستهدف — بالدرجة الأولى — حماية شرف صاحب السر واعتباره فضلاً عن المصلحة العامة التى تكمن وراء تلك الحماية أيضاً ، وإذا كان لصاحب السر هذا أن يأتمن عليه غيره ففى مكتبته أن يحله من واجب الكتان ، فإن فعل كان إقضاء الأمين بمنجأة من كل تأثم ، مثال ذلك أن يطلب مريض من طبيبه شهادة بمرضه فيعطيه إياها مباشرة أو عن طريق رسول من جانبه — أى من جانب المريض — فإذا كان ترخيص صاحب السر عملاً إرادياً فقد وجب أن يصدر عن إرادة حرة مبرأة من كل عيب يشوبها مثل إنعدام أو نقص الأهلية أو الغلط أو التدليس أو الإكراه . ويقتصر الحق فى الترخيص على صاحب السر فلا ينتقل إلى الورثة لكونه حقاً شخصياً بحثا ينقضى بوفاة صاحبه ، وإذا كان هذا الأخير غير أهل للتصرف فيه تعين أن يصدر الرضاء من ولى النفس لا من ولى المال .

٣ — أعمال الخيرة : إذا كان محظوراً على الخير أن يدلى بشهادته شفاهة أمام القضاء عما يصل إلى علمه من أسرار بمقتضى وظيفته فإن من واجبه أن يضمن تقريره كل مايعلمه ولو كان متطوعاً على إقضاء السر — إذ أنه يعتز فى هذه

الحالة قاضيا فنيا ينضم الى هيئة المحكمة في المسائل التي أحيلت عليه — وذلك بشرطين :

الأول : أن يقدم التقرير إلى الجهة القضائية التي انتدبته وحلها .
الثاني : أن يلتزم الأمين حدود النذب . وتبهر الإباحة في هذه الحالة كما قلنا أن الخبير يعتبر ممثلا للمحكمة مما يعنى أن تلك الأخيرة لاتعتبر من الغير بالنسبة اليه في شأن ما يضمنه تقريره من أسرار ومن ثم كان فعله بمنأى عن كل تأثيم .

أن المادة ١٤٥ عقوبات تعاقب على اخفاء التلغرافات وافشائها ولكنها لاتعاقب على فتحها إذا لم يكن مشمولا بأحد هذين الأمرين فإذا قضى الحكم بعقوبة ما على مجرد الفتح كان لاغيا .
(١٨٩٨/٣/٥ الحقوق س ١٣ ق ١٠٩ ص ٣٢٣)

محتويات الكتاب

الموضوع	رقم الصفحة
القسم الأول : جريمة البلاغ الكاذب	٧
الفصل الأول : أوجه الاختلاف بين البلاغ الكاذب والقذف	٩
الفصل الثاني : أركان البلاغ الكاذب	١٠
الفصل الثالث : تسيب الأحكام	
القسم الثاني : الجرائم المتعلقة بالبلاغ الكاذب	٥١
الفصل الأول : شهادة الزور	٧٥
الفصل الثاني : اليمين الكاذبة	١٢١
الفصل الثالث : إفشاء الاسرار .	١٢٣

رقم الابداع ٨٦/٧١٧٣

الترقيم الدولي ٥ - ٣٠٨ - ١٠٣ - ٦٧٦

دواع للطباعة والإعلان
Ragway Printing & Advertising

١٥ ش عمر بن عبد العزيز - المصانرة - الإسكندرية

